

التقرير السنوي



AL SALAM BANK
البحرين

نُحُطُّ بِجُهُودِ إِبْدَاعِيَةِ الطَّرِيقِ إِلَى النِّجَاحِ

التقرير السنوي 2015

فن الخطوط هو الكتابة الزخرفية بلمسة فنية أو فن الكتابة الجمالية، وجوهر الجمال والشكل الجمالي الأنيق. وقد استخدمه في البداية لإبراز وزخرفة كلمات القرآن الكريم. ومنذ أن عرف الإنسان الحروف الأبجدية، فإن فن الخطوط ألهم خيال الملوك والمفكرين والكتاب والشعراء والفنانين والجمهور العام على مر السنوات. نحن في مصرف السلام-البحرين نسير على نهج هذا الفن الذي يتماشى مكنونه الداخلي مع مبادئنا وقيمتنا. نواصل سعينا الحثيث لتجاوز التطلعات وخلق نماذج عمل يحتذى بها، وتمهيد الطريق نحو تحقيق المزيد من النجاح.



صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان
آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر
لمملكة البحرين



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى
آل خليفة

ملك مملكة البحرين
المفدى



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد
آل خليفة

ولي العهد نائب القائد
الأعلى النائب الأول لرئيس
مجلس الوزراء لمملكة
البحرين

متنوع متطور مختلف

المحتويات

3	رؤيتنا ورسالتنا
4	نبذة عن المصرف
6	أهم المؤشرات السنوية
8	أعضاء مجلس الإدارة
14	أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
16	أعضاء فريق الإدارة التنفيذية
24	تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين
28	رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة
32	مراجعة الإدارة للعمليات والأنشطة
40	تقرير حوكمة الشركات 2015
58	سياسة المكافآت
68	إدارة المخاطر والالتزام
71	المسؤولية الاجتماعية
74	تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
76	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
78	القوائم المالية الموحدة
82	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

رؤيتنا

أن نصبح قوة إقليمية مؤثرة في صناعة الصيرفة الإسلامية من خلال توفير منتجات مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمختلف القطاعات المستهدفة.

رسالتنا

- أن نصبح مصرفاً متكاملاً يوفر خدمات مالية إسلامية شاملة.
- أن نخلق حضوراً قوياً في عدد من البلدان المختارة.
- أن نبني ونشكل اسماً تجارياً رائداً في عالم الصيرفة الإسلامية.
- أن نحقق العوائد المالية المجزية لمستثمرينا ومساهمينا بناءً على رغباتهم الاستثمارية ونسبة المخاطر المستهدفة.

نبذة عن المصرف

تأسس مصرف السلام-البحرين في 19 يناير 2006 في مملكة البحرين برأس مال مدفوع يبلغ 120 مليون دينار بحريني (318 مليون دولار أمريكي). وقد طرح أكبر اكتتاب عام في تاريخ المملكة حيث بلغت حصيلته أكثر من 2.7 مليار دينار بحريني (7 مليارات دولار أمريكي). ويبلغ رأس المال المدفوع للمصرف في الوقت الحالي 214 مليون دينار بحريني (567 مليون دولار). بدأ المصرف عملياته التجارية في 17 أبريل 2006، وتم إدراجه في بورصة البحرين في 27 أبريل 2006، ثم في سوق دبي المالي في 26 مارس 2008.

يقع المقر الرئيسي لمصرف السلام-البحرين
ش.م.ب في مملكة البحرين ويعمل كمصرف
إسلامي بموجب ترخيص صادر من مصرف
البحرين المركزي.



في أعقاب قرار الجمعية العمومية غير العادية لمصرف السلام-البحرين خلال الاجتماع الذي عقد في 4 مايو 2009، استكمل المصرف إجراءات الدمج مع البنك البحرينى السعودى في 22 ديسمبر 2011. وفي 31 مارس 2014، أعلن مصرف السلام-البحرين وبى ام اى بنك ش.م.ب (م) عن استكمال عملية دمج المؤسستين الرائدتين بعد الحصول على موافقة مساهمي المصرفين في اجتماعي الجمعية العمومية غير العادية لكل منهما. وقد تمت عملية الدمج عن طريق تبادل 11 سهماً من أسهم مصرف السلام-البحرين مقابل كل سهم واحد من أسهم بى ام اى بنك، والذي بموجبه استحوذ مصرف السلام-البحرين على 58,533,357 سهماً من أسهم بى ام اى بنك بقيمة دينار بحرينى واحد لكل سهم مع إصدار 643,866,927 سهماً من أسهم مصرف السلام-البحرين تبلغ قيمة كل منها 100 فلس. وكما في 30 مارس 2014 قام المصرفان بتحديث بيانات سجلهما التجارى بما يعكس عملية تبادل الأسهم، ومن ثم أصبح بى ام اى بنك شركة تابعة مملوكة بالكامل لمصرف السلام-البحرين.

يوفر مصرف السلام-البحرين لعملائه مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة والتميزة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال شبكة فروعه الواسعة والتي تشمل 11 فرعاً و35 جهاز صراف آلي تعتمد على أرقى مستويات التكنولوجيا المتطورة، بما يفي بالاحتياجات المصرفية المتنوعة. وبالإضافة إلى الخدمات المصرفية للأفراد، يوفر المصرف الخدمات المصرفية للشركات، وخدمات مصرفية خاصة، وخدمات الاستثمار، والخزينة. ويضم فريق الإدارة ذو الكفاءة العالية في مصرف السلام-البحرين نخبة مؤهلة من ذوي الاختصاص والخبرة العالمية من يملكون معرفة ودراية واسعة في المجالات الأساسية للخدمات المصرفية والتمويل والمجالات ذات الصلة.

- ومن أهم العوامل التي ساهمت في تعزيز مكانة المصرف المتميزة في الأسواق:
- قاعدة قوية لرأس المال المدفوع.
 - نخبة مرموقة من المساهمين المؤسسين.
 - فريق إدارة من ذوي الكفاءة والخبرة العالية.
 - بنية تحتية لتقنية المعلومات تعتمد على أعلى مستويات التكنولوجيا المتطورة.
 - حلول ومنتجات مبتكرة، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 - نموذج أعمال عالمي، يغطي الودائع والتمويل والمنتجات والخدمات الاستثمارية.

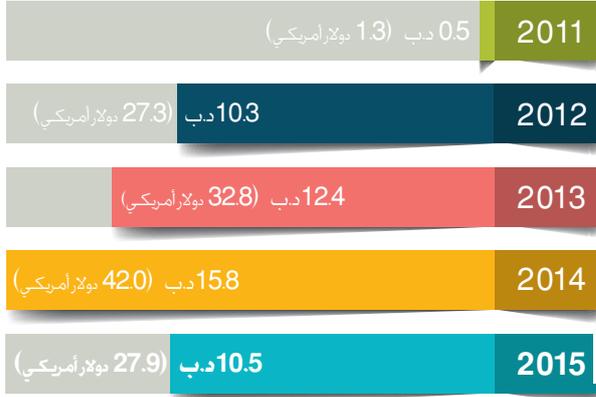
ويلتزم مصرف السلام-البحرين بتطبيق أعلى المعايير وأفضل الممارسات الدولية في مختلف مجالات عمله، بما في ذلك حوكمة الشركات، والالتزام، وإدارة المخاطر، كما يحرص على إدارة عملياته التشغيلية وفق أعلى مستويات الأمانة والشفافية والثقة.

مصرف إسلامي ديناميكي متميز ومتنوع
النشاط.

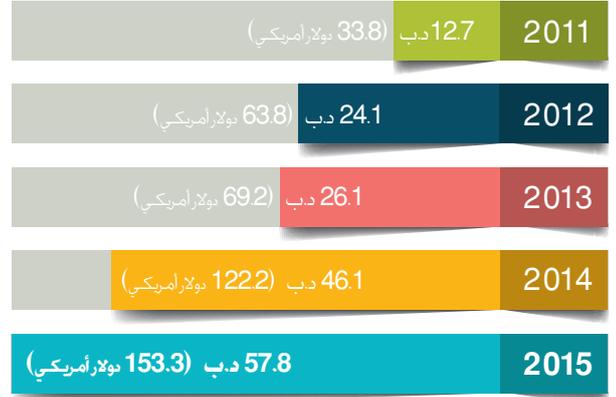


أهم المؤشرات السنوية

صافي الأرباح (مليون)



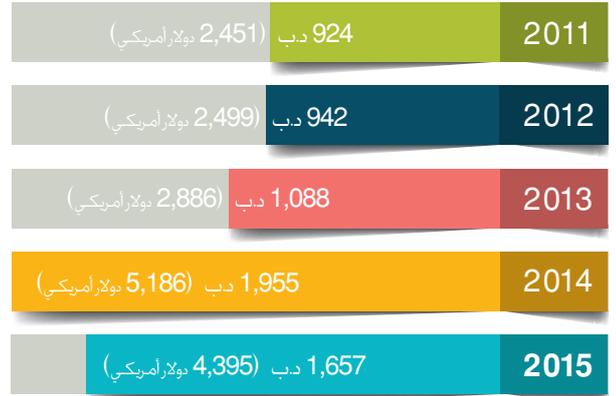
إجمالي الإيرادات التشغيلية (مليون)



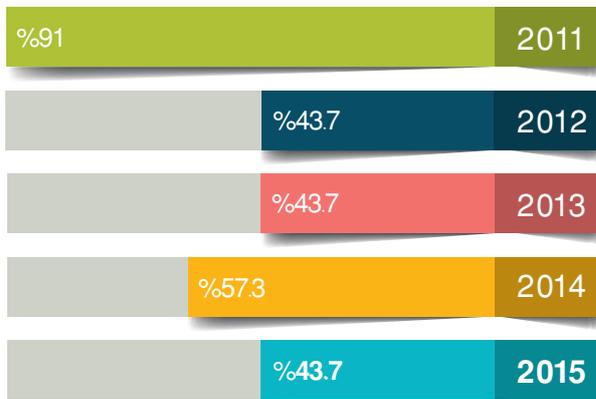
إجمالي حقوق المساهمين (مليون)



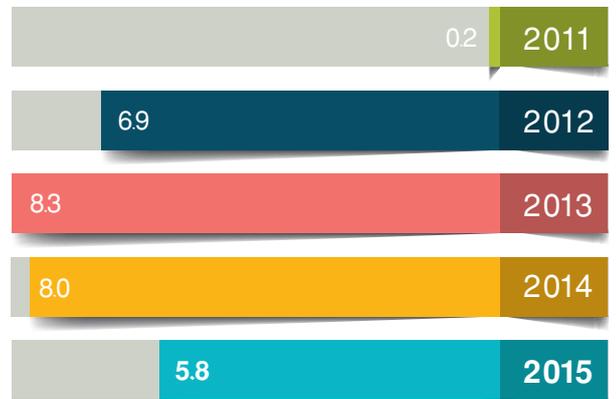
إجمالي الأصول (مليون)



نسبة التكلفة إلى الدخل



النصيب للسهم (فلس)



الفخامة والهيبة هما جوهر **الخط المحقق** الذي تتناغم فيه العناصر الجمالية مع التطور الملموس. يعد هذا الخط واحداً من ستة أنواع رئيسية من الخطوط، ويعتبر قطعة متكاملة من الخطوط ويعني «الوضوح» و «الإتقان»، بما يتماشى مع المكانة الرفيعة للعلامة التجارية «السلام».

إن حرصنا على الوفاء بالتزاماتنا يبدو جلياً من أفكارنا المبتكرة وعملنا الجاد في تصميم محفظة منتجات تتميز بالتنوع والتكامل، بما يعزز رضا عملائنا ويفي بتطلعاتهم.

أعضاء مجلس الإدارة

سمو الشيخة حصة بنت خليفة بن حمد آل خليفة
رئيس مجلس الإدارة

رئيسة لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة
مستقلة وغير تنفيذية

عضو منذ: 18 أبريل 2009
بدء الدورة: 24 فبراير 2015
الخبرة: أكثر من 17 سنة



تعتبر سمو الشيخة حصة عضوا ناشطا من العائلة المالكة في مملكة البحرين. حازت سمو الشيخة حصة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 1998 وشهادة الماجستير في السياسة الاجتماعية والتخطيط عام 2002 وكلاهما من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. كما حازت على شهادة الماجستير في تمويل التنمية 2010 من جامعة لندن. سمو الشيخة حصة خريجة يونغ انتربرايس. جونيور اشيفمينت في المملكة المتحدة وانضمت إلى المجلس الأعلى للمرأة عام 2001 كعضو في اللجنة الاجتماعية. وهي عضو دائم في مجلس الإدارة منذ 2004. أسست سمو الشيخة حصة في عام 2005 مؤسسة "إجاز البحرين" والتي تعتبر مؤسسة عالمية تعمل على إعداد الشباب البحريني للنجاح في الاقتصاد العالمي وتشغل حاليا منصب الرئيس التنفيذي للمؤسسة. بخبرتها ودورها الناشط في التعليم وتطوير مهارات المرأة الشابة. تم دعوتها كمتحدثة وعضو في اللجنة الاستشارية في مناسبات مختلفة من بينها في الأمم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي.

مجلس الإدارة



سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني

نائب رئيس مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

عضو منذ: 5 مايو 2014

بدء الدورة: 24 فبراير 2015

الخبرة: أكثر من 21 سنة

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني حاصل على البكالوريوس في الاقتصاد وشهادة الماجستير في دراسات الحدود الدولية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن. يشغل سعادة الشيخ خالد المعشني منصب رئيس مجلس إدارة بنك مسقط ش.م.ع.، وهو نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العمانية لخدمات التمويل المتحدة. ورئيس مجلس إدارة شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة.



سعادة محمد علي راشد العبار

عضو مجلس الإدارة (استقال في 9 فبراير 2016)

غير مستقل وغير تنفيذي

عضو منذ: 14 مارس 2013

بدء الدورة: 24 فبراير 2015

الخبرة: أكثر من 31 سنة

سعادة محمد العبار هو مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة إعمار العقارية، شركة التطوير العقاري العالمية التي تتخذ من دبي مقراً لها. والعبار هو مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة "موارد أفريقيا-الشرق الأوسط"، الشركة الخاصة التي تعمل نحو الاستفادة المثلى من قيمة الموارد الطبيعية في أفريقيا وربطها بأهم الأسواق الاستهلاكية في آسيا. ويتأس العبار كذلك مجلس إدارة شركة "تريد ويندز" الرائدة بمجال الضيافة والترفيه في ماليزيا، والتي تركز على تطوير مشاريع عقارية عالمية المستوى في البلاد وجنوب شرق آسيا.

كما يعتبر العبار المؤسس وأحد كبار المساهمين في الشركة السنغافورية الرائدة "آر إس إتش" التي تتولى عمليات التسويق والتوزيع وتجارة التجزئة في مختلف أنحاء آسيا لصالح أكثر من 60 علامة تجارية عالمية تعمل في مجال الأزياء وأساليب الحياة العصرية، وذلك من خلال ما يزيد على 70 متجرًا في أكثر من 20 بلدًا.

كما يشغل العبار عضوية مجلس إدارة "إبجل هيلز"، شركة الاستثمار والتطوير العقاري التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها وتتولى تمويل وتطوير مشاريع واسعة النطاق في عدد من الأسواق العالمية سريعة النمو. وهو أيضا عضو في مجلس إدارة "منارة للتطوير" في البحرين، كما يتولى العبار أيضا عضوية مجلس إدارة "مجموعة نور الاستثمارية" التابعة لـ "مجموعة دبي" الرائدة بمجال الخدمات المالية المتنوعة والتابعة بدورها لمجموعة "دبي القابضة"، وهو عضو في اللجنة التحضيرية لـ "معرض إكسبو دبي الدولي 2020".

ويشغل العبار عضوية مجلس أمناء جامعة "سياتل" الأميركية، والتي يحمل منها شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال وشهادة الدكتوراه الفخرية. وانطلاقاً من شغفه بعالم الرياضة، يعتبر العبار من الأعضاء الرئيسيين في مجتمع سباقات التحمل للخيول في الإمارات.

السيد حسين محمد الميزة

عضو مجلس الإدارة

رئيس اللجنة التنفيذية

مستقل وغير تنفيذي

عضو منذ: 20 مارس 2012

بدء الدورة: 24 فبراير 2015

الخبرة: أكثر من 41 سنة



يعتبر السيد حسين محمد الميزة من أبرز الشخصيات في قطاع الصيرفة والتمويل والتكافل حسب الشريعة الإسلامية. ومن أبرز نجاحات السيد الميزة في حياته العملية عندما تم اختياره في شهر ديسمبر 2006 من قبل المؤتمر العالمي الثالث للمصارف الإسلامية الذي عقد في البحرين كأفضل شخصية مصرفية إسلامية لعام 2006. وفي عام 1975م. وبعد تخرجه من جامعة بيروت العربية بدأ حياته العملية في بنك دبي الإسلامي الذي أمضى فيه 27 عاما حيث لعب دورا رياديا في تحسين وتطوير خدمات المصرف. وكان من أبرز إنجازات السيد الميزة تأسيس مصرف السلام-السودان ومصرف السلام-البحرين ومصرف السلام-الجزائر. ويشغل السيد حسين الميزة حاليا منصب نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لمصرف السلام-الجزائر. وكان السيد الميزة عضوا مؤسساً لشركة إعمار العقارية، شركة أملاك للتمويل، شركة إعمار للصناعة والاستثمار، شركة إعمار للخدمات المالية وشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان). وكان السيد الميزة قد شغل عدة مناصب منها الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)، نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لمصرف السلام-السودان، رئيس مجلس إدارة شركة إل إم سي البحرين، رئيس اللجنة التنفيذية لشركة التجارة الإسلامية في البحرين، عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية بشركة أملاك للتمويل - دبي ورئيس مجلس إدارة شركة إعمار للخدمات المالية - دبي، نائب رئيس مجلس الإدارة لجمعية الإمارات التعاونية - دبي، عضو مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، رئيس اللجنة التأسيسية لرابطة شركات التأمين وإعادة التأمين الإسلامية. كما أنه كان عضواً في مجلس الإدارة لجمعية الإمارات للتأمين.

السيد سلمان صالح الحميد

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق والمخاطر

مستقل وغير تنفيذي

عضو منذ: 15 فبراير 2010

بدء الدورة: 24 فبراير 2015

الخبرة: أكثر من 31 سنة



يشغل السيد سلمان الحميد منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة خدمات مطار البحرين، ونائب رئيس مجلس إدارة جريدة دار البلاد، والعضو المنتدب وممثل الملاك في الشركة العالمية للفنادق ورجلوبال اكسبريس وموفنيك. وقد شغل سابقاً منصب عضو مجلس إدارة البنك البحريني السعودي فضلاً عن كونه عضواً في اللجنة التنفيذية، واللجنة الاستثمارية. كما شغل منصب المدير الاستثماري لشركة ماغنا القابضة، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وماجستير في إدارة الفنادق وباكوريوس في الإدارة العامة.



السيد عصام بن عبد القادر المهيدب

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

عضو منذ: 17 أبريل 2006

بدء الدورة: 24 فبراير 2015

الخبرة: أكثر من 31 سنة

يشغل السيد عصام بن عبد القادر المهيدب منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لمجموعة المهيدب إلى جانب عضوية مجالس إدارات عدد من الشركات التي تستثمر في مجالات مختلفة مثل السلع الاستهلاكية سريعة الحركة FMCG، البنوك، الاستثمارات المالية، العقار والتطوير العمراني، المقاولات والقطاع الصناعي. ومن ضمنها مجموعة صافولا، شركة أكوا بور القابضة، شركة نستله للمياه، شركة بوان، مصرف السلام، شركة بلوم انفست السعودية، شركة رافال للتطوير العمراني، شركة إعمار الشرق الأوسط وشركة البلد الأمين للتطوير العمراني. كما يتراأس السيد عصام المهيدب مجلس إدارة كل من شركة بنده للتجزئة، وشركة هرفي للخدمات الغذائية ولجنة التنمية الاقتصادية والصناعية بمجلس المنطقة الشرقية إلى جانب عضويته في مجلس المنطقة الشرقية وعدد من مجالس إدارات الجمعيات والمؤسسات الخيرية والتعليمية منها شركة الخدمات التعليمية بجامعة الأمير محمد بن فهد، صندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، جمعية البر بالمنطقة الشرقية، جمعية إطعام السعودية، جمعية حسن الجوار بمملكة البحرين. السيد عصام المهيدب حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم (تخصص إحصاء) من جامعة الملك سعود بالرياض في العام 1982.



السيد سليمان بن محمد الجحائي

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

عضو منذ: 5 مايو 2014

بدء الدورة: 24 فبراير 2015

الخبرة: أكثر من 21 سنة

السيد سليمان بن محمد الجحائي سليمان هو نائب رئيس مجلس إدارة بنك مسقط منذ 2011، وهو عضو بلجنة المخاطر ولجنة المكافآت والترشيدات في بنك مسقط. السيد الجحائي حاصل على شهادة في إدارة الأصول من جامعة لوزان - سويسرا (2002)، والماجستير في إدارة الأعمال من معهد الإدارة المالية بجامعة ويلز في المملكة المتحدة (2000)، وشهادة المخاطر المالية من جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية (1999). السيد الجحائي هو مستشار الاستثمار بشؤون البلاط السلطاني في سلطنة عمان، ورئيس مجلس إدارة شركة عمان كلورين ش.م.ع. وهو عضو مجلس إدارة كل من شركة المدينة للاستثمارات وصقر للتأمين، وهو رئيس مجلس إدارة صندوق عمان للدخل الثابت ورئيس مجلس إدارة صندوق عمان للمشاريع السياحية المتكامل. ورئيس مجلس إدارة شركة عمان للاتصالات ورئيس مجلس إدارة بنك عمان الوطني صندوق مجلس التعاون.

السيد هشام صالح الساعي

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

عضو منذ: 5 مايو 2014

بدء الدورة: 24 فبراير 2015

الخبرة: أكثر من 21 سنة



يمثل السيد هشام الساعي عن شركة عبر البحار للاستثمار ش.ش.و. ويتمتع بخبرة واسعة في عالم إدارة الاستثمار وتمويل المؤسسات والصيرفة الاستثمارية. يحمل السيد هشام الساعي شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الأعمال بلندن (London Business School) وشهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة تكساس. كما حضر عددا من الدورات التعليمية المكثفة المخصصة لكبار المسؤولين في المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD) وغيرها من المؤسسات المرموقة. يشغل السيد هشام الساعي عددا من المناصب العليا الأخرى بما فيها عضوية مجالس الإدارات في عدد من الشركات والبنوك وأبرزها بنك انفستكوروب ش.م.ب وشركة ناس ش.م.ب. (م) وبنك الخليج التجاري (قطر) وديار الحرق ش.م.ب. وقبل أن يتقلد منصبه الحالي، تولى السيد الساعي منصب رئيس إدارة تمويل الشركات في بنك سيكو الاستثماري حيث كان مسؤولاً عن هيكلة أهم الصفقات الاستثمارية بمجال الأسهم وأسواق الدين على الصعيدين المحلي والإقليمي كما تولى مناصب سابقة في عدد من المكاتب والشركات الاستشارية أبرزها شركة "بي دي أو جواد حبيب" و"برايس ووتر هاوس كوبرز" و"آرثر أندرسن".

السيد محمد شكري غانم

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء الدورة: 24 فبراير 2015

الخبرة: أكثر من 16 سنة



يتمتع السيد محمد غانم بخبرة وكفاءة عالية من خلال عمله لأكثر من 16 عاماً في أسواق التمويل الإقليمية وتعامله مع قضايا الطاقة العالمية. ويتولى حالياً منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة مصرف الطاقة الأول في البحرين. حيث يقوم بمهام إدارة المصرف بشكل كامل والإشراف على خططه الاستراتيجية. ومراقبة الأداء والعمل جنباً إلى جنب مع موظفي المصرف لضمان سير الأعمال كما هو مخطط وموضوع لها. إضافة إلى منصبه كرئيس تنفيذي وعضو مجلس إدارة مصرف الطاقة الأول. يشغل السيد غانم حالياً منصب عضو في مجلس إدارة بنك العز- عمان. و بنك السلام - البحرين. قبل أن يبدأ السيد غانم مشواره عمله في مصرف الطاقة الأول. عمل لدى المؤسسة العربية المصرفية (ABC) (B.S.C.) ضمن فريق تطوير الأعمال بشمال أفريقيا في قسم المشاريع العالمية والتمويل المنظم. كما كان مسؤولاً عن تطوير وتنظيم صفقات استشارية للشركات في شمال أفريقيا في قطاعات عدة منها: النفط وحقوله والغاز الطبيعي وتوليد الطاقة. وقد عمل السيد غانم أيضاً لدى شركة جي إي دي هاندلز GED Handles G.m.b.H في فيينا في إدارة الأصول وتقييم المخاطر بقطاعي الطاقة والمعادن. حيث عمل كاختصاصي تجاري أول في مجالات وخيارات متعلقة بقطاع النفط. يحمل السيد غانم درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ويبستر (كلية الأعمال والتقنية) في فيينا. بالإضافة إلى درجة الماجستير من جامعة جلامورجان.



السيد خالد سالم الحليان

عضو مجلس الإدارة

مستقل وغير تنفيذي

بدء الدورة: 24 فبراير 2015

الخبرة: أكثر من 31 سنة

يتمتع السيد خالد الحليان بخبرة عالية المستوى تربو على 30 عاما شملت العديد من المجالات المهنية، وهو حاليا الرئيس التنفيذي لمجموعة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. وقد بدأ السيد خالد الحليان حياته المهنية في مصرف الإمارات المركزي وانتقل إلى إدارة التنمية الاقتصادية في دبي قبل انضمامه إلى صناعة الطيران في عام 1996؛ في البداية كان للعمل على إنشاء المنطقة الحرة الجديدة بمطار دبي ومرتسبا إدارة المالية قبل أن يواصل مهامه لإنشاء مجموعة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. وقد شارك السيد خالد الحليان في إنشاء إدارة التنمية الاقتصادية وشركة إعمار العقارية وجمعية المدققين الداخليين الإماراتية وجمعية الغولف الإماراتية. كما عمل على إعادة هيكلة المشاريع لشركة أنيوم دبي والمركز التجاري العالمي بدبي والطيران المدني بدبي ومراقبة الخدمات المصرفية بمصرف الإمارات المركزي. كما قام السيد خالد الحليان على تنفيذ إنشاء المبنى الجديد لمركز النور لتدريب وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في دبي. ويشغل السيد خالد الحليان حاليا منصب نائب الرئيس لجمعية التدقيق الداخلي الإماراتية (التابعة لمعهد التدقيق الداخلي، الولايات المتحدة، وكرييس مجلس الإدارة لمركز النور لتدريب وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في دبي. ويحمل السيد خالد الحليان درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة برادفورد - المملكة المتحدة وبكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الإمارات - إمارة العين.



السيد يوسف عبد الله تقي

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تنفيذي

عضو منذ: 5 مايو 2008

بدء الدورة: 24 فبراير 2015

الخبرة: أكثر من 32 سنة

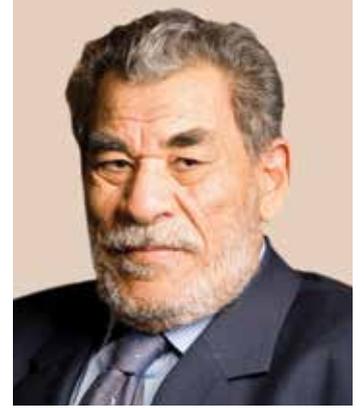
السيد يوسف تقي محاسب قانوني معتمد وله خبرة واسعة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية بدأها في عام 1983. وقد تقلد السيد يوسف تقي خلال حياته العملية مناصب عالية في عدد من المؤسسات في مملكة البحرين. وقبل التحاقه بمصرف السلام-البحرين عمل كمنائب المدير العام ببيت التمويل الكويتي في مملكة البحرين، وتولى مسؤولية الإشراف على تأسيس بيت التمويل الكويتي في ماليزيا. وقد أمضى قبل ذلك 20 سنة لدى مؤسسة إرنست ويونغ. قدم خلالها خدمات مهنية متميزة للكثير من المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية. وقد تبوأ خلالها أعلى المناصب والتي كان آخرها منصب الشريك حيث كان مسئولاً عن تقديم خدمات التدقيق والاستشارات للمؤسسات المالية الإسلامية. ويشغل السيد يوسف تقي حاليا منصب رئيس مجلس إدارة شركة منارة للتطوير العقاري ش.م.ب (مقفلة) وشركة أمار القابضة ش.م.ب (مقفلة). وهي شركات تابعة للمصرف كما أنه عضو مجلس إدارة في بنك الإسكان (البحرين) وشركة أنيوم البحرين. ونائب رئيس مجلس إدارة شركة تطوير كورنيش الملك فيصل.

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

أ. د. حسين حامد حسان

رئيس الهيئة

الدكتور حسين حامد حسان حائز على درجة الدكتوراه من كلية الشريعة بجامعة الأزهر في القاهرة، ودرجة الماجستير في الفقه المقارن، والدبلوم في القانون المقارن (وكلاهما يعادلان درجة الدكتوراه) من المعهد الدولي للقانون المقارن بجامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. وهو حائز أيضا على درجة الماجستير في الفقه المقارن والدبلوم في الشريعة والقانون الخاص من جامعة القاهرة، ودرجة الليسانس في الشريعة من جامعة الأزهر. يرأس الدكتور حسين حامد حسان هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في العديد من البنوك والمصارف الإسلامية. كما يرأس الدكتور حسين أيضا مجمع الفقه الإسلامي في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو عضو في المجلس الأوروبي الإسلامي للبحوث والاستشارات في دبلن، أيرلندا، وخبير في اتحاد المصارف الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية.



أ. د. علي محيي الدين القره داغي

عضو الهيئة

الدكتور علي القره داغي حائز على درجة الدكتوراه في الشريعة والقانون، ودرجة الماجستير في الشريعة والفقه المقارن من جامعة الأزهر بالقاهرة، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة بغداد بالعراق، وشهادة في الدراسات الإسلامية التقليدية تحت إشراف أصحاب الفضيلة العلماء في العراق، وهو أيضا خريج المعهد الإسلامي في العراق. والدكتور علي عضو هيئة التدريس بجامعة قطر وعضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من البنوك والمؤسسات المالية، وعضو أيضا في أكاديمية الفقه الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمجلس الأوروبي الإسلامي للإفتاء والبحوث، والاتحاد الدولي للعلماء المسلمين، واللجنة الاستشارية الأكاديمية بمركز الدراسات الإسلامية في جامعة أكسفورد - المملكة المتحدة وله العديد من المؤلفات والبحوث حول مواضيع تشمل أشكال التمويل الإسلامي، والفقه، والزكاة، والاقتصاد الإسلامي.



الشيخ عدنان عبد الله القطان

عضو الهيئة

الشيخ عدنان القطان حائز على درجة الماجستير في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من جامعة أم القرى في مكة المكرمة، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة وهو قاضي بالمحكمة الشرعية الكبرى التابعة لوزارة العدل بمملكة البحرين. الشيخ عدنان القطان عضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية، كذلك يرأس جمعية السنابل لرعاية الأيتام بمملكة البحرين، وهو أيضا رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية التابعة للديوان الملكي بمملكة البحرين، ورئيس بعثة البحرين للحج، وهو أيضا خطيب جامع مركز أحمد الفاخ الإسلامي، كما أسهم الشيخ عدنان القطان في وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية بوزارة العدل.



بابة المشورة



د. محمد عبد الحكيم زعير

عضو وأمين سر الهيئة

الدكتور محمد زعير حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، ودرجة الماجستير في الشريعة الإسلامية (اقتصاد)، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية، والدبلوم العالي في الدراسات الإسلامية. والدكتور عبد الحكيم عضو في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من المؤسسات المالية كما تشمل خبراته السابقة العمل لمدة 18 سنة لدى بنك مصر المركزي. كما شغل أيضا مناصب مختلفة منها رئيس إدارة الرقابة الشرعية في بنك دبي الإسلامي.



د. محمد برهان أربونا

عضو الهيئة

رئيس قسم الرقابة الشرعية للمجموعة

الدكتور محمد أربونا حاصل على درجة الدكتوراه في القانون تخصص الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي من الجامعة الدولية الإسلامية بماليزيا، ودرجة الماجستير في القانون المقارن. كما أنه حاصل على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية والدبلوم العالي في التربية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ويرجع تاريخ خبرته في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي إلى العام 1997. قبل التحاقه بمصرف السلام-البحرين عمل الدكتور أربونا في منصب رئيس قسم الرقابة الشرعية وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مصرف سيرة الاستثماري بمملكة البحرين. وقد عمل قبل ذلك في بيت التمويل الكويتي في البحرين بمنصب كرئيس لقسم الرقابة الشرعية. كما عمل الدكتور أربونا في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - البحرين (ايوفي) بصفته باحثا ومستشارا شرعيا. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الدكتور أربونا محاضرات في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي ويقدم الخدمات الاستشارية لبرامج التوجيه والتمهين لعدد من المؤسسات التعليمية الاحترافية. الدكتور أربونا هو عضو في اللجنة التوجيهية لإطار سوق الأموال الإسلامي المنشأ من قبل مصرف البحرين المركزي لإدارة السيولة فيما بين المصارف الإسلامية.

أعضاء فريق الإدارة التنفيذية

السيد يوسف عبد الله تقي

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

الخبرة: أكثر من 32 سنة

السيد يوسف تقي محاسب قانوني معتمد وله خبرة واسعة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية بدأها في عام 1983. وقد تقلد السيد يوسف تقي خلال حياته العملية مناصب عالية في عدد من المؤسسات في مملكة البحرين. وقبل التحاقه بمصرف السلام-البحرين عمل كنائب المدير العام ببيت التمويل الكويتي في مملكة البحرين. وتولى مسؤولية الإشراف على تأسيس بيت التمويل الكويتي في ماليزيا. وقد أمضى قبل ذلك 20 سنة لدى مؤسسة إرنست ويونغ. قدم خلالها خدمات مهنية متميزة للكثير من المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية. وقد تبوأ خلالها أعلى المناصب والتي كان آخرها منصب الشريك حيث كان مسؤولاً عن تقديم خدمات التدقيق والاستشارات للمؤسسات المالية الإسلامية. ويشغل السيد يوسف تقي حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة منارة للتطوير العقاري ش.م.ب (مقفلة) وشركة أمار القابضة ش.م.ب (مقفلة). وهي شركات تابعة للمصرف كما أنه عضو مجلس إدارة في بنك الإسكان (البحرين) وشركة ألتنيوم البحرين. ونائب رئيس مجلس إدارة شركة تطوير كورنيش الملك فيصل.



د. أنور خليفة السادة

نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة - الخدمات المصرفية

الخبرة: أكثر من 26 سنة

يتمتع الدكتور أنور السادة بخبرة متميزة تربو على 26 عاما في مجال العمل المصرفي والمالي. وقبل التحاقه بمصرف السلام-البحرين. شغل الدكتور أنور منصب نائب محافظ مصرف البحرين المركزي. وبالإضافة إلى عمله في مصرف السلام-البحرين. فإن الدكتور أنور كان قد شغل سابقا منصب رئيس مجلس إدارة البنك البحريني السعودي ونائب رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان. وقد كانت للدكتور أنور أنشطة فاعلة في عدد من اللجان الأهلية والإقليمية والدولية. وقد شغل الدكتور أنور سابقا عدد من المناصب منها رئيس لجنة الاستثمار بمصرف البحرين المركزي. ونائب رئيس مجلس إدارة سوق البحرين للأوراق المالية. ورئيس لجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومقرها البحرين. وعضو مجلس احتياطي الأجيال القادمة. وعضو مجلس الترويج. وقد حصل الدكتور أنور على درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه وكليهما في الفلسفة من جامعة ساري بالمملكة المتحدة. كما أن الدكتور أنور حاصل على شهادة في مجال الإدارة العليا من جامعة هارفرد.



السيد أنور محمد مراد

رئيس الصيرفة الخاصة

الخبرة: أكثر من 22 سنة

يتمتع السيد أنور مراد بخبرة تربو على 22 عاما في مجالات الصيرفة الخاصة والخزانة وإدارة مخاطر السوق والخدمات المصرفية. وقد عمل السيد مراد في مصرف السلام-البحرين منذ 2006 كنائب رئيس تنفيذي - رئيس إدارة الصيرفة الخاصة. وكانت مسؤولياته إنشاء قسيمي الصيرفة الخاصة والخدمات المصرفية للأفراد. وبالإضافة إلى المنتجات المصرفية المعتادة. فقد قام السيد مراد بهيكله وتدشين العديد من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. قبل انضمامه إلى مصرف السلام عمل السيد مراد في بنك مسقط - البحرين كرئيس للصيرفة الخاصة. وقبل ذلك شغل السيد مراد في بنك إي بي إن أمرو منصب مدير مخاطر السوق الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما رأس عمليات الخزانة في البحرين. ومن عام 1994 إلى عام 1998 شغل السيد مراد العديد من المناصب في سيتي بنك-البحرين. شملت المسئول المفوض للتوقيع لسوق المال والديون الثانوية ومن بعدها مساعد مدير للخدمات المصرفية للمستهلكين الدوليين. ولدى السيد مراد معرفة مستفيضة وخبرة في الخزانة ومنتجات الاستثمار بدءا من سوق المال. وأوراق النقد الأجنبية، والديون الثانوية وهيكله المنتجات.

**السيد عارف محمد جناحي**

رئيس الخدمات المصرفية للمؤسسات

الخبرة: أكثر من 21 سنة

يعتبر السيد عارف جناحي من المحنكين في مجال الصيرفة التجارية مع خبرة تربو على 21 عاما في العمليات والخدمات المصرفية للمؤسسات. وقد بدأ السيد جناحي حياته المهنية مع إحدى المصارف التقليدية المعروفة قبل أن يوسع تجربته مع مصرف تقليدي جاري آخر حيث كان مسؤولا عن الترويج عن المنتجات والخدمات المصرفية للشركات في السوق المحلية ومجلس التعاون الخليجي. وفي 2006، انضم السيد جناحي إلى مصرف السلام-البحرين كرئيس لإدارة الخدمات المصرفية للمؤسسات حيث كان مسؤولا عن إنشاء الإدارة. وعلى مدى السنوات العشرين السابقة أكتسب السيد جناحي خبرة جيدة في الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية على حد سواء مسنودة بشبكة قوية من الاتصالات في السوق ومعرفة واسعة بالمنتجات المصرفية وتقييم الائتمان. يحمل السيد جناحي درجة الماجستير من جامعة هال. المملكة المتحدة.





السيد عبد الكريم تركي
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة: أكثر من 31 سنة

السيد عبد الكريم تركي مصرفي محنك يتمتع بخبرة تروبو على 31 عاما في مجال الخزائنة والعمليات والتدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. انضم إلى مصرف السلام-البحرين في العام 2006 بمنصب نائب رئيس أول - رئيس العمليات، وكان من المشاركين الرئيسيين في إنشاء وهيكله المصرف وتأسيس إدارة العمليات. وقد تم تعيينه عضوا رئيسيا في لجنة الاختيار والتنفيذ للنظام الأساسي للخدمات المصرفية. بالإضافة إلى كونه عضوا في لجان أخرى مثل لجنة اتفاق بازل 2، لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة العلاقات العامة. قبل انضمامه إلى المصرف شغل منصب نائب رئيس عمليات دعم الخزائنة في سيتي بنك البحرين حيث اكتسب خبرته من خلال ترؤسه للعديد من الإدارات والوحدات. كما شارك السيد تركي أيضا في إطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية للاستثمار سيتي بنك حيث كان مسؤولا عن صياغة جميع الإجراءات التشغيلية ووضع جدول الحسابات وحسابات المنتجات. السيد تركي حاصل على درجة الماجستير في الاستثمار والتمويل من جامعة هال في المملكة المتحدة.



السيد طلال عبدالعزيز الملا

رئيس الاستثمارات

الخبرة: أكثر من 16 سنة

لدى السيد طلال الملا، وهو محاسب قانوني معتمد، خبرة وتجربة فعالة في صناعة الخدمات المصرفية والمالية تعود إلى العام 1999. فقد بدأ عمله في إنست ويونغ البحرين حيث كان عضوا نشطا وفعالا في قطاع التدقيق والخدمات المالية والمصرفية. ثم انضم إلى مصرف السلام-البحرين في عام 2006 حيث أنشأ وترأس قسم التدقيق الداخلي. وفي عام 2009 انتقل إلى قسم الاستثمار لدى المصرف حيث كان مسؤولا عن تحديد الفرص الاستثمارية وإدارتها. وهو أيضا عضو في مجلس إدارة عدد من الشركات التابعة والزميلة التي استثمر فيها المصرف.



السيد حسين علي عبدالحق
رئيس الخزينة والأسواق المالية

الخبرة: أكثر من 14 سنة

يتمتع السيد حسين عبدالحق بخبرة متميزة في مجال الخزينة والأسواق المالية من خلال خبرته العملية التي امتدت إلى أكثر من 14 سنة حيث عمل في مجال إدارة السيولة والاستثمار في أسواق راس المال وهيكله المنتجات الإسلامية وأدوات التحوط. انضم إلى مصرف السلام-البحرين في عام 2007 كتنفيذي في قسم الخزينة وقام بمسؤولية تأسيس مختلف أقسام الخزينة. ساهم في وضع الاستراتيجية المتعلقة بالدائرة. كما وانه عضو فعال في إدارة لجنة الأصول والخصوم المسؤولة عن وضع السياسات المتعلقة بإدارة السيولة وتوظيف الأصول على مستوى المصرف. كما قاد مسؤولية دمج قسمي الخزينة في مصرف السلام وبنك البحرين السعودي ويقود حاليا مبادرة لدمج قسمي الخزينة في المصرف مع بي ام اي بنك. عمل سابقا مع بيت التمويل الكويتي (البحرين) من عام 2002 وقاد فريق غرفة التداول ومختلف الأنشطة بها. السيد حسين عبدالحق خريج جامعة البحرين بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف في برنامج الماجستير في التمويل والصيرفة الإسلامية. كما يحمل شهادة محلل مالي معتمد (CFA) من الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة منى البلوشي

رئيس الموارد البشرية والشؤون الإدارية للمجموعة

الخبرة: أكثر من 17 سنة

انضمت السيدة منى البلوشي إلى مصرف السلام-البحرين منذ التأسيس في عام 2006 كرئيس للموارد البشرية. ولقد كان للسيدة منى البلوشي دورا رئيسيا في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها المصرف على البنك البحريني السعودي وبي ام اي بنك بما يتعلق باندماج الموارد البشرية لتلك البنوك مع موارد المصرف. وتمتع السيدة منى البلوشي بخبرة واسعة في مجال الموارد البشرية وقوانين العمل نتيجة التجربة الطويلة في مجال الموارد البشرية حيث كانت سابقا رئيس الموارد البشرية في ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد من 2001 إلى 2006 وعملت قبل ذلك في إدارة الموارد البشرية في شركة كي بي إم جي. وتشمل مسئوليتها في المصرف وضع استراتيجية القسم إضافة إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة في مهمات على درجة عالية من السرية. وحمل السيدة منى البلوشي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول بمدينة شيكاغو الأمريكية. كما حمل زمالة معهد تطوير الموارد البشرية البريطاني CIPD.

**السيد قاسم تقوي**

رئيس الشؤون القانونية للمجموعة

الخبرة: أكثر من 12 سنة

السيد قاسم تقوي هو مستشار قانوني محترف ذو خبرة أكثر من 12 عاما في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المصرفية الإسلامية. الخدمات المصرفية للأفراد. المالية. قانون الشركات. قانون العمل. العقارات. و المقاولات. خلال حياته المهنية. حقق السيد تقوي بتغطية المسائل القانونية على مستوى الإقليم التي تشمل دول مجلس التعاون والولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بعد عملية الاندماج مع مصرف السلام - البحرين. تم تعيين السيد تقوي لمنصبه الحالي في مصرف السلام بمهام رئيس الشؤون القانونية للمجموعة. منذ عام 2003. وقد شغل السيد تقوي عدة مناصب تنفيذية في عدد من المؤسسات المصرفية والمالية. بالإضافة إلى المسؤوليات التنفيذية الحالية. فإن السيد تقوي عضو في عدد من لجان الإدارة بما فيها لجنة الاستثمار ولجنة المعاملات والتحصيل. حصل السيد تقوي على درجة البكالوريوس في القانون ومحام مسجل لدى وزارة العدل والشؤون الإسلامية في مملكة البحرين.

**د. محمد برهان أربونا**

رئيس قسم الرقابة الشرعية للمجموعة

الخبرة: أكثر من 16 سنة

الدكتور محمد أربونا حاصل على درجة الدكتوراه في القانون تخصص الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي من الجامعة الدولية الإسلامية باليزبا. ودرجة الماجستير في القانون المقارن. كما أنه حاصل على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية والدبلوم العالي في التربية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ويرجع تاريخ خبرته في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي إلى العام 1997. قبل التحاقه بمصرف السلام-البحرين عمل الدكتور أربونا في منصب رئيس قسم الرقابة الشرعية وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مصرف سيرة الاستثماري بمملكة البحرين. وقد عمل قبل ذلك في بيت التمويل الكويتي في البحرين بمنصب كرئيس لقسم الرقابة الشرعية. كما عمل الدكتور أربونا في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - البحرين (بوقفي) بصفته باحثا ومستشارا شرعيا. وبالإضافة إلى ذلك. يقدم الدكتور أربونا محاضرات في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي ويقدم الخدمات الاستشارية لبرامج التوجيه والتمهين لعدد من المؤسسات التعليمية الاحترافية. الدكتور أربونا هو عضو في اللجنة التوجيهية لإطار سوق الأموال الإسلامي المنشأ من قبل مصرف البحرين المركزي لإدارة السيولة فيما بين المصارف الإسلامية.





السيد عيسى عبدالله بوحجي
رئيس التدقيق الداخلي وأمين سر مجلس الإدارة

الخبرة: أكثر من 15 سنة

لدى السيد عيسى بوحجي خبرة تزيد عن 15 عاماً في مجال الاستشارات والخدمات المالية والمؤسسات التجارية والهيئات الحكومية والتدقيق الداخلي. قبل انضمامه إلى مصرف السلام - البحرين، شغل السيد بوحجي منصب رئيس التدقيق الداخلي وأمين سر مجلس الإدارة لأحد البنوك الاستثمارية الإسلامية في البحرين. كما أمضى السيد بوحجي سبع سنوات في العمل مع شركة إرنست ويونغ حيث عمل في مجموعة خدمات التدقيق والضمان قبل انتقاله إلى مجموعة خدمات الاستشارات التجارية والمخاطر والتي كانت توفر للعملاء الخدمات المتعلقة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. وقد ترك الشركة في منصب مدير أول. كما يشغل السيد بوحجي حالياً منصب عضو مجلس إدارة في بي إم أي بنك وعضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في مصرف السلام - الجزائر وعضو مجلس إدارة مرحلي في بي إم أي أو بنك في سيشل وعضو غير تنفيذي في لجنة التدقيق في شركة منارة للتطوير العقاري ش.م.ب. (م). بالإضافة إلى ذلك، شغل السيد بوحجي منذ سنة 2009 منصب عضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق للبنك البحرينى السعودي وذلك قبل اكتمال عملية الاندماج مع مصرف السلام - البحرين في أواخر سنة 2012. السيد بوحجي هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل ترخيص من ولاية نيو هامبشاير وهو عضو في المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين. كما يحمل السيد بوحجي بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين.



السيد عيسى حسن مسيح
رئيس إدارة المخاطر للمجموعة

الخبرة: أكثر من 17 سنة

السيد عيسى مسيح مسيح محترف في مجال إدارة المخاطر يمتلك خبرة تربو على 17 عاماً في القطاع المالي. وتشمل خبرته الصيرفة التجارية والاستثمارية اكتسبها من خلال عمله مع مصارف تقليدية وإسلامية في ملكة البحرين. وقد انضم السيد عيسى مسيح إلى مصرف السلام-البحرين كرئيس لإدارة المخاطر للمجموعة في عام 2015 بهدف دمج الأنشطة الخاصة بالمخاطر في المصرف. وكان قد عمل قبل ذلك كرئيس لإدارة المخاطر في بي إم أي بنك. كما تقلد السيد عيسى مسيح مناصب عليا مختلفة في إدارة المخاطر مع مؤسسات مالية في المملكة منها بيت التمويل الخليجي و بنك الخليج المتحد. ويحمل السيد عيسى مسيح شهادة الماجستير في إدارة الأعمال بدرجة الشرف من جامعة ديبول في الولايات المتحدة وشهادة البكالوريوس من جامعة كونكورديا في كندا. كما أنه يحمل درجة التحليل المالي المعتمد (CFA)، ومدير المخاطر المحترف (PRM).



السيد محمد خالد عتيق
القائم بأعمال رئيس الإلتزام ومكافحة غسل الأموال

الخبرة: أكثر من 10 سنوات

يتمتع السيد محمد عتيق بخبرة تربو عن 10 سنوات في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والاستثمار. وقد انضم إلى مصرف السلام-البحرين في عام 2008. وهو إخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS). وحائز على الزمالة المعتمدة في غسل الأموال من جامعة فلوريدا الدولية. كما أنه حاصل على الدبلوما الدولية في الإلتزام من جامعة ماننستر لإدارة الأعمال بالمملكة المتحدة. كما أنه حاصل على درجة البكالوريوس في الصيرفة والمالية من جامعة البحرين.

يعد **خط الثلث** جزءاً لا يتجزأ من فن تزيين وزخرفة المساجد، ويعرف بالفخامة والتطور. وتشكل خطوطه المتصلة والمائلة فصلاً من فصول التراث الإسلامي العريق، إنه خط يعكس قيمة الفن على مر السنوات. نحن في مصرف السلام نلتزم بالأداء الرفيع وحسن المعاملة وشفافية المعاملات. وسوف نواصل جهودنا في إحياء وترويج ثقافتنا الإسلامية مع تركيز على مبادئ الوفاق والانسجام والسلام للجنس البشري بأكمله.



تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،

أيها الإخوة والأخوات، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة، يطيب لي أن أقدم لكم تقرير مجلس الإدارة مع القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015. هذه القوائم المالية الموحدة المرفقة، تتكون من القوائم المالية للبنك والشركة التابعة له بي ام اي بنك ش.م.ب. (مقفلة)، ويشار إليهما معاً باسم "المجموعة".

شهد النمو الاقتصادي العالمي انخفاضاً ملحوظاً، ضاعف منه انهيار أسعار النفط في الربع الأخير من العام 2015. كما استمرت الصعوبات الناتجة عن الانهيار الاقتصادي العالمي في 2015، مدفوعة بانخفاض النمو الاقتصادي الصيني الناتج عن ضعف الطلب على السلع، مما أثر سلباً على أسعارها. وفي تطور لم يحدث منذ الثمانينات من القرن الماضي؛ تعرّضت أكبر الاقتصادات الصاعدة في كل منطقة إلى تباطؤ متزامن لثلاث سنوات متعاقبة. فعملية إعادة التوازن الاقتصادي في الصين تعدّ أمراً مهماً لتعافي الاقتصاد العالمي. كما تمر كل من البرازيل وروسيا بمرحلة تغيير حادّة في مواجهة الصعوبات المحلية والخارجية. هذه الظروف، مع التوترات الجيوسياسية في المنطقة، تطرح تساؤلات جادة بشأن موعد التعافي الاقتصادي.

سجل تقرير صندوق النقد الدولي للاقتصاد العالمي، توقعات بنمو عالمي بنسبة 3.1% في 2015. أي أقل من 2014 بنسبة 0.3%. وتوقع نمواً بنسبة 3.4%، و3.6% لعامي 2016 و2017 على التوالي. أسواق مجلس التعاون الخليجي تأثرت كذلك، حيث شهدت انخفاضاً كبيراً في احتياطات العملات الأجنبية، مع تصاعد وتيرة الصراعات الإقليمية التي أثرت على النمو. ومن المتوقع أن يظهر الأثر الكلي للنمو الاقتصادي السلبي في 2015 خلال عام 2016، في صورة صعوبات في المحافظة على الاستدامة المالية على المدى المتوسط.

وبالرغم من التشاؤم المتزايد بشأن الوضع الاقتصادي العالمي؛ فقد استمرت الثقة في اقتصادات الخليج العربي بصورة جيدة. واستمر الاقتصاد الخليجي في الاعتماد على القطاعات غير النفطية في تحقيق النمو، بالإضافة إلى نشاطات أكثر من المتوقع في القطاع النفطي. واستمرت النشاطات في البحرين في الاستفادة من استمرار تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى، التي تدعم الثقة في مواجهة التذبذب غير الطبيعي للأسواق. واستمر النمو غير النفطي في البحرين على قوته، بمعدل نمو ثابت يقارب 4.5%، ويحقق قطاع الإنشاءات النسبة الأكبر في هذا النمو، حيث حقق نمواً بنسبة 7% في النصف الأول من 2015. ولكن تظل التحديات المتعلقة بمعالجة عجز الموازنة قائمة.

إن الانخفاض المستمر في أسعار النفط قد أثر على نمو الأصول مع قلة فرص الإقراض في القطاع المصرفي في المنطقة. ونظراً للغموض الذي يكتنف أوضاع السوق، فقد قام المصرف بتحويل تركيزه نحو الأصول ذات الجودة العالية. وظهر ذلك جلياً في الارتفاع في محفظة الصكوك السيادية من 145.8 مليون دينار بحريني في نهاية 2014 إلى 313.1 مليون دينار بحريني في نهاية 2015. وفي ظل الظروف السائدة في السوق، فقد كانت المجموعة انتقائية في عمليات التمويل وذلك من أجل المحافظة على جودة الأصول أو تحسينها. ونتيجة لذلك، فقد اعتمدت المجموعة في 2015 استراتيجية تخفيض السيولة الإضافية وغير الموظفة بشكل مريح عن طريق التقليل من ودائع العملاء ذات الأرباح العالية. وأيضاً توظيف السيولة الموجودة في أصول سيادية. نتج عن ذلك قيام المجموعة بالتخفيض الحذر لمحفظة ودائع العملاء في 2015 بحوالي 20% من أجل التقليل من تكلفة الالتزامات. كما أن النقص في الاستثمارات في فئة الأدوات المتوافقة مع الشريعة ذات العائد الثابت، شكل عاملاً إضافياً في دفع الإدارة لاتباع هذه الاستراتيجية. وتم تحسين الميزانية العمومية من خلال خفض إجمالي الأصول للمجموعة من 1,955 مليون و300 ألف دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2014، إلى 1,656 مليون و600 ألف دينار بحريني مع نهاية العام 2015.

ولقد سجلت المجموعة نمواً في مجموع الدخل التشغيلي بنسبة 25%، ليرتفع من 46.1 مليون دينار بحريني في 2014 إلى 57.8 مليون دينار بحريني في 2015. وذلك بفعل التركيز المتجدد على النشاطات المصرفية الأساسية، التي تشمل الخدمات المصرفية للمؤسسات والأفراد والتجارية. كما تم اتباع تدابير صارمة في مراقبة التكاليف في 2015، والتي أدت إلى خفض مجموع المصروفات التشغيلية للمجموعة من 26.4 مليون دينار بحريني إلى 25.3 مليون دينار بحريني. أي بنسبة 4.4%. كما انخفض صافي الربح للمساهمين في المصرف في نهاية العام إلى 12.3 مليون دينار بحريني، بعد خصم 22.9 مليون دينار بحريني كمخصصات أصول.

في ظل المناخ الاستثماري الحالي، والصعوبات الاقتصادية الراهنة، فإن هذه النتائج المذكورة تُعتبر جيدة بجميع المقاييس. وقد تم تحقيقها بالتركيز على التوقيت الصحيح للتخارج من الاستثمارات والصكوك مع التركيز على الاستفادة القصوى من الأعمال الجوهرية.

لقد عززت عملية دمج الأعمال مع بي ام اي بنك من موقع المجموعة كثاني أكبر مصرف إسلامي للتجزئة في البحرين، مستفيدة من قاعدة عملاء متنوعة، وقاعدة قوية لرأس المال، ومنتجات وخدمات مختلفة. كما أدى الدمج إلى تكوين شبكة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي أكثر اتساعاً في العام 2015.



ويعتقد أعضاء مجلس الإدارة أن المجموعة في وضع يؤهلها لتحقيق رؤيتها في أن تصبح قوة إقليمية في صناعة الخدمات المالية الإسلامية. ونود أن نعرب عن امتناننا للمساهمين الكرام، والإدارة العليا، على جهودهم الكبير المبذول لتنفيذ الاستراتيجية بنجاح، ووضع الأنظمة المعنية والضوابط التشغيلية في مسارها الصحيح.

وفي مجال الاستثمار، اعتمد "المصرف" توجهاً حذراً في اختيار الاستثمارات استجابة لتوجه مجلس الإدارة في تحمل المخاطر. وتماشياً مع الأوضاع السائدة في السوق، وبسبب الانهيار المستمر في أسعار النفط، فقد اعتمدت "المجموعة" سياسة حذرة ومحافظه في توظيف 9.4 مليون دينار بحريني في أصول الطاقة البديلة. كما تأثر الاستثمار في قطاع الطيران بسبب إعلان خطوط طيران رائدة في جنوب شرق آسيا إفلاسها، وبسبب إخفاق الشركة في الوفاء بالتزاماتها الإيجابية، فقد انخفضت قيمة إحدى الطائرات، ما أدى إلى تخصيص 7.6 مليون دينار بحريني. وعلى الجانب الإيجابي؛ فقد نجحت المجموعة في الاستحواذ على حقوق ملكية في طائرة بوينج 300ER-777، مع تأجيرها إلى شركة طيران رائدة إقليمية، محققة تخارجاً مربحاً.

وقد شهد العام 2015 تخارجاً آخر ناجحاً من مساهمة المجموعة في ملكية جئزة رئيسية في فرنسا، محققة أرباحاً.

باختصار، فقد شهدت المجموعة في الاستثمارات نجاحات وتراجعات خلال السنة المالية، مع تحقيق أرباح ساعدت في التخفيف ولو جزئياً من آثار الخسائر المحتسبة من الاستثمارات في قطاع الطيران والطاقة البديلة.

كما استمر المصرف في توسعة شبكة المعاملات مع المؤسسات المالية حيث كان صافي المحفظة في موقف دائن بقيمة 135 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2015، مع الاحتفاظ بمحفظة كبيرة من الصكوك السيادية.

من الناحية المالية، حققت المجموعة في عام 2015 أرباحاً صافية بلغت 12.3 مليون دينار بحريني، مقابل 15.6 مليون دينار بحريني في عام 2014.

كما بلغ مجموع الدخل التشغيلي 57.8 مليون دينار بحريني، مقارنة 46.1 مليون دينار بحريني في 2014، بما تمثل زيادة بنسبة 25%. وبلغت ربحية السهم للسنة 5.8 فلساً مقابل 8.0 فلساً في العام 2014. كما انخفض إجمالي المصروفات التشغيلية للمجموعة من 26.4 مليون دينار بحريني في 2014، إلى 25.3 مليون دينار بحريني في 2015.

الأرباح المبقاة وتخصيص صافي الدخل:

ألف دينار بحريني	
46,497	الرصيد كما في بداية السنة
12,346	صافي الأرباح للسنة 2015
(1,235)	التحويل إلى الاحتياطي القانوني
(10,705)	الأرباح الموزعة المقترحة
(100)	المساهمات الخيرية
46,803	الرصيد كما في نهاية السنة

حصة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا:

بمقتضى الشروط المنصوص عليها في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي فيما يلي حصص أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا في أسهم مصرف السلام - البحرين ش.م.ب وتوزيع الأسهم كما في 31 ديسمبر 2015:

31 ديسمبر 2015	
1,691,553	أسهم أعضاء مجلس الإدارة
96,999	أسهم أعضاء الإدارة العليا
1,788,552	

بلغت مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في 2015 ما قيمته 365,000 دينار بحريني (2014: 329,000 دينار بحريني).

2015			
النسبة المئوية من مجموع الأسهم المتداولة	عدد المساهمين في العام	عدد الأسهم	النسبة المئوية للأسهم المملوكة
41.31	23,137	884,333,208	أقل من 1%
37.94	16	812,329,368	1% إلى أقل من 5%
20.75	2	444,268,176	أكثر من 5%
100.00	23,155	2,140,930,752	المجموع

نسبة الأسهم	الجنسية	المساهمون الذين يملكون أكثر من 5%
14.74%	عمانية	بنك مسقط ش.م.ع
6.01%	بحرينية	شركة عبر البحار للاستثمار ش.ش.و

وينتهز مجلس الإدارة هذه الفرصة، ليرفع أسمى آيات العرفان والتقدير إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المفدى، وإلى مقام حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، وإلى مقام حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، على الدعم الكبير الذي يقدمونه بقيادتهم الرشيدة إلى القطاع المصرفي بشكل عام، وإلى مصرف السلام-البحرين بشكل خاص. كما ويتقدم مجلس الإدارة بالامتنان والشكر الجزيل إلى وزارة المالية، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والبنوك المراسلة، وزبائننا المحترمين، والمساهمين الكرام، وموظفينا المخلصين، لكل الدعم الذي لقيه المصرف منهم من إسهام جماعي فعال منذ تأسيسه، متطلعين إلى استمرار دعمهم وعطائهم في السنة المالية 2016. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



الشيخة حصة بنت خليفة بن حمد آل خليفة
رئيس مجلس الإدارة

9 فبراير 2016

النامة، ملكة البحرين

رسالة الرئيس التنفيذي للمجموعة

على الرغم من التحديات التي يفرضها انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، فقد نجح مصرف السلام - البحرين (المصرف) في أن ينهي العام 2015 بنتائج إيجابية. وبعد دمج المصرف مع بي ام اي بنك ش. م. ب. (م). واصلت المجموعة مكانتها الرائدة كثاني أكبر مصرف إسلامي يعمل في قطاع التجزئة بمملكة البحرين، مدعومة بتوسع في الفروع وشبكة أجهزة الصراف الآلي. وأعتقد أن المجموعة الآن في وضع مثالي يؤهلها لتحقيق رؤيتها في أن تصبح قوة إقليمية في قطاع الخدمات المالية الإسلامية. وأود أن أعتنم هذه المناسبة لكي أتقدم بالشكر إلى المساهمين والإدارة العليا لكل ما يقدمونه من دعم ومساندة قوية وجهود مستمرة لتنفيذ استراتيجيتنا التي تهدف إلى تطبيق الأنظمة والضوابط التشغيلية ذات الصلة.

وقد كان لاستمرار الانخفاض في أسعار النفط آثاره على نمو الموجودات في العام 2015 في ظل تراجع الفرص المتاحة للإقراض في القطاع المصرفي وفي المنطقة. بل إن هذا الانخفاض ألقى بظلال الشك على أوضاع السوق. ونتيجة لذلك، قامت المجموعة بتحويل تركيزها إلى الموجودات ذات المستوى الأعلى من الجودة. واعتمدت استراتيجية حكيمة بسحب الودائع ذات التكلفة المرتفعة وتوزيع السيولة على موجودات سيادية. وأدى ذلك بدوره إلى ارتفاع كبير في صكوك مصرف البحرين المركزي لتصل إلى 313.1 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2015 مقارنة بمبلغ 145.8 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2014. وقد اعتمد المصرف هذه الاستراتيجية أيضاً بسبب محدودية العدد المتوفر من السندات التي تحقق دخلاً ثابتاً وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما تم تحسين أساس الميزانية العمومية عن طريق خفض إجمالي موجودات المجموعة من 1,955.3 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2014 إلى 1,656.6 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2015.

وواصل المصرف تركيزه على المبادرات في الأعمال المصرفية الرئيسية، بما فيها الأعمال الخاصة بالشركات والأعمال التجارية وأعمال التجزئة. وهو ما ترتب عليه تحقيق زيادة كبرى في إجمالي الدخل التشغيلي، حيث بلغ 57.8 مليون دينار بحريني في العام 2015 مقارنة بمبلغ 46.1 مليون دينار بحريني في العام 2014. كما تم تطبيق إجراءات صارمة لمراقبة التكلفة في العام 2015، مما أثمر عن خفض إجمالي المصروفات التشغيلية للمجموعة من 26.4 مليون دينار بحريني إلى 25.3 مليون دينار بحريني. أي انخفاض بنسبة 4.4%. وبلغ صافي الأرباح العائدة للمساهمين في المصرف عن السنة 12.3 مليون دينار بحريني بعد الأخذ في الحسبان مخصصات الأصول بقيمة 22.9 مليون دينار بحريني.



س التتفيري

وتعتبر هذه النتائج إيجابية في ظل الشكوك والتحديات التي تكتنف الأسواق العالمية. وقد تمكنت المجموعة من تحقيقها نتيجة التخارج في الوقت المناسب من استثمارات وصكوك محددة مع مواصلة التأكيد على المبادرات المصرفية الرئيسية.

وعلى صعيد الأعمال المصرفية في قطاع التجزئة، عزز المصرف من وجوده في العاصمة والمحافظات الجنوبية بمملكة البحرين في العام 2015، بالإضافة إلى افتتاح فرع له في مجمع السيف بالبحر و إضافة ثلاثة أجهزة صراف آلي جديدة. وأصبحت فروع المصرف وشبكة أجهزة الصراف الآلي تشمل الآن 11 فرعاً و35 جهازاً للصراف الآلي، وجميعها بمواقع استراتيجية في مختلف أنحاء مملكة البحرين.

وعلى صعيد الاستثمارات، اعتمد المصرف نهجاً حذراً في اختيار الاستثمارات بما يتوافق مع استعداد المصرف لتحمل المخاطرة حسب ما يقرره مجلس الإدارة وتقتضيه الظروف السائدة في السوق. ونظراً لاستمرار التراجع في أسعار النفط، فقد اعتمدت المجموعة سياسة حصيفة ومتحفظة بتخصيص 9.4 ملايين دينار بحريني للاستثمار في موجودات للطاقة البديلة. كما تأثرت القدرة على الدخول في استثمارات في قطاع الطيران أيضاً بسبب إعلان شركة طيران رائدة في منطقة جنوب شرق آسيا عن إفلاسها. ونتيجة لإخفاق تلك الشركة في أداء التزاماتها التأجيرية، انخفضت القيمة الضمنية للطائرة، ما تطلب تخصيص مبلغ 7.6 ملايين دينار بحريني. وعلى الجانب الآخر، نجحت المجموعة في تحقيق نتيجة إيجابية بالاستحواذ على حصة في طائرة بوينغ 777-300 إي آر مع التأجير لشركة طيران إقليمية ثم التخارج من الاستثمار نفسه بعد تحقيق ربح منه.

وشهد العام أيضاً تخارجاً ناجحاً للمجموعة من مساهمتها في عقار متميز بقطاع التجزئة في فرنسا بعد تحقيق ربح منه.

والخلاصة، أن أعمال الاستثمار تراجعت بين الارتفاع والهبوط أثناء السنة المالية، غير أن المصرف نجح في تحقيق مكاسب ساعدت جزئياً على تخفيف الخسائر من الاستثمار في قطاع الطيران والطاقة البديلة.

وجاء أداء إدارة الأعمال المصرفية الخاصة لدينا فائقاً أثناء العام، حيث نجحت في التخارج من بعض الاستثمارات مع إدارة إجمالي الأيداعات لديها التي تتجاوز 100 مليون دولار، مما أدى إلى استقرار عام في موجودات التمويل والودائع.

وبصفة عامة، حافظت المجموعة على نهج معتدل في الممارسات المصرفية واعتمدت على الكفاءات الرئيسية في أنشطة التمويل، وركزت على الالتزام بالممارسات الحصيفة لإدارة المخاطر عند منح تسهيلات التمويل والاستحواذ على استثمارات جديدة.

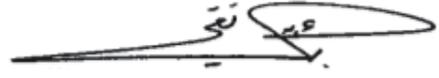
واستمر المعدل الصحي لكفاية رأس المال. حيث بلغ 20.1% في نهاية السنة المالية مقارنة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي التي تقتضي تحقيق معدل 12.5%.

ولا شك في أن قدرتنا على التجهيز والدمج بمعدل سريع مع المحافظة على قاعدة رأسمالية أكبر ومجموعة أكبر وأكثر كفاءة من الموارد البشرية التي تتمتع بالموهبة. مع الخبرة التي اكتسبها المصرف لوجوده في المنطقة لمدة طويلة وقدرته على الوصول إلى قاعدة أكبر من العملاء. شكلت جميعاً عوامل تمكن تساعد على تحقيق النجاح في المرحلة القادمة لنمو أعمالنا.



وبينما نواصل مسيرتنا في العام 2016، فإنني بالنيابة عن جميع المساهمين ومجلس الإدارة، أود أن أعبر عن خالص التقدير لقيادة ملكة البحرين الرشيدة وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد العام، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، لما يقدمونه من دعم ومساندة قوية. كما أود أن أعبر عن عظيم الامتنان لمجلس الإدارة ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومصرف البحرين المركزي، وسوق البحرين للأوراق المالية لما يقدمونه من دعم وتوجيه مستمر. وأتقدم بالشكر أيضاً إلى مساهمينا الكرام وعملائنا الأوفياء، حيث إن مساندتهم المستمرة تعد أمراً حيوياً لنمو المصرف مستقبلاً. ولا يفوتني في الختام أن أعبر عن كل الشكر والتقدير لأعضاء فريق العمل المخلص في مصرف السلام - البحرين، الذين يشكل تعاونهم وتفانيهم في العمل الركيزة الأساس لكل ما حققه المصرف من نجاح حتى الآن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



يوسف عبد الله تقي
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

ملتنوع



مراجعة الإدارة للعمليات والأنشطة

البيئة التشغيلية

استمرت التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي في العام 2015، مما وضع قيوداً شديدة على معدل النمو العالمي في ظل تراجع أسعار السلع الأساسية (مثل النفط وغيره) نتيجةً للانكماش في اقتصاد الصين وأنهيار تدفقات رأس المال في التجارة العالمية مع استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة. وازدادت التوقعات تشاؤماً نتيجة للتباطؤ في الاقتصاد الصيني، والتحديات التي تواجهها كل من البرازيل وروسيا، والإرث من الدين وعدم التجانس في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الاضطراب في الأسواق العالمية. كما أن تقرير صندوق النقد الدولي بشأن التوقعات حول الاقتصاد العالمي أشار إلى أن معدل النمو العالمي في العام 2015 سيكون 3.1%، أي أقل بنحو 0.3% عما كان عليه في العام 2014.

بيئة العمليات

على الرغم من الوضع القائم للاقتصاد العالمي وهبوط أسعار النفط، نجح اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي في المحافظة على وضعه المرن والتماسك. وكان للانخفاض في احتياطات النقد الأجنبي الذي تزامن مع الصراعات التي تشهدها المنطقة، آثاره على معدلات النمو، ولكن التوجه المخطط له لتنويع النشاط الاقتصادي والتوسع نحو قطاعات غير نفطية أتاح لاقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي أن يجني أرباحاً.

كما أن تنفيذ مشاريع البنية التحتية عاد بالفائدة على مملكة البحرين على الرغم من أحوال السوق التي لا تشهد ازدهاراً جيداً. وظل النمو في القطاع غير النفطي في مملكة البحرين قوياً، حيث حقق نمواً مطرداً بنحو 4.5% مع مساهمة كبرى في النمو بقطاع الإنشاءات على أساس سنوي بنسبة 7% في النصف الأول من العام 2015. ومع ذلك، تظل هناك تحديات تتعلق باتخاذ الخطوات اللازمة لإدارة العجز في الميزانية. ونما الناتج المحلي الإجمالي للمملكة إلى 2.40% في الربع الثالث من العام 2015، على الرغم من تقلبات السوق.

الأداء المالي

قام المصرف بتحويل تركيزه إلى الأصول ذات المستوى الأعلى من الجودة نتيجة للشكوك التي تخيم على أوضاع السوق. فانعكس ذلك على الارتفاع الكبير في صكوك مصرف البحرين المركزي لتصل إلى 313.1 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2015 مقارنة بمبلغ 145.8 مليون دينار بحريني في نهاية العام 2014. وعلى ضوء أوضاع السوق، اعتمدت المجموعة سياسة انتقائية في التمويل من أجل المحافظة على جودة الأصول أو تحسينها. ونتيجة لذلك، قامت استراتيجية المجموعة في العام 2015 على تعزيز السيولة عن طريق سحب الودائع ذات التكلفة المرتفعة وتوزيع السيولة على أصول سيادية، فأدى ذلك بدوره إلى قيام المجموعة، بناءً على وعي وإدراك، بخفض ودائع العملاء بنسبة تقارب 20.8% في العام 2015 بغرض تقليص تكلفة المطلوبات. كما أن محدودية العدد المتوفر من السندات التي تحقق دخلاً ثابتاً، وتطابق أحكام الشريعة الإسلامية، كان من ضمن العوامل التي دفعت المجموعة إلى اعتماد هذه الاستراتيجية. وتم تحسين أساس الميزانية العمومية عن طريق خفض إجمالي أصول المجموعة من 1,955.3 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2014 إلى 1,656.6 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2015.

رؤية للعملاء

وفي ظل الصورة القاتمة للمناخ الاقتصادي العالمي، نجحت المجموعة في أن تحقق زيادة كبرى 25% في إجمالي الدخل التشغيلي، حيث بلغ 57.8 مليون دينار بحريني في العام 2015 مقابل 46.1 مليون دينار بحريني في العام 2014، وذلك نتيجة للتركيز على المبادرات في الأعمال المصرفية الرئيسية، بما فيها الأعمال الخاصة بالشركات والأعمال التجارية وأعمال التجزئة. كما تم تطبيق إجراءات صارمة لمراقبة التكلفة في العام 2015، مما أثمر عن خفض إجمالي المصروفات التشغيلية للمجموعة من 26.4 مليون دينار بحريني إلى 25.3 مليون دينار بحريني، أي بانخفاض نسبته 4.4%.

وواصل المصرف توسعه كمؤسسة مالية، وامتدت شبكة المجموعة لتصبح في وضع يتيح صافي إقراض بقيمة 135 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2015، وأصبح لديها محفظة كبرى من الصكوك السيادية. وعلى الجانب المالي، شهدت السنة المالية تحقيق أرباح صافية عائدة إلى المساهمين بلغت 12.3 مليون دينار بحريني مقابل أرباح صافية بقيمة 15.6 مليون دينار بحريني في العام 2014. وبلغت الأرباح عن السهم الواحد في السنة 5.8 فلوس مقابل 8.0 فلوس تم تحقيقها في العام 2014.

وبلغ صافي الأرباح العائدة للمساهمين في المصرف عن السنة 12.3 مليون دينار بحريني بعد الأخذ في الحسبان تخصيص 22.8 مليون دينار بحريني لنقص قيمة الأصول.

كفاية رأس المال

واصل مصرف السلام - البحرين (ش. م. ب.) العمل من منطلق ملاءة مالية وسيولة قوية. ووفقاً للإرشادات التي حددتها اتفاقية بازل 3 بشأن كفاية رأس المال، استمر المعدل الصحي لكفاية رأس مال المصرف، حيث بلغ 20.1% في نهاية السنة المالية مقارنة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي التي تقتضي تحقيق معدل 12.5%.

جودة الأصول

حافظ المصرف على نهج متحفظ في انتقاء أصول جديدة لأغراض التمويل والاستثمار. وعند نهاية السنة المالية، كان ما نسبته 79.3% من محفظة التمويل يصنف على أنه ضمن الفئة "المرضية". وبلغ إجمالي المخصصات لمحفظة التمويل 29.6 مليون دينار بحريني (مقارنة بمبلغ 9.8 ملايين دينار بحريني في العام 2014).

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ المصرف وحدة تحصيل الديون. ووضع آلية قوية لكي يراقب عن كثب التسهيلات التي تتجاوز مواعيد استحقاقها.

الأنشطة المصرفية

الأعمال المصرفية للشركات

ظلت الأعمال المصرفية للشركات تشهد نشاطاً خلال العام 2015، وركز هذا القطاع بقوة على التغييرات الوظيفية والهيكلية والتحسينات في العمليات والأنظمة التي يستخدمها، بما يتسق مع مستوى الخبرات والتركيز على الموارد البشرية، وذلك بغرض خفض التكاليف. وقد أجريت عدة دراسات مستفيضة تمخضت عن استراتيجية تم اعتمادها في تنفيذ إطار عمل مثالي للإنتاج. وأتاح إطار العمل هذا تقديم مستوى أفضل وأكثر تركيزاً في مجال خدمة العملاء مع تطبيق ضوابط عمل فعالة. وشهدت السنة أيضاً نجاحاً مستمراً في تنفيذ عملية دمج الأنظمة المصرفية الإسلامية مع الأنظمة المصرفية التقليدية للشركات جنباً إلى جنب مع عملية الدمج مع بي ام اي بنك.

واعتمد المصرف نهجاً يقوم على المخاطرة المحسوبة في انتقاء الأصول الجديدة. كما عززت الإدارة وضع السيولة عن طريق التنوع بحكمة في مكونات المحفظة. وساعد السعي لمزيد من الأمن في التمويل والقروض على تحسين الجودة الائتمانية. كما قلصنا التركيز على قطاع المقاولات بسبب التقلبات التي تشهدها السوق.

وقد كانت إدارة الأعمال المصرفية للشركات أول من ساعد على تحويل الأصول إلى تسهيلات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، مع مواءمتها بما يتفق مع الاسم التجاري لمصرف السلام. وتم تقديم التمويل لجهات حكومية وشبه حكومية وجهات أخرى في القطاع الخاص. وواصلت المجموعة مساندة جهود "تمكين" بشأن تقديم الدعم والمساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعضواً عن التغييرات والمساندة، شهدت الممارسات الائتمانية المتبعة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغييراً إيجابياً يؤكد على قيم المجموعة ودورها. وركزت الجهود في جوهرها خلال العام 2015 على تسهيل وتحسين العلاقات مع العملاء الرئيسيين للمصرف مع توخي الحذر في تحديد قاعدة العملاء بحيث يكون لذلك أثره الإيجابي على الخط الأساسي لهذه القاعدة.

الأعمال المصرفية لقطاع التجزئة

حققت إدارة الأعمال المصرفية لقطاع التجزئة مراحل مهمة في إطار الدمج في الأعمال بين مصرف السلام - البحرين وبي ام اي بنك، بما يضمن للعملاء التمتع بمستوى راق وموحد من الخدمات في كافة أنحاء الشبكة التابعة للمجموعة. وتضمنت هذه المراحل تحويل كامل المحفظة التقليدية التابعة لبي ام اي بنك (100%) إلى محفظة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وكذلك إطلاق برنامج الادخار المجدد، والذي يوفر الخدمة لقاعدة مشتركة من العملاء مع تقديم أكبر مجموعة من الجوائز في تاريخ البرنامج، وتقديم بطاقة ائتمان موحدة، بما في ذلك مجموعة رائدة من برامج ولاء العملاء تحقق لهم استرداد ما يصل إلى 1% فوراً من مصروفاتهم، وإطلاق حملة المبادرات المصرفية الخضراء الصديقة للبيئة، وتوحيد معايير العروض التي تقدمها المجموعة.

وبالإضافة إلى ذلك، وقعت إدارة الأعمال المصرفية لقطاع التجزئة اتفاقيتين لمساندة خطتها للتميز عن طريق تحسين مستوى خدمة العملاء. وتعنى أولى هاتين الاتفاقيتين ببطاقة "فيزا" الدولية لمساندة جهود المصرف لتقديم منتجات مبتكرة من البطاقات.

أما الاتفاقية الثانية فكانت مع بنك الإسكان بغرض تقديم برامج تمويل خاصة تشمل الرهن المالي المشترك "المتكافئ" وبرامج الإسكان الاجتماعي.

وقد شهد العام 2015 افتتاح فرع جديد للمصرف في مجمع السيف بالمحرق وإضافة ثلاثة أجهزة صراف آلي جديدة لتعزيز وجود المصرف في العاصمة والمحافظات الجنوبية بملكة البحرين. وبذلك أصبحت فروع المصرف وشبكة أجهزة الصراف الآلي تشمل 11 فرعاً و35 جهازاً للصراف الآلي.

الأعمال المصرفية الخاصة

حققت إدارة الأعمال المصرفية الخاصة عاماً آخر من الأداء الفائق تمكنت خلاله من تحقيق أرباح على مستوى الأداء والمساهمة في تعزيز الحد الأدنى لهامش الربح. وواصلت الإدارة نجاحها في اجتذاب ودائع جديدة وحجز أصول مالية قوية.

وقد ركزت إدارة الأعمال المصرفية الخاصة على القيمة التي تتضمنها العروض التي تقدمها حصرياً لقاعدة عملائها. ومنها الخدمات التي يتم إعدادها خصيصاً بناءً على طلب العملاء والسرعة والسرية في الخدمة. كما عززت الإدارة من وضعها لكي تقدم أداءً متميزاً كوحدة مستقلة بالتنسيق مع إدارة الشؤون القانونية والإدارية والائتمان. وأثمرت هذه الاستراتيجية عن نجاح هذه الوحدة للأعمال المتخصصة مع مراعاة أعلى مستويات السرية في تحقيق أرباح قيمة. وقد تخرجت الإدارة من بعض الاستثمارات مع إدارة إجمالي الإيداعات لديها والتي تتجاوز 100 مليون دولار أمريكي. مما أدى إلى استقرار عام في أصول التمويل والودائع.

وكان للتركيز على منتجات مبتكرة قيمة مضافة في إطار هذه الاستراتيجية الشاملة. وقدمت الإدارة منتجات استثمارية بديلة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ما ضمن تحقيق دخل مستقر يُراعى فيه الحد الأدنى من تقلبات السوق. وأثمر ذلك عن زيادة كبرى في قاعدة العملاء. كما شهد برنامج الصكوك الحكومية التي اشترتها الإدارة نجاحاً هائلاً أيضاً.

الاستثمار

اقتضت الظروف السائدة في السوق خلال العام 2015 أن يعتمد المصرف نهجاً حذراً في اختيار الاستثمارات بما يتوافق مع استعداد المصرف لتحمل المخاطرة حسب ما يقرره مجلس الإدارة. وقد نجحت المجموعة في الاستحواذ على حصة في طائرة بوينغ 777-300 إي آر مع التأجير لشركة طيران إقليمية ثم التخرج من الاستثمار نفسه بعد تحقيق ربح منه. ونظراً لاستمرار التراجع في أسعار النفط. فقد اعتمدت المجموعة سياسة حذرة ومتحفظة بتخصيص 9.4 ملايين دينار بحريني للاستثمار في أصول للطاقة البديلة. كما تأثرت القدرة على الدخول في استثمارات في قطاع الطيران أيضاً بسبب إعلان شركة طيران رائدة في منطقة جنوب شرقي آسيا إفلاسها. ونتيجة لإخفاق تلك الشركة في أداء التزاماتها التأجيرية. انخفضت القيمة الضمنية للطائرة. مما تطلب تخصيص مبلغ 7.6 ملايين دينار بحريني.

وعلى صعيد التخرج من بعض الاستثمارات. فقد شهد العام أيضاً تخرجاً ناجحاً للمجموعة من مساهمتها في عقار متميز بقطاع التجزئة في فرنسا بعد تحقيق ربح منه.

وبصفة عامة. تراجعت أعمال الاستثمار بين الارتفاع والهبوط أثناء السنة المالية. غير أن المصرف نجح في تحقيق مكاسب ساعدت جزئياً على تخفيف الخسائر من الاستثمار في قطاع الطيران وأصول الطاقة البديلة.

تقنية المعلومات

جاء أداء إدارة تقنية المعلومات رائعاً في العام 2015، وذلك بما يتوافق مع الالتزام الشامل بالدمج الفعلي لأنظمة الشبكة وتوفير الأدوات اللازمة لتحقيق ترشيده في النفقات.

وقد استمر التركيز على تطبيق أساليب جديدة ومحسنة لتحقيق مستويات أعلى في مجال خدمة العملاء في العام 2015، حيث بذل فريق العمل جهوداً متواصلة لضمان الكفاءة والتطور في الشبكة ومستويات الخدمة والموارد مع تسهيل الأداء السلس لأعمال الإدارات وتوحيد العمليات في كلا المصرفين.

وتدرك إدارة تقنية المعلومات طبيعة الدور المنوط بها كمركز للعصب الرئيسي في المجموعة، ومن ثم لا تدخر وسعاً في سبيل الوفاء بالاحتياجات المختلفة لجميع الإدارات المعنية، وكذلك تحقيق ما تمليه الاستراتيجية العامة للمصرف.

الحوكمة وإدارة المخاطر

ركزت إدارة المجموعة بشدة على التزامها بجوانب الحوكمة، واستمرت في دعم المبادرات التي تطلق لمساندة تحسين المعرفة بمتطلبات الحوكمة وممارستها في المجموعة. ويشكل الالتزام بالإرشادات العامة لمصرف البحرين المركزي وغيره من الإرشادات النظامية عنصراً جوهرياً في البيئة التشغيلية للمجموعة.

وانصب تركيز المجموعة خلال العام 2015 على الدمج وتحسين إطار إدارة المخاطر على مستوى المجموعة. وأجريت مراجعة شاملة للسياسات والإجراءات المختلفة، حيث كان هناك تركيز خاص على تحسين الالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل 3 وأنظمة إدارة المطلوبات والأصول. بما يتوافق مع التطور الذي يشهده القطاع الصناعي ويحقق رؤية المجموعة.

اعرف عميلك

تسعى المجموعة إلى مواصلة جهودها لتحسين النظم التي تستخدمها لتكون بمستوى عالمي يوفر المساندة اللازمة لمراقبة الأنشطة لديها. وتلتزم المجموعة بمتطلبات نموذج مكافحة الجرائم المالية الواردة في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي. ويضم هذا النموذج التشريعات الحالية لمكافحة غسل الأموال في مملكة البحرين التي تم إعدادها وفقاً لتوجيهات فريق عمل الإجراءات المالية. وهي المنظمة الدولية المسؤولة عن إعداد سياسات مكافحة غسل الأموال على المستوى العالمي.

وخلال السنة، وفي إطار الإرشادات العامة لمصرف البحرين المركزي، نجحت المجموعة والمؤسسات التابعة لها في استكمال تسجيلها بموجب قانون الالتزام بضرائب الحسابات الأجنبية. وفي إطار التركيز الكبير للمجموعة على فهم عملائها وأنشطتها المالية، تم تحديث عملية التعامل مع العملاء الجدد للمجموعة لتحديد الأشخاص الذين يحملون الجنسية الأمريكية. وقد طبقت المجموعة أحدث النظم العالمية لمساندة أنشطة المراقبة لديها. وتتوخى المجموعة الحذر اللازم لضمان أداء الأنشطة المالية الخاصة بعملائها وفقاً للإرشادات العامة الصادرة عن الجهات الرقابية.

رأس المال البشري

يشكل اجتذاب أفضل الكفاءات والمواهب المحلية والاحتفاظ بها وتطويرها أحد الجوانب الرئيسية التي يركز عليها فريق الموارد البشرية في المصرف. وخير دليل على التزام المصرف بتحسين قاعدة الموارد البشرية المحلية لديه هو ما حققه المصرف من معدل كبير في مجال بحرنة الوظائف، حيث بلغ 90% في 31 ديسمبر 2015. وخلال العام 2015، واصلت المجموعة تركيزها على التدريب والتطوير من خلال تقديم نحو 9,003 برامج تدريبية للموظفين لديها.

وإضافة إلى تقديم التدريب اللازم لتطوير مهارات الموظفين، استمرت المجموعة في التزامها بالمساهمة في تطوير أجيال المستقبل في مملكة البحرين. وخلال العام أيضاً عملت المجموعة بالتعاون مع كبرى المؤسسات التعليمية الرائدة وبرامج القيادات الشابة في سبيل إعداد شباب البحرين للاندماج في القوى العاملة.

وجنباً إلى جنب مع هذه الجهود، قدم مصرف السلام - البحرين المساندة لمبادرة "إجاز" في البحرين، وهو برنامج كبير لإعداد القيادات البحرينية الشابة، حيث تطوع 18 من موظفي المجموعة بوقتهم وجهدهم لعدة برامج تابعة لمبادرة "إجاز". وإضافة إلى تقديم الموظفين والمتطوعين، استضاف مصرف السلام - البحرين أيضاً مجموعة من الطلاب المدرجين في برامج "إجاز"، بمن فيهم 21 طالباً من جامعة البحرين ومدارس ثانوية كجزء من برنامج "الشركة"، و15 طالباً كجزء من برنامج "الظل الوظيفي". وتشكل هذه البرامج قيمة هائلة تضاف للشباب في مملكة البحرين، ويلتزم المصرف بتقديم المساندة لها على نحو مستمر.

وقد حقق برنامج التدريب الصيفي مستوى متميزاً في العام 2015 أيضاً. وكجزء من هذا البرنامج، استضاف المصرف 33 من الطلاب المتخرجين من عدة جامعات بمملكة البحرين لمدة شهرين. وتضمن البرنامج عدة ورش عمل مع تكليف الخريجين بمهام عمل في الإدارات المختلفة.

وعبر الخريجون المشاركون في البرنامج عن بالغ تقديرهم للمجموعة لما أتاحتهم لهم من فرصة لا تقدر بثمن لإعدادهم لوظائف مستقبلية في مساهمهم المهني. وبالإضافة إلى ذلك، استضاف المصرف عدداً من الطلاب في إطار برنامج "إثراء"، وهو برنامج ترعاه مؤسسة البرّة الخليفة.

وقد رشح المصرف ثلاثة من المسؤولين التنفيذيين لديه لحضور برنامج إعداد القادة الذي يتم تقديمه عبر صندوق الوقف التابع لمصرف البحرين المركزي. وقام بتقديم هذا البرنامج كلية IVY لإدارة الأعمال في هوج كوخ وكندا بمشاركة 34 مواطناً بحرينياً آخر من بنوك إسلامية مختلفة، وهو يهدف إلى تطوير الجيل التالي من القادة في قطاع الأعمال المصرفية الإسلامية، وتحسين مهارات القيادة والتفكير الاستراتيجي والتوجهات الأخلاقية للمشاركين في البرنامج.



يعرف **الخط الكوفي** بحركته الانسيابية
السلسلة. وقد قام بدور ملموس في كتابة
القرآن الكريم. وتساهم خطوطه البسيطة
التي تتسم بالعنصر الجمالي على تعزيز أهميته.
في مصرف السلام، نحرص على تطبيق منهج
يرتكز على طرح خدمات مصرفية «صديقة
للمستخدم وسهلة الفهم». إن هذا النهج
البسيط قد ساعدنا على ترك بصمة واضحة في
عالم الخدمات المصرفية الإسلامية.

تقرير حوكمة الشركات

الالتزام بضوابط الحوكمة

يلتزم المصرف بتطبيق أعلى معايير الانضباط عن طريق الإفصاح عن كافة نتائج المصرف بدقة وشفافية وفقاً للقوانين واللوائح التي تحكم عمله. ومنذ عام 2010، عندما تم تطبيق قانون حوكمة الشركات الجديد من قبل مصرف البحرين المركزي، اتخذ المصرف عدة إجراءات لضمان التزامه بضوابط الحوكمة. وقد خصص جزء من الالتزام بضوابط الحوكمة في هذا التقرير.

المساهمون

المساهمون الرئيسيون كما في 31 ديسمبر 2015

الاسم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	نسبة المساهمة
بنك مسقط ش.م.ع.ع.	سلطنة عمان	315,494,795	14.74
شركة عبر البحار للاستثمار ش.ش.و.	البحرين	128,773,381	6.01
الرشيد للاستثمار ذ.م.م.	الإمارات	105,000,000	4.90
شركه تصاميم العقارية ذ.م.م.	الإمارات	102,264,615	4.78
شركه دى اس ال يوتس ذ.م.م.	الإمارات	77,450,000	3.62
شركة غيمبال القابضة ش.ش.و.	البحرين	75,553,633	3.53
مصرف الطاقة الأول ش. م. ب.	البحرين	73,884,098	3.45
شئون البلاط السلطاني، سلطنة عمان	سلطنة عمان	70,825,359	3.31
شركه الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب.م.	البحرين	62,965,798	2.94
بنك أبوظبي الوطني ش. م. خ.	الإمارات	38,500,000	1.80
شركة ابار للاستثمارات ش. م. خ.	الإمارات	38,000,000	1.77
شركة السويان	البحرين	26,250,000	1.23
شركة غلوبال اكسبرس ذ.م.م.	البحرين	25,000,000	1.17
بنك فالكون للخدمات المصرفية الخاصة	الإمارات	24,149,435	1.13
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز	السعودية	21,708,750	1.01

حصص المساهمين كما في 31 ديسمبر 2015

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة الأسهم الصادرة
أقل من 1%	884,333,208	23,137	41.31
1% إلى أقل من 5%	812,329,368	16	37.94
5% إلى أقل من 10%	128,773,381	1	6.01
10% إلى أقل من 20%	315,494,795	1	14.74
20% حتى أقل من 50%	-	-	-
50% فأكثر	-	-	-
المجموع	2,140,930,752	23,155	100.00

ملكية أسهم المصرف العادية موزعة كما يلي:

الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
البحرين	-	-
الحكومة	462,609,907	21.61
المؤسسات	125,252,725	5.85
الأفراد	70,825,359	3.31
دول مجلس التعاون	778,143,156	36.35
الحكومة	425,399,845	19.87
المؤسسات	184,982,483	8.64
الأفراد	93,717,277	4.38
أخرى	-	-
المؤسسات	-	-
الأفراد	-	-
المجموع	2,140,930,752	100.00

مجلس الإدارة

يعتمد أعضاء مجلس الإدارة السياسات والأهداف التي يصبو المصرف إلى تحقيقها. كما يضع أعضاء مجلس الإدارة السياسات الأساسية لحماية أصول المصرف وصيانة سمعته. والتأكد من مدى ارتباط قراراتهم بمصالح المساهمين والإطار التنظيمي لعمل المصرف. ولكي يقوم أعضاء مجلس الإدارة بأداء واجباتهم على أتم وجه. يمتلك أعضاء المجلس كل ما يتطلبه ذلك من مهارة وحرص وبما تلميه عليهم مسؤوليات المؤتمنين عليها. وهم بذلك مسؤولين عن أداء المصرف أمام المساهمين الذين يستطيعون عزلهم من مناصبهم.

إن مهمة المجلس الرئيسية تتمثل في الإدارة الرشيدة والفعالة لشؤون المصرف من أجل مصلحة المساهمين. وضمان توازن مصالح القطاعات المتنوعة للمتعاملين معه من عملاء وموظفين وموردين ومجتمعات محلية. ويتوقع من المجلس. في كل ما يقوم به من تصرفات. أن يصدر أحكامه وآراءه التجارية في كل ما يعتقد أنه في مصلحة المصرف. وفي سبيل ذلك فإنه يمكن لأعضاء المجلس الاعتماد على الأمانة والنزاهة المهنية لكبار المسؤولين التنفيذيين بالمصرف وللمستشارين والمدققين الخارجيين.

تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من أعضاء من الكوادر المتخصصة ومن ذوي الخبرة في مختلف المجالات المهنية. بمراعاة اشتراطات الحوكمة الإدارية تتكون لجان مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بخبرات وخلفيات مهنية كافية. وفي هذا الإطار يقوم مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة تشكيله والمساهمات التي يقدمها أعضاؤه واللجان المنبثقة عن المجلس.

يخضع تعيين أعضاء مجلس الإدارة للدراسة المسبقة من لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة وموافقة السادة المساهمين ومصرف البحرين المركزي. يخضع تصنيف أعضاء مجلس الإدارة "التنفيذيين" و"غير التنفيذيين" و"المستقلين غير التنفيذيين" للتعريفات الواردة في قواعد مصرف البحرين المركزي.

تفويضات ومهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة (المجلس) في الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية للمصرف ومباشرة عملياته في نطاق الإطار المتفق عليه وفقاً للهيكل والنظم القانونية والرقابية المقررة. كما أن المجلس مسئول عن القوائم المالية المختصرة للمصرف. ويؤمن المجلس كفاية الأنظمة المالية والتشغيلية ووسائل الرقابة الداخلية وكذلك تنفيذ مبادئ أخلاقيات العمل ولائحة السلوك. وقد قام المجلس بتحويل الرئيس التنفيذي لتولي المسؤولية عن الإدارة العامة للمصرف.

يعمل مجلس الإدارة وفقاً لبرنامج رسمي على الموضوعات التي تتطلب منه اتخاذ القرارات بشأنها بما يضمن أن يظل المجلس مسئولاً عن تحديد توجهات المصرف وممارسة مهام الرقابة على أنشطته. يشمل هذا التخطيط الإستراتيجي. مراجعة الأداء. راء وجلب المواد والتصرف في الأصول. الإنفاق الرأسمالي. مستويات الصلاحيات. تعيين مدققي الحسابات ومراجعة البيانات المالية. أنشطة التمويل بما في ذلك الخطة والميزانية التشغيلية السنوية. تأمين الالتزام بالأنظمة والاشتراطات الرقابية ودراسة ومراجعة كفاية وسلامة وسائل الرقابة الداخلية. ويختص مجلس الإدارة بإقرار جميع السياسات المتعلقة بعمليات المصرف وممارسته لمهامه وأنشطته.

يشغل كل عضو في مجلس الإدارة وظيفته لمدة ثلاث سنوات يجب عليه بعد انتهاءها أن يتقدم من جديد إلى الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين في حال رغبته في إعادة تعيينه. يجب على أغلبية أعضاء مجلس إدارة مصرف السلام البحرين (بما فيهم رئيس المجلس و/أو نائب الرئيس) حضور اجتماعات مجلس الإدارة حتى يتوافر النصاب القانوني اللازم.

نظام الانتخاب في مجلس الإدارة

تنص المادة 26 من النظام الأساسي للمصرف والمتعلقة بمجلس الإدارة على التالي:

1. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يزيد عدد أعضائه عن أربعة عشر عضواً ولا يقل عن خمسة أعضاء. وتكون مدته ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
 2. على كل من يملك 10% أو أكثر من رأس المال تعيين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس. ويسقط حقه في التصويت في النسبة التي يتم التعيين عنها. فإذا بقى له نسبة لا تؤهله لتعيين عضو آخر يجوز له استخدام تلك النسبة في التصويت.
 3. تنتخب الجمعية العامة بطريقة الاقتراع السري بقية الأعضاء.
- ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس أو أكثر تكون مدة عضويتهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع به.

المادة 29 من النظام الأساسي تناولت "حالات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة". ونصت على التالي:

تنتهي العضوية في المجلس في الأحوال التالية:

- أ. إذا تخلف عن حضور أربع جلسات متتالية في السنة بدون عذر مقبول وقرر مجلس الإدارة إنهاء عضويته;
- ب. إذا استقال من منصبه بطلب كتابي;
- ج. إذا فقد أي من الاشتراطات المنصوص عليها في المادة 26 أعلاه;
- د. إذا تم تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون؛ و
- هـ. إذا أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو ألحق ضرراً فعلياً بها.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

العضو المستقل هو العضو الذي وليس لديه أية علاقة جوهرية من شأنها التأثير على استقلاليته في التحكيم، بالأخذ في عملية اتخاذ القرارات. وقد أفصح أعضاء مجلس الإدارة عن استقلاليتهم بتوقيعهم على الإقرار السنوي لأعضاء مجلس الإدارة والذي من خلاله أعلنوا أنه خلال عام 2015 قد التزموا بجميع الشروط المتضمنة في الملحق أ من قواعد حوكمة الشركات.

في عام 2015، كان مجلس الإدارة مكون من الأعضاء التاليين:

الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين

1. سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة - رئيسة مجلس الإدارة
2. سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني - نائب رئيس مجلس الإدارة
3. السيد حسين محمد الميزة
4. السيد سلمان صالح الحميد
5. السيد عصام بن عبدالقادر المهيدب
6. السيد سليمان بن محمد اليحيائي
7. السيد هشام صالح الساعي
8. السيد محمد شكري غانم
9. السيد خالد سالم الحليان

الأعضاء غير المستقلين وغير التنفيذيين

1. سعادة السيد محمد علي راشد العبار

الأعضاء التنفيذيين

1. السيد يوسف عبدالله تقي

تم انتخاب جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين لفترة ثلاث سنوات في 24 فبراير 2015.

توجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد

عندما تم انتخاب المجلس الجديد في 24 فبراير 2015 تم تزويد الأعضاء بالمعلومات الخاصة بأداء وضوابط الحوكمة وتم عرض ميثاق المجلس واللجان ولائحة السلوك الخاصة بالمصرف والسياسات ووثائق أخرى.

تقييم أداء المجلس

قام أعضاء مجلس الإدارة بتقييم ذاتي لأدائهم، وكيفية عمل مجلس الإدارة وتقييم أداء كل لجنة في ضوء الأهداف والمسئوليات التي أنيطت إليها، وكذلك حضور أعضاء المجلس وتفاعلهم في عمليات اتخاذ القرار.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليها في المادة 36 من النظام الأساسي تتضمن التالي:

"تحدد الجمعية العامة العادية مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من 10% من صافي الربح بعد خصم الاحتياطات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين. كما يجوز للجمعية العامة أن تقرر صرف مكافآت سنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في السنوات التي لا تحقق فيها الشركة أرباحاً أو السنوات التي لا توزع الشركة فيها أرباحاً على المساهمين على أن يوافق على ذلك وزير الصناعة والتجارة."

"يحدد المجلس على ضوء توصيات لجنة المكافآت والترشيحات وبموجب القوانين والأنظمة شكل وقيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ويضع ذلك لموافقة نهائية من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العمومية. تقوم لجنة المكافآت والترشيحات بإجراء مراجعة سنوية لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة."

وتبعاً لاتفاقية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، فإنه يتم دفع رسوم حضور ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة على النحو التالي:

1. مكافأة سنوية متوقفة على العوائد المالية السنوية للمصرف وبما يحددها القانون.
 2. يؤخذ في الاعتبار عندما يتم تحديد المكافأة السنوية لكل عضو المبلغ الإجمالي المستحق لكل عضو بما يتعلق بحضور اجتماعات المجلس واللجان.
 3. تتم المصادقة في اجتماع الجمعية العامة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
- بالإضافة إلى ما سبق، فإن أعضاء مجلس الإدارة من موظفي المصرف لا يحصلون على أية مكافآت كأعضاء مجلس إدارة. أما الأعضاء من غير الموظفين في المصرف فلا يجوز لهم القيام بأية ترتيبات استشارية مع المصرف دون الحصول على موافقة مسبقة من المجلس. لا يجوز لأعضاء لجنة التدقيق بشكل مباشر أو غير مباشر تقديم أو الحصول على مكافآت لقاء تقديم خدمات محاسبية، استشارية، قانونية، مصرفية استثمارية أو مالية للمصرف.

ميثاق مجلس الإدارة

تبنى مجلس الإدارة ميثاق مجلس الإدارة الذي يشمل السلطة والممارسات الخاصة بحوكمة المصرف. وقد صادق المجلس على الميثاق مع بدء دورته في عام 2012 ويضم معلومات عامة حول تشكيلة مجلس الإدارة، تصنيف أعضاء مجلس الإدارة، لجان المجلس، دور ومسئوليات مجلس الإدارة، لائحة سلوك مجلس الإدارة، عملية مكافأة وتقييم المجلس، العلم بالمعلومات الداخلية، تعارض المصالح ومعلومات أخرى خاصة بالمجلس.

تعارض المصالح

لدى البنك إجراءات موثقة للتعامل مع الأوضاع التي تنطوي على "تعارض المصالح" في حالة نظر مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه في أية أمور تنطوي على "تعارض المصلحة" لدى أعضاء المجلس يتم اتخاذ القرارات بشأنها بإجماع أصوات مجلس الإدارة/اللجان المنبثقة عنه.

في هذه الأحوال يمتنع على عضو مجلس الإدارة المعني المشاركة في المناقشات/عملية التصويت على القرار. ويتم تسجيل هذه الحالات في المحاضر الخاصة بمداورات المجلس/اللجان المنبثقة عنه. يجب على أعضاء مجلس الإدارة إبلاغ المجلس بالكامل بالتعارض (المحتمل) للمصالح في نطاق أنشطتهم مع والالتزامات تجاه المؤسسات والجهات الأخرى حالما تنشأ والامتناع عن التصويت على الموضوع. يشمل هذا الإفصاح جميع الوقائع المادية في حالة العقد أو المعاملة التي يشارك فيها عضو المجلس.

لائحة السلوك

أقر مجلس الإدارة لائحة السلوك التي يجب على أعضاء مجلس إدارة مصرف السلام-البحرين الالتزام بها. كما أقر المجلس لائحة السلوك للإدارة التنفيذية والموظفين. ويناط بمجلس الإدارة المسؤولية بمتابعة تنفيذ هذه اللوائح. يمكن الاطلاع على لائحة السلوك لأعضاء مجلس الإدارة على موقع المصرف على الإنترنت. ويتم مراجعة التزام أعضاء مجلس الإدارة للائحة السلوك هذه بشكل دوري.

اجتماعات المجلس والمضور

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بناء على دعوة رئيس المجلس أو نائبه (في حالة غيابه أو إصابته بعجز) أو إذا طلب ذلك ما لا يقل عن عضوين في المجلس. بموجب قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للمصرف، يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن أربعة اجتماعات في السنة. يكون انعقاد اجتماع مجلس الإدارة قانونياً بحضور ما لا يقل عن نصف أعضاء المجلس شخصياً. خلال عام 2015 تم عقد خمسة اجتماعات للمجلس في مقر المصرف على النحو التالي:

اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2015 - أربعة اجتماعات خلال السنة كحد أدنى

الأعضاء	4 فبراير	24 فبراير*	27 أبريل	28 سبتمبر	7 ديسمبر
سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة محمد علي راشد العبار	-	✓	-	-	-
السيد حسين محمد الميزة	✓	✓	-	✓	✓
السيد سلمان صالح الحميد	✓	✓	✓	✓	✓
السيد عصام بن عبدالقادر المهيدب	✓	-	✓	-	✓
السيد سليمان محمد اليحيائي	✓	✓	✓	✓	✓
السيد هشام صالح الساعي	✓	✓	✓	✓	✓
السيد محمد شكري غانم	لا ينطبق	✓	✓	✓	✓
السيد خالد سالم الحليان	لا ينطبق	✓	✓	✓	✓
السيد يوسف عبدالله تقي	✓	✓	✓	✓	✓
السيد حمد طارق الحميضي**	✓	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد حبيب أحمد قاسم**	✓	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد عدنان عبدالله البسام**	✓	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد فهد سامي الإبراهيم**	✓	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

*أجتماع مجلس الإدارة الثاني تم انعقاده مباشرة بعد أجتتماع الجمعية العامة العادية ولم يتم الدعوة للاجتماع رسمياً.
**عضو مجلس إدارة في الدورة السابقة.

أسهم أعضاء مجلس الإدارة

عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر كالتالي:

عدد الأسهم		الأعضاء
2015	2014	
100,000	100,000	سمو الشيخة حصة بنت خليفة آل خليفة
-	-	سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
100,000	100,000	سعادة محمد علي راشد العبار
462,819	462,819	السيد حسين محمد الميزة
100,000	100,000	السيد سلمان صالح الحميد
100,000	100,000	السيد عصام بن عبدالقادر المهيدب
-	-	السيد سليمان محمد اليحيائي
-	-	السيد هشام صالح الساعي
-	لا ينطبق	السيد محمد شكرى غانم*
10,000	لا ينطبق	السيد خالد سالم الخليان*
818,734	520,000	السيد يوسف عبدالله تقي

لم تكن هناك أية تداولات على أسهم أعضاء مجلس الإدارة خلال العام سوى عمليات شراء 298,734 سهما من قبل السيد يوسف عبدالله تقي. *العضو لم يكن في مجلس الإدارة خلال 2014.

الأطراف ذات العلاقة

المساهمين التاليين لهما علاقة بالسيد حسين محمد الميزة:

- توب انتربرايسز (ذ.م.م.) 925,000 سهما

المساهمين التاليين لهما علاقة بسعادة محمد علي راشد العبار:

- الرشيد للاستثمار تملك 105,000,000 سهما

عملية الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة

يتبع المصرف عملية معينة للتعامل مع المعاملات التي تشارك فيها الأطراف ذات العلاقة. تتطلب مثل هذه المعاملات موافقة مجلس الإدارة عليها. طبيعة وحجم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مفصّل عنها في البيانات المالية الموحدة.

المعاملات الجوهرية

في حين أن أي معاملة أكبر من 5 ملايين دينار بحريني وإلى حد 10 ملايين دينار بحريني تستوجب اعتماد اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس الإدارة. وإن زادت أية معاملة عن 10 ملايين دينار بحريني تستوجب اعتماد مجلس إدارة المصرف. إضافة إلى ذلك، فإن الاستحواذ على 20% من شركة ما يستوجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة بغض النظر عن المبلغ.

العقود الجوهرية والتمويل المقدم لأعضاء مجلس الإدارة

تم توفير تمويل للسيد هشام صالح الساعي. تفاصيل الضمان كما يلي:

- المبلغ الرئيسي للتمويل : 88,333 دينار بحريني
- طبيعة التمويل : اتفاقية مشاركة متناقصة
- نسبة الربح : 6.5% سنويا
- تاريخ تحديد القيمة : 28 أغسطس 2012
- الضمان : 394,420 دينار بحريني
- رأس المال المتبقي : 55,000 دينار بحريني

العضويات التي يحتفظ بها الأعضاء لدى مجالس إدارة أخرى

تتطلب ضوابط واشتراطات الحوكمة أن لا يكون للعضو عضوية في أكثر من ثلاث مجالس إدارة شركات مساهمة عامة في البحرين. وقد التزم أعضاء مجلس الإدارة بهذا المتطلب.

لجان مجلس الإدارة

تشكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ويعين مجلس الإدارة أعضائها في بداية كل دورة لمجلس الإدارة. تعتبر هذه اللجان همزة الوصل العليا فيما بين المجلس والإدارة التنفيذية. إن الغرض من هذه اللجان هو مساعدة المجلس في الإشراف على عمليات المصرف. وتقوم اللجنة بدراسة الأمور والمسائل الكثيرة التي تعرضها الإدارة على المجلس وتقديم التوصيات إلى المجلس للنظر فيها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

في الأسفل التفاصيل المتعلقة بعمل لجان مجلس الإدارة خلال العام 2015، ومختصر لتواريخ اجتماعات اللجان. وحضور الأعضاء ومختصر للمسئوليات الرئيسية لكل لجنة.

يمكن الاطلاع على الميثاق الخاص بمهام وصلاحيات لجان مجلس الإدارة اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والمخاطر، لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة) على موقع المصرف على الإنترنت.

اللجنة التنفيذية

اجتماعات اللجنة التنفيذية لعام 2015 - أربعة اجتماعات خلال السنة كحد أدنى.

تم عقد أربعة اجتماعات خلال 2015 كالتالي:

الأعضاء	24 مارس	3 يونيو	19 أكتوبر	22 نوفمبر
السيد حسين محمد الميزة (الرئيس)	✓	✓	✓	✓
السيد عصام بن عبدالقادر المهيدب	-	✓	-	✓
السيد سليمان محمد اليحيائي	✓	-	✓	✓
السيد هشام صالح الساعي	✓	✓	✓	-
السيد محمد شكري غانم	✓	-	✓	✓
السيد يوسف عبدالله تقي	✓	✓	✓	✓

ملخص مسؤوليات اللجنة: اتخاذ قرارات حول أية مسائل معلقة بين اجتماعات مجلس الإدارة. مراجعة واستعراض تقارير الإدارة والتطورات التنظيمية والاستراتيجية، استعراض واعتماد مقترحات الائتمان ومخاطر السوق المتجاوزة لحدود سلطة اللجان المختصة. مراجعة الإجراءات المتبعة من قبل الإدارة التنفيذية بخصوص القروض المتعثرة.

لجنة التدقيق والمخاطر

اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر لعام 2015 - أربعة اجتماعات خلال السنة كحد أدنى.

تم عقد أربعة اجتماعات خلال عام 2015 كالتالي:

الأعضاء	3 فبراير	23 أبريل	9 أغسطس	10 نوفمبر
السيد سلمان صالح الحميد (الرئيس)	✓	✓	✓	✓
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	✓	✓	✓	✓
السيد فهد سامي الإبراهيم *	✓	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد خالد سالم الحليان	لا ينطبق	✓	✓	✓

* عضو لجنة التدقيق والمخاطر في الدورة السابقة.

ملخص مسؤوليات اللجنة: تقوم اللجنة بدراسة ومراجعة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية. كما تقوم أيضا بدراسة نتائج مراجعة التدقيق الداخلي ودراسة ردود الإدارة. وتؤمن التنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين. وتقوم بمتابعة تداولات الأشخاص الرئيسيين وتؤمن حظر إساءة استخدام المعلومات الداخلية ومراعاة متطلبات الإفصاح. وتستعرض التقارير الدورية الخاصة بالمخاطر.

لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة

اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة لعام 2015 - اجتماعان خلال السنة كحد أدنى.

تم عقد ثلاثة اجتماعات خلال عام 2015:

الأعضاء	29 يناير	9 سبتمبر	7 ديسمبر
سمو الشبيخة حصة بنت خليفة آل خليفة (الرئيس)	لا ينطبق	✓	✓
السيد محمد علي راشد العبار	لا ينطبق	✓	-
السيد خالد سالم الخليان	لا ينطبق	✓	✓
الدكتور محمد برهان أربونا (حضر جزء من الاجتماع المتعلق بالحوكمة)	لا ينطبق	✓	-
السيد حبيب أحمد قاسم*	✓	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد فهد سامي الإبراهيم*	✓	لا ينطبق	لا ينطبق
السيد هشام صالح الساعي*	✓	لا ينطبق	لا ينطبق

* عضو لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة في الدورة السابقة.

ملخص مسؤوليات اللجنة: تقدم توصيات محددة إلى مجلس الإدارة سواء حول سياسية المكافآت والمكافآت الفردية للرئيس التنفيذي وكبار المدراء الآخرين. تقييم أداء الإدارة العليا في ضوء أهداف المصرف. تقديم توصيات إلى المجلس من وقت لآخر بالتغيرات التي تعتقد اللجنة انه من المرغوب فيها بما تتعلق بحجم المجلس أو أي لجنة من لجان المجلس و تشرف وتراقب تنفيذ إطار سياسة الحوكمة. تراجع بشكل سنوي التزام المصرف بأحكام وضوابط الحوكمة وكذلك بميثاق مجلس الإدارة وموثيق اللجان الفرعية. تراجع بشكل سنوي التزام هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بميثاقها المعتمد.

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تقوم بتوجيه المصرف هيئة للرقابة الشرعية مكونة من خمسة من رجال العلم البارزين. وتقوم الهيئة بمراجعة أنشطة المصرف لضمان مطابقتها لجميع المنتجات والاستثمارات تماما مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحة. يجتمع أعضاء الهيئة ما لا يقل عن أربع مرات سنوياً. ويتم مكافأة أعضائها في شكل رسوم استخدام سنوية ورسوم لكل اجتماع يتم حضوره. مع التعويض المناسب عن تكاليف السفر. لا يتم دفع أية مكافآت متعلقة بالأداء لأعضاء الهيئة.

الإدارة التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة صلاحيته في إدارة المصرف للرئيس التنفيذي للمجموعة الذي يعتبر هو والإدارة التنفيذية الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ القرارات والاستراتيجيات التي يعتمدها المجلس وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

أسهم كبار الموظفين

عدد الأسهم التي يملكها كبار الموظفين. مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر كالتالي:

الأسهم		الاسم
2015	2014	
168	168	عبدالكریم محمد تركي
336	336	الدكتور محمد برهان أربونا
96,495	96,495	عيسى عبدالله بوحجي
96,999	96,999	

لجان الإدارة

يساند الرئيس التنفيذي عدد من لجان الإدارة تتولى كل منها مسؤوليات معينة لإتاحة التركيز على النواحي المتعلقة بالأعمال والمخاطر والإستراتيجية. وفيما يلي نبذة عن اللجان المختلفة وأدوارها ومسئولياتها:

الأدوار والمسئوليات

اللجنة

توصي اللجنة لمجلس الإدارة بسياسة وإطار عمل إدارة المخاطر. والدور الرئيسي الذي تتولاه اللجنة هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر. ومراقبة المحافظ الاستثمارية. واختبار مدى تحمل المخاطر. ورفع التقارير عن المخاطر إلى مجلس الإدارة. واللجان المنبثقة عن المجلس. والسلطات الإشرافية. والإدارة التنفيذية. وبالإضافة إلى هذه المسئوليات. يشكل اعتماد ومراقبة مخاطر كل عمليات الائتمان جزءاً لا يتجزأ من مسئوليات اللجنة.

لجنة الائتمان والمخاطر

تتكون المسئوليات الأساسية للجنة مراجعة سياسة التداول والسيولة لإدارة المخاطر المتعلقة بالميزانية العمومية للمصرف.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتولى لجنة الاستثمار مراجعة واعتماد جميع الصفقات المتعلقة باستثمارات تملك الشركات والاستثمارات العقارية ومراقبة أدائها بشكل متواصل. كذلك تتولى اللجنة مسئولية الإشراف على أداء مدراء الصناديق والتوصية باستراتيجيات التخارج بهدف زيادة العوائد للمستثمرين.

لجنة الاستثمار

تشرف لجنة تقنية المعلومات على عمليات تقنية المعلومات بالمصرف. وتضع التوصيات حول الميزانية والخطط السنوية لتقنية المعلومات وفقاً للإستراتيجية المعتمدة للمصرف. وتقدمها إلى الرئيس التنفيذي لكي يرفعها بدوره إلى مجلس الإدارة لمراجعتها واعتمادها. كما تشرف اللجنة على تنفيذ الخطة السنوية المعتمدة لتقنية المعلومات ضمن إطار المواعيد الزمنية المقررة والميزانيات المخصصة.

لجنة تقنية المعلومات

تعويضات الإدارة التنفيذية

مكافأة الأداء للرئيس التنفيذي تكون بتوصية من لجنة المكافآت والترشيحات وتصدق من قبل مجلس الإدارة. مكافأة الأداء للإدارة العليا تكون من قبل الرئيس التنفيذي وتراجع وتصدق من قبل لجنة المكافآت والترشيحات على أن يوافق عليها مجلس الإدارة.

الالتزام

وضع المصرف سياسات وإجراءات شاملة لضمان الالتزام التام بأنظمة ولوائح عدد من السلطات الرقابية والتشريعية متمثلة في مصرف البحرين المركزي، بورصة البحرين، سوق دبي المالي وهيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات، بما في ذلك الإبلاغ عن غسيل الأموال، وإعداد التقارير، والتداول بناء على معلومات داخلية. ويلتزم المصرف بضوابط واشتراطات الحوكمة الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي.

الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية هي عملية نشطة ومستمرة على جميع المستويات في المصرف. وقد أنشأ المصرف ثقافة ملائمة لتسهيل تنفيذ عملية الرقابة الداخلية بصورة فعالة ومن أجل مراقبة فعاليتها بشكل دوري. كل موظف في المصرف يشارك في عملية الرقابة الداخلية ويساهم بفعاليتها بتعريفه على المخاطر في مراحلها المبكرة وبتطبيق عمليات تحكم لتقليل الأضرار وبأفضل مستوى من التكاليف. ويتم إبلاغ الإدارة العليا بالمخاطر المتبقية ويتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية حيالها.

سياسة الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك سياسة للأشخاص الرئيسيين لضمان تعريف الأشخاص الرئيسيين بالاشتراطات القانونية والإدارية بخصوص امتلاك والتداول في أسهم مصرف السلام-البحرين بغرض منع إساءة استخدام العلم بالمعلومات الداخلية. حسب تعريف الأشخاص الرئيسيين فإنهم يشملون أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، موظفين معينين وأي شخص أو مؤسسة ذات صلة بالأشخاص الرئيسيين المحددين. تناط بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مهام مراقبة تطبيق ومتابعة سياسة الأشخاص الرئيسيين.

يمكن الاطلاع على سياسة الأشخاص الرئيسيين على موقع المصرف على الإنترنت.

سياسة الاتصال

يدرك المصرف أن التواصل الفعال مع مختلف الجهات المعنية والجمهور جزءاً لا يتجزأ من حسن وإدارة الأعمال. ولتحقيق أهدافها العامة للاتصالات، يتبع المصرف مجموعة من المبادئ مثل الكفاءة والشفافية والوضوح والوعي الثقافي.

يستخدم المصرف تكنولوجيا الاتصال الحديثة في الوقت المحدد لنقل رسائل إلى الفئات المستهدفة. ويقوم المصرف بالرد ودونما إبطاء، على طلبات المعلومات من الصحافة والجمهور. ويسعى المصرف من خلال اتصالاته إلى تحري الشفافية والانفتاح بما أمكن مع مراعاة للسرية الخاصة بالمصرف. وهذا يساهم في الحفاظ على مستوى عالٍ من المسؤولية. كما يبادر المصرف في تطوير علاقاته مع الفئات المستهدفة وتحديد الموضوعات المحتملة ذات الاهتمام المشترك. ويعزز المصرف في اتصالاته الخارجية من الوضوح والالتزام بهوية بصرية معروفة بوضوح.

ويتم تزويد مواد الاتصالات الرسمية للمصرف باللغتين الإنجليزية والعربية. ويحتفظ المصرف بسياسة قانونية منشورة في موقعه على الإنترنت: www.alsalambahrain.com تتضمن شروط استخدام المعلومات المنشورة على الموقع.

التقارير السنوية والبيانات المالية الفصلية وميثاق المجلس وتقرير حوكمة الشركات جميعها منشورة على موقع المصرف. وبإمكان المساهمين الحصول على مختلف الاستثمارات بسهولة ومنها بطاقة التوكيل المستخدمة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية. كما تتوفر استمارات سواء لتقديم الشكاوى أو للاستفسارات التي يتم التعامل بها في وقتها. كما أن المصرف يقوم وبشكل منتظم بالاتصال مع موظفيه من خلال الاتصال الداخلي لتوفير أحدث المعلومات حول أنشطة المصرف المختلفة.

برامج وأدوات التوعية للمستهلكين والمستثمرين

لأجل تحقيق أهدافه المتعلقة بالاتصال الخارجي والترويج عن منتجاته والاتصال بالجهات المعنية، يوظف مصرف السلام-البحرين مجموعة متنوعة من أدوات الاتصال. تجد أهمها مذكورة في الأسفل. كما يتم ذكر الوظائف المسئولة في المصرف.

الندوات، الاتصالات الثنائية، الموقع الإلكتروني، النشرات، الحملات الإعلامية، العروض البيانية، الخطابات، المطبوعات، الكتيبات، المطويات، الإعلانات التلفزيونية والإذاعية، الملصقات، الرسائل النصية إلخ.	الزيائن
المطبوعات، المعارض، الإنترنت، الوسائل الإعلامية، العروض الموجهة للمستثمرين، الخدمات الإخبارية، المطويات، الإعلانات، إلخ	المستثمرون
الاتصالات المؤسسية، الندوات، الزيارات، الاتصالات الثنائية، الإنترنت، النشرات الإخبارية، الوسائل الإعلامية، المطبوعات (وخاصة التقرير السنوي)، الكتيبات، المطويات إلخ	الجهات التنظيمية والحكومية
الإخبار الصحفية، المقابلات، الخطابات، الندوات، إلخ	الاتصال بالوسائل الإعلامية
الوسائل الإعلامية ومجموعات مستهدفة أخرى.	الاتصال بالجمهور

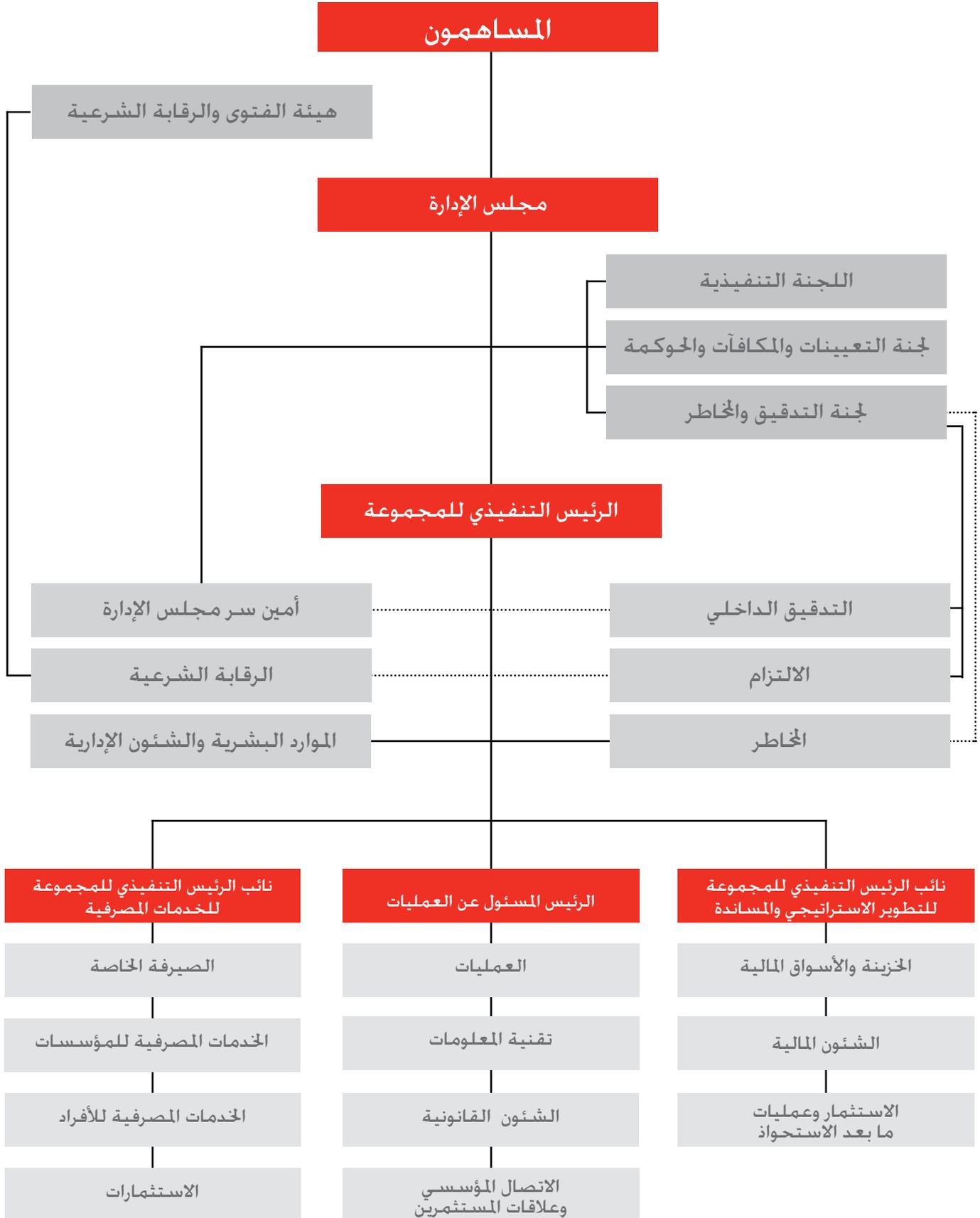
سياسة الإبلاغ عن المخالفات

ينتهج المصرف سياسة للإبلاغ عن المخالفات تنص على تحديد مسئولين معينين يمكن للموظف الاتصال بهم للإبلاغ عن المخالفات. تؤمن السياسة توفير حماية كافية للموظفين في حالة القيام بحسن نية بالإبلاغ عن مخالفات. تشرف لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة على تطبيق هذه السياسة.

أقر مجلس الإدارة لأئحة السلوك التالية فيما يتعلق بسلوكهم:

- التصرف بأمانة، نزاهة وحسن نية، مع بذل العناية والاهتمام اللازمين، بما يحقق مصلحة المصرف والمتعاملين معه.
- العمل فقط ضمن نطاق مسؤولياته
- أن يكون لديه الفهم المناسب لشؤون المصرف وأن يكرس الوقت الكافي للقيام بمسؤولياته
- أن يحافظ على سرية مناقشات ومداومات المجلس.
- ألا يسريء استخدام المعلومات التي حصل عليها من خلال منصبه كعضو مجلس إدارة.
- ألا يستغل منصبه كعضو مجلس إدارة في أمور لا مبرر لها.
- ضمان ألا تسبب شؤونه/ شؤونها المالية الإضرار بسمعة المصرف.
- الحفاظ على معرفة كافية/ مفصلة بأعمال المصرف وأدائه لاتخاذ قرارات واعية ومستنيرة.
- أن يكون مستقلا في قراراته وتصرفاته واتخاذ كافة الخطوات المناسبة الواجب توافرها لسلامة جميع قرارات المجلس.
- ألا يوافق على حمل المصرف لأي التزام حتى يدرك/ تدرك في وقته، بالاعتماد على أسس معقولة، بأن المصرف قادر على الوفاء بالتزاماته عندما يطلب منه القيام بذلك.
- ألا يوافق على تنفيذ أعمال المصرف أو أن يتسبب أو يسمح بتنفيذها، بطريقة يحتمل أن تسبب مخاطر كبيرة من شأنها إحداث خسائر جسيمة لدائني المصرف.
- أن يعامل كافة موظفي المصرف وعملائه الذين يتعامل معهم بإنصاف واحترام.
- ألا يدخل في منافسة مع المصرف.
- ألا يطلب أو يقبل هدايا ضخمة من المصرف له/لها أو لمن يرتبط به/ بها.
- ألا يستغل فرص العمل التي يحق للمصرف مباشرتها بما فيها الاستفادة منها أو من يرتبط بهم.
- أن يبلغ المصرف عن أي تضارب محتمل للمصالح.
- أن ينأى بنفسه عن أي مناقشات أو صنع قرارات التي تقحمه بموضوع لا يستطيع تقديم استشارة موضوعية فيه أو التي تقحمه في شيء أو تمهد لتضارب في المصالح.

الهيكل التنظيمي



الغرامات

مصرف السلام-البحرين (منفردا)

- خلال العام 2015: تم دفع مبلغ 1.7 ألف دينار بحريني كغرامة إلى مصرف البحرين المركزي للتخلف عن الالتزام بتطلبات المصرف المركزي بما يتعلق بالفقرة BR-1.1.4A والفقرة BR-4A.1.1 من الجزء الثاني من مجلد التوجيهات الصادر عن المصرف المركزي والمتضمن وجوب تقديم التقريرين التاليين إلى المصرف المركزي قبل آخر موعد لتقديهما:
1. تحديث نظام المعلومات الإلكتروني للفترة المنتهية في 30 يونيو 2015 والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
 2. الغرامات المدفوعة عن الاخفاقات في العمليات الفردية المتعلقة بنظام تحويل الأموال الإلكتروني.

بي ام اي بنك (منفردا)

- خلال العام 2015: تم دفع مبلغ 6.2 ألف دينار بحريني كغرامة إلى مصرف البحرين المركزي للتخلف عن الالتزام بتطلبات المصرف المركزي بما يتعلق بالفقرة BR-1.1.4A والفقرة BR-4A.1.1 من الجزء الثاني من مجلد التوجيهات الصادر عن المصرف المركزي والمتضمن وجوب تقديم التقريرين التاليين إلى المصرف المركزي قبل آخر موعد لتقديهما:
1. تقرير الحوكمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
 2. تحديث نظام المعلومات الإلكتروني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
 3. الغرامات المدفوعة عن الاخفاقات في العمليات الفردية المتعلقة بنظام تحويل الأموال الإلكتروني.

التغييرات التي طرأت في الإدارة وسلم المسؤولية خلال العام 2015

التالية أسماؤهم يتبعون مباشرة الرئيس التنفيذي للمجموعة

- الدكتور أنور الساده - نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة - الخدمات المصرفية
- موكوندان راغافاشاري - نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة - التطوير الاستراتيجي والمساندة
- عيسى مسيح - رئيس إدارة المخاطر للمجموعة
- منى البلوشي - رئيس الموارد البشرية والشئون الإدارية للمجموعة

التالية أسماؤهم يتبعون مباشرة نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة - الخدمات المصرفية

- أنور مراد - رئيس الصيرفة الخاصة
- طلال الملا - رئيس الاستثمارات
- عارف جناحي - رئيس الخدمات المصرفية للشركات
- عبدالكريم تركي - رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

التالية أسماؤهم يتبعون مباشرة نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة - التطوير الاستراتيجي والمساندة

- إياد ساتر - الرئيس المسؤول عن العمليات - القائم بأعمال الرئيس التنفيذي بي أم اي بنك
- حسين عبدالحق - رئيس الخزينة والأسواق المالية
- خالد جليلي - القائم بأعمال رئيس المالية
- هاريش فينكاتاكريشنان - رئيس إدارة الاستثمار
- أحمد سيف - رئيس عمليات إدارة الاستثمارات

سياسة المكافآت

المقدمة

تم إعداد هذه الوثيقة وفقاً لمتطلبات إفصاح المكافآت للمصارف الإسلامية، الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، تحت ضوابط الحوكمة وهي متطلبات إضافية على تلك التي يتم نشرها في التقرير السنوي.

سياسة المكافآت الأساسية

المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياستنا للمكافآت، والتي تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة ومساهمي المصرف هي:

- يتم تحديد مكونات الرواتب، والمزايا، والحوافز لتأخذ في اعتبارها مصالح الموظفين والمساهمين على حد سواء؛
- يأخذ تحديد المكافآت في الاعتبار العوامل المالية وغير المالية على المدى القصير والطويل؛
- يتم تحديد إجمالي المكافأة لكل منصب بناءً على التركيز على تقييم الأداء الذي يعكس أداء الفرد والتزامه بسياسات المصرف الخاصة بالمخاطر والالتزام؛
- حدد المصرف مستوى من المكافآت الثابتة للموظفين بما يتناسب مع مستوى متفق عليه من الأداء. وسوف يتم تحديد التعويضات المتغيرة، ومكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس)، بناءً على قرار لجنة المكافآت والتعيينات (RNC)، لتعبر عن التقدير للأداء المتميز للموظف خلال أي فترة أداء يتم تحديدها؛
- في حالة إقرار توزيع تعويضات متغيرة، أو مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) لأي فترة أداء؛ يجب أن يكون لدى المصرف نظام واضح للتعويض المتغير لدعم لجنة المكافآت والتعيينات في هذا الخصوص؛
- يتم تحديد التعويضات المتغيرة بناءً على الإنجازات في تحقيق الأهداف على مستوى المصرف، والوحدة، والمستوى الفردي؛
- يتم تحديد نظام التعويضات المتغيرة بما يدعم الإدارة الجيدة للمخاطر والالتزام، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من:
 - تعديل مقاييس الأداء الخاصة بوحدات الأعمال بالمصرف بما يتناسب مع درجة المخاطرة أينما كان مناسباً؛
 - عند تحديد المكافأة الفردية، يؤخذ في الاعتبار مدى الحرص على تحقيق الأهداف المرتبطة بضوابط الالتزام.

المكافآت

- يتم تحديد حزمة المزايا التي يحصل عليها الموظفون في الوظائف الرقابية والمساندة بحيث تمكنهم من العمل بشكل مستقل عن وحدات الأعمال التي يساندونها. ويتم ضمان استقلاليتهم من خلال:
 - تحديد حجم المكافأة الكلية، لضمان بقاء التعويضات المتغيرة بمستوى أقل من أن يشجع على السلوكيات غير الملائمة، ولكن في الوقت ذاته مع المحافظة على المستوى التنافسي في السوق:
 - قرارات المكافآت مبنية على حسب الوظائف التي يادونها لا على وحدات الأعمال التي يساندونها؛
 - أن تكون مقاييس الأداء والأهداف متماشية مع أهداف المصرف وأهداف الموظف الخاصة بالوظيفة؛
 - يكون أداء الفرد حسب وظيفته في مقابل أداء وحدات الأعمال الأخرى العنصر الرئيسي لحساب مكافأة خفيز الموظف.
 - سيتم استخدام المعايير الكمية والنوعية لتقييم أداء الفرد في جميع إدارات المصرف.
- يقوم المصرف بمراجعة الرواتب والمزايا بشكل دوري، بهدف المحافظة على قدرته التنافسية في السوق. معتمدا على التقارير المتعلقة بالرواتب ومعلومات السوق التي يتم الحصول عليها من مصادر ثانوية.
- لا يقدم المصرف أي نوع من المستقطعات أو المكافآت للتوقيف عن العمل لموظفيه، سوى تلك التي ينص عليها قانون العمل للقطاع الخاص (القانون رقم (36) للعام 2012 لمملكة البحرين).

مواصفة الأنظمة

قام المصرف بمراجعة وتنقيح سياسة المكافآت خصوصاً المتعلقة بالتعويض المتغير من أجل تلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي وإرشاداته فيما يتعلق بالمكافآت، وذلك بمساعدة استشاريين خارجيين. وفيما يلي ملخصاً للجوانب التنظيمية وردود المصرف عليها:

المجال التنظيمي ممارسات المصرف

تم تشكيل لجنة المكافآت والتعيينات التابعة لمجلس الإدارة بحسب متطلبات وإرشادات مصرف البحرين المركزي الخاصة بالمكافآت، ويترأسها عضو مجلس إدارة مستقل. وقد تمت مراجعة ميثاق اللجنة بما يتماشى مع متطلبات وإرشادات مصرف البحرين المركزي، وسوف تكون اللجنة مسؤولة عن صياغة سياسة المكافآت، وتطبيقها، والإشراف عليها. وبلغت الأجر والتعويضات المدفوعة إلى أعضاء اللجنة للعام 2015 ما إجماليه 70,000 دينار بحريني (2014: 6,000 دينار بحريني). وقامت اللجنة بتعيين استشاري خارجي لإعادة صياغة سياسة المكافآت المعدلة، وتطبيقها بما يتماشى مع إرشادات مصرف البحرين المركزي، في ما يتعلق بالمكافآت.

الحكومة

قام المصرف بوضع المكافآت الثابتة للموظفين في مستوى بحيث تتم مكافأتهم على مستوى محدد من الأداء، فيما سيكون دفع التعويضات المتغيرة ومكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) راجعا بشكل تام إلى لجنة المكافآت والتعيينات، وذلك تقديراً للأداء المتميز للموظفين في أي فترة محددة من الأداء. وإذا ما قررت اللجنة منح التعويض المتغير، فسيتم تحديدها بناء على الأهداف المعدلة على أساس المخاطرة التي يتم وضعها على مستوى وحدة الأعمال، ويتم رفعه إلى المستوى العام للمصرف. وسوف يكون التعويض المتغير أعلى بالنسبة للرئيس التنفيذي، والإدارة العليا في وحدات الأعمال والمسؤولين عن المخاطر المادية، مقارنةً بالأجر الثابت، متوقف على تحقيق الأهداف المعدلة المرتبطة بالمخاطر، وذلك على مستويي وحدة الأعمال والمصرف على حد سواء. أما بالنسبة للموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة، فإن مكوّن الأجر يشتمل على نسبة ثابتة أكبر، ونسبة متغيرة أقل. كما أن التعويض المتغير للعاملين في الوظائف الرقابية والمساندة، يعتمد على أهداف الوحدة التي يعملون بها، وعلى أدائهم الفردي ولا يُربط بأداء المصرف.

سياسة للمكافآت
تركز على المخاطر

تتم عملية احتساب مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس)، والتعويض المتغير، بطريقة تضمن عدم تأثر رأس المال والسيولة، ويتم التحقق من صحتها قبل الحصول على موافقة لجنة المكافآت والتعيينات، وتشمل عملية التحقق من الصحة مقارنة مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونس) بالأرباح المتحققة، والتأثير على الملاءة المالية وفق إرشادات بازل 3 وأيضاً بالمقارنة بإجمالي الأجر الثابت.

رأس المال والسيولة

المجال التنظيمي ممارسات المصرف

إن مكافأة الرئيس التنفيذي، ونوابه، والمسؤولين عن المخاطر والأشخاص المعتمدين حسب أنظمة مصرف البحرين المركزي، وكذلك جميع من يتجاوز إجمالي مكافآتهم الحد الأقصى بحسب الأنظمة، تخضع لعنصر الإرجاء والمكافأة المرتبطة بأسهمهم، فمن الممكن تقديم أسهم صورية لهذه الفئة من الموظفين.

وتتم ترتيبات الإرجاء كما يلي:

لرئيس التنفيذي، ونوابه، وأعلى خمسة أعضاء من الإدارة التنفيذية (بحسب إجمالي المكافآت التي يتسلمونها) في وحدات الأعمال:

- يتم دفع 40% من التعويض المتغير نقداً في نهاية فترة الأداء؛ و

- يتم إرجاء الـ 60% المتبقية لدفعها على مدى 3 سنوات، على أن يتم احتساب 10% منها كمؤجلات نقدية، والـ 50% المتبقية كأسهم صورية. أما بالنسبة للتعويض المتغير المرجأ فيستحق بالكامل وبالتساوي على مدى ثلاث سنوات.

الإرجاء والأدوات
المرتبطة بالأسهم

أما بالنسبة لجميع الموظفين الآخرين من العاملين في وحدات الأعمال، والأشخاص المعتمدين في الوظائف الرقابية والمساندة من يتجاوز إجمالي مكافآتهم الحد الأقصى حسب الأنظمة:

- يتم دفع 50% من التعويض المتغير نقداً في نهاية فترة الأداء؛ و

- يتم دفع 10% في صورة أسهم صورية في نهاية فترة الأداء، وتكون الأسهم الصورية خاضعة لشروط الاحتفاظ بها لفترة لا تقل عن 6 أشهر من تاريخ الاستحقاق؛

- يتم إرجاء 40% المتبقية على مدى 3 سنوات ويتم دفعها في صورة أسهم صورية، وتستحق بالكامل وبالتساوي على مدى ثلاث سنوات، وتكون الأسهم الصورية خاضعة لشروط الاحتفاظ بها لفترة لا تقل عن 6 أشهر من تاريخ الاستحقاق.

قام البنك بوضع بنود استرجاع وتعديل التعويضات المتغيرة والتي تمنح لجنة المكافآت والتعيينات الحق في استخدام هذه البنود تحت بعض الظروف المعروفة سلفاً والتي يستطيع المصرف تبعاً لها استرجاع المكافآت المستحقة أو غير المستحقة سواء المدفوعة أو القابلة للدفع للموظفين.

استرجاع وتعديل
التعويضات المتغيرة

مكونات المكافآت

إن للمصرف الرغبة في أن تكون لديه سياسة مكافآت شفافة، ومنظمة وشاملة لتغطي كافة أنواع التعويضات والمزايا المقدمة للموظفين.

فسياسة المكافآت توفر إطاراً للمكافآت محدد المقاييس، ويغطي جميع الموظفين على مختلف المستويات في المصرف. ويجب على المكافآت التي يقدمها المصرف أن تعكس أهدافه في جذب والحفاظ على المستوى المرغوب من المهارات في الصناعة المصرفية.

وسوف تكون المكافآت في مستوى متساو مع البنوك الأخرى ذات النشاط المشابه في البحرين، مع مرونتها للتغيير في مؤشر كلفة المعيشة. وسوف تشمل حزمة التعويضات الراتب الأساسي والمزايا والتعويضات المتغيرة المتروكة للتقدير. والجدول التالي يلخص إجمالي المكافآت:

عناصر التعويضات	الأجر والمزايا
المبررات	جذب والحفاظ على المستوى المرغوب من المهارات
الملخص	<p>تتم مراجعتها سنوياً.</p> <p>يتم قياسها بحسب السوق المحلية، وتقدم حزمة التعويضات للموظف بناءً على مكونات الوظيفة ومستوى تعقيدها.</p> <p>يعرض المصرف أجراً ثابتاً مركباً، أي أن لا يكون موزعاً على الأجر الأساسي والعلاوات، وإنما يصرف كدفعة واحدة، وتحدد المزايا بشكل متوائم مع ما يطبق في السوق المحلية.</p>

التعويض المتغير ومكافأة نهاية العام (البونوس)

عناصر التعويضات

للتحفيز على تحقيق الأهداف السنوية على مستوى المصرف و وحدات الأعمال، وبالتالي كذلك للتأكد من حصول الإدارة العليا على حصة كبيرة كتعويض متغير مرتبط بالأداء. ويتم إرجاء التعويض المتغير للتأكد من أن مصالح الإدارة متوائمة مع مصالح المساهمين. ولأخذ البعد الزمني للمخاطر، في الاعتبار.

المبررات

يتم تحديد القيمة الإجمالية للمكافأة السنوية على أساس نموذج الأسفل إلى الأعلى. بمعنى أن يتم حساب مضاعفات الراتب الشهري لكل مستوى. كأساس. ومن ثم جمع نتائج المضاعفات لكل وحدة ومن ثم على مستوى المصرف.

يكون أساس دفع مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس). كما يلي:

الرئيس التنفيذي والإدارة العليا المضاعفات الأساس *درجة المصرف *درجة الشخص

وحدات الأعمال المضاعفات الأساس *درجة المصرف *درجة الوحدة *درجة الشخص

الوحدات الرقابية والمساندة المضاعفات الأساس *درجة الوحدة *درجة الشخص

احتساب التعويضات المتغيرة - وحدات الأعمال

بداية السنة المالية:

يتم وضع الأهداف لوحدة الأعمال، ثم يتم جمعها إلى مستوى أهداف المصرف. وعند وضع الأهداف لا بد أن تؤخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل المتغيرة المخاطرة على مستوى المصرف. وهذه العوامل تشمل رأس المال والسيولة والأرباح ومعايير نوعية مثل مخاطرة السمعة. كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار مؤشرات الأداء الأساسية للمصرف والوحدات.

ولتحقيق هذا الهدف: يتم تحديد مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) على أساس مضاعفات الأجر الشهري في المصرف. وأبرز ما يميز مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) أنها ذاتية التمويل. وأن الأهداف على مختلف المستويات ليست مجرد ارتفاع في الأرباح بنسبة مئوية. وإنما هي الأرباح المعدلة لمكافأة نهاية عام للأداء الوظيفي (بونس) إضافية.

وتخضع مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) لفحوصات إضافية لقياس تأثيرها على الملاءة المالية. كنسبة من صافي الأرباح، والأرباح المحققة. ونسبة من التعويض الثابت في أي سنة مالية.

بنهاية السنة المالية

يتم تقييم النتائج الفعلية في مقابل الأهداف. أخذاً في الاعتبار جدول العوامل المتغيرة للمخاطر والتعديلات. إن وجدت. على أساس درجة الوحدة أو درجة المصرف بما هو مناسب. إذ تتم مراجعة مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) بناءً على ذلك.

ويتم إقرار مخصصات مكافأة نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) من قبل لجنة المكافآت والتعيينات. فيما حدد مكافآت نهاية العام للأداء الوظيفي (البونوس) للأفراد بناءً على جدول الدرجات.

احتساب التعويضات المتغيرة - الوحدات الرقابية والمساندة

تعتبر أهداف الوحدة التي تحدد ويتم التوافق عليها مع لجنة المكافآت والتعيينات في بداية كل فترة تقييم. هي الأساس للتعويض المتغير الذي يتم دفعه.

فيما عدا الحالات التي يحقق المصرف فيها خسائر. فإن التعويض المتغير لموظفي الوحدات الرقابية والمساندة. يتم دفعه على أساس أهداف الوحدة والأداء الفردي.

ويتم تحديد مضاعفات الأساس لكل موظف في كل وحدة من الوحدات الرقابية والمساندة.

ويتم تحديد وزن بقيمة (1) لإجازات أهداف الوحدة. ويتم تقييمها على أساس مستوى النتائج المتحققة.

وتعتمد درجة أداء الفرد على أساس تقييم الفرد. ووضعت الدرجة لتتراوح ما بين (0) و (1) كحد أقصى.

وتُلخّص عملية التعويض المتغير كما يلي:

تربط المكافأة بأداء المصرف ووحدة الأعمال والفرد.

تأخذ عملية تحديد الأهداف في اعتبارها العوامل المتغيرة للمخاطر على النحو الكمي والنوعي على حد سواء. مثل: السمعة.

وبأخذ البعد الزمني للمخاطر في الاعتبار. فإن مكافأة نهاية العام تُربط بعامل إرجاء. وأيضاً بالأسهم. من أجل موازنة مصلحة الموظف مع مصلحة المساهمين.

في حال عدم تحقيق المصرف أو وحدات الأعمال للأهداف المعدلة وفق المخاطر أو في حال تحقيقه لخسائر: فإن مستوى مكافأة نهاية العام قد تصبح أقل أو تلغى.

جرى عملية تقييم لما بعد المخاطر للتأكد من أنه في حال تحقق خسائر كبيرة. أو تحقق دخل أقل من المتوقع والتي يمكن نسبتها إلى تصرفات الموظفين: فإنه يتم تفعيل بنود استرجاع أو تعديل التعويضات بما هو مناسب.

الملخص

تفاصيل المكافآت

أ) مجلس الإدارة

2014	2015	بآلاف الدينانير
135,482	160,000	رسوم الحضور وتكاليف السفر
329,000	73,000	المكافأة
70,202	233,000	مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة للمصرف، رسوم الحضور والنفقات.

ب) الموظفون

31 ديسمبر 2015

بآلاف الدينانير							
التعويضات المقدمة			التعويضات المرجأة			عدد الموظفين	
غير نقدية	غير نقدية	المجموع	غير نقدية	غير نقدية	الثابتة		
-	71	353	282	-	1,657	10	مسارات الأعمال للأشخاص المعتمدين
14	-	56	70	-	665	11	الإدارات الرقابية والمساعدة للأشخاص المعتمدين
3	-	13	16	-	464	12	المسؤولون عن المخاطر المادية الأخرى
-	-	-	1,100	-	7,714	319	الموظفون الآخرون - عمليات البحرين
-	-	-	12	-	78	2	الموظفون الآخرون - الفروع الخارجية والشركات التابعة
17	71	422	1,480	-	10,578	354	

31 ديسمبر 2014

بآلاف الدينانير							
التعويضات المقدمة			التعويضات المرجأة			عدد الموظفين	
غير نقدية	غير نقدية	المجموع*	غير نقدية	غير نقدية	الثابتة*		
-	53	267	591	-	1,417	10	مسارات الأعمال للشخص المعتمد
9	-	36	45	-	718	11	الإدارات الرقابية والمساعدة للأشخاص المعتمدين
1	-	2	3	-	341	7	المسؤولون عن المخاطر المادية الأخرى
-	-	-	749	-	9,706	403	الموظفون الآخرون - عمليات البحرين
-	-	-	15	-	72	2	الموظفون الآخرون - الفروع الخارجية والشركات التابعة
10	53	305	1,403	-	12,254	433	

* تضم تعويضات الموظفين لـ بي ام اي بنك ش.م.ب. (مقفلة) من 30 مارس 2014، تاريخ الاستحواذ.

* تضم تعويضات الموظفين لـ بي ام اي بنك ش.م.ب. (مقفلة) من 30 مارس 2014. تاريخ الاستحواذ.
المكافآت الثابتة تشمل جميع التعويضات والمزايا المستحقة للموظفين بناء على الترتيبات التعاقدية.
تعويضات نهاية الخدمة خلال فترة الدفع بلغت 1,490,000 دينار بحريني. وبلغ الحد الأعلى للمدفوع للتعويض عن نهاية الخدمة خلال العام 94,000 دينار بحريني.
ويضم أعلاه المكافآت المستلمة من قبل الأشخاص المعتمدين والمسؤولون عن المخاطر المادية من الشركات والمشاريع المدارة من قبل المصرف والتي بلغت 94,000 دينار بحريني (2014: 33,000 دينار بحريني).
المكافآت غير النقدية المتعلقة بالسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2014 و2015 تم منحها خلال العام 2016. وبناء عليه. فإن الإفصاح المتعلق بحركات المكافآت غير النقدية لا تنطبق. لم تكن هناك أية تحركات في المكافآت النقدية المرجأة وظل الرصيد على 53,000 دينار بحريني.

كان **الخط الجيلي الديواني** هو الخط الرسمي في المحاكم العثمانية، ويلقى تقديراً كبيراً من جانب المفكرين والجمهور العام. ويعد أكثر الخطوط زخرفة، ويجمع بين الفن الإسلامي بعناصره العريقة مع رونق الزخرفة وجمالها، بما يعكس تميز مصرف السلام والتزامه بنهج أعماله يجمع بين الحداثة والابتكار بدون المساس بالجوهر الحقيقي لتراثنا الإسلامي العريق.



إدارة المخاطر والالتزام

إننا في مصرف السلام-البحرين ندرك أننا في مجال عمل يملي علينا تحمل المخاطر. وأن نجاحنا يعتمد إلى درجة كبيرة على مدى كفاءتنا في تعريف هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها وإدارتها. ولذلك فإننا نرى أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من وجهة النظر الإستراتيجية، وأن إتفاقية بازل تشكل محفزاً للتنفيذ الناجح لإدارة المخاطر. وذلك تماشياً مع أفضل الممارسات المتبعة.

المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه إطار عمل إدارة المخاطر هو التأكد من أن المخاطر المقبولة تقع ضمن المدى الذي يعتمده المصرف لتحمل المخاطر. وأن العوائد الناجمة تكون متوافقة مع المخاطر التي يتم تحملها. إن الهدف من ذلك هو خلق قيمة للمساهمين من خلال حماية المجموعة من الخسائر غير المتوقعة، وضمان زيادة إمكانيات وفرص تحقيق الأرباح مقارنة بالمخاطر والتأكد من استقرار الأرباح.

ولهذا فإن خطة تأسيس المجموعة تعطي الأولوية لتطوير إطار فعال لإدارة المخاطر و الالتزام بما يتوافق مع الأنظمة والإجراءات المثلى المتعارف عليها محلياً وعالمياً. وبما يتماشى مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وإتفاقية بازل.

إطار عمل إدارة المخاطر

إن إطار عمل إدارة المخاطر يحدد ثقافة المخاطر لدى مصرف السلام-البحرين وكذلك كيفية ممارسة سلوكيات تتحمل المخاطر بالشكل الصحيح في جميع عمليات المصرف بما يضمن التوازن الدائم بين الأرباح ومستوى المخاطر المحتملة.

ويحقق إطار عمل إدارة المخاطر هذا الهدف من خلال تعريف المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر بالمجموعة. بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر أمن المعلومات، والمخاطر الإستراتيجية، ومخاطر السمعة، وأدوار ومسئوليات مجلس الإدارة، ومجموعة إدارة المخاطر، والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وأساليب تقييم المخاطر بناء على الاحتمالات والتبعات، وسياسات المخاطر الرئيسية، وإجراءات وحدود المخاطر، ونظم وتقارير معلومات إدارة المخاطر، وإطار عمل الرقابة الداخلية، وأسلوب المجموعة في إدارة رأس المال.

ويتم تقييم مدى فعالية إطار عمل إدارة المخاطر والالتزام مع الأخذ بعين الاعتبار أفضل المعايير وممارسات التدقيق المحلي والتدقيق الدولي المناسبة لتلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي وإتفاقية بازل. بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعات العمل والمساندة تجري وبشكل دوري عمليات تقييم داخلية للتحكم في المخاطر.

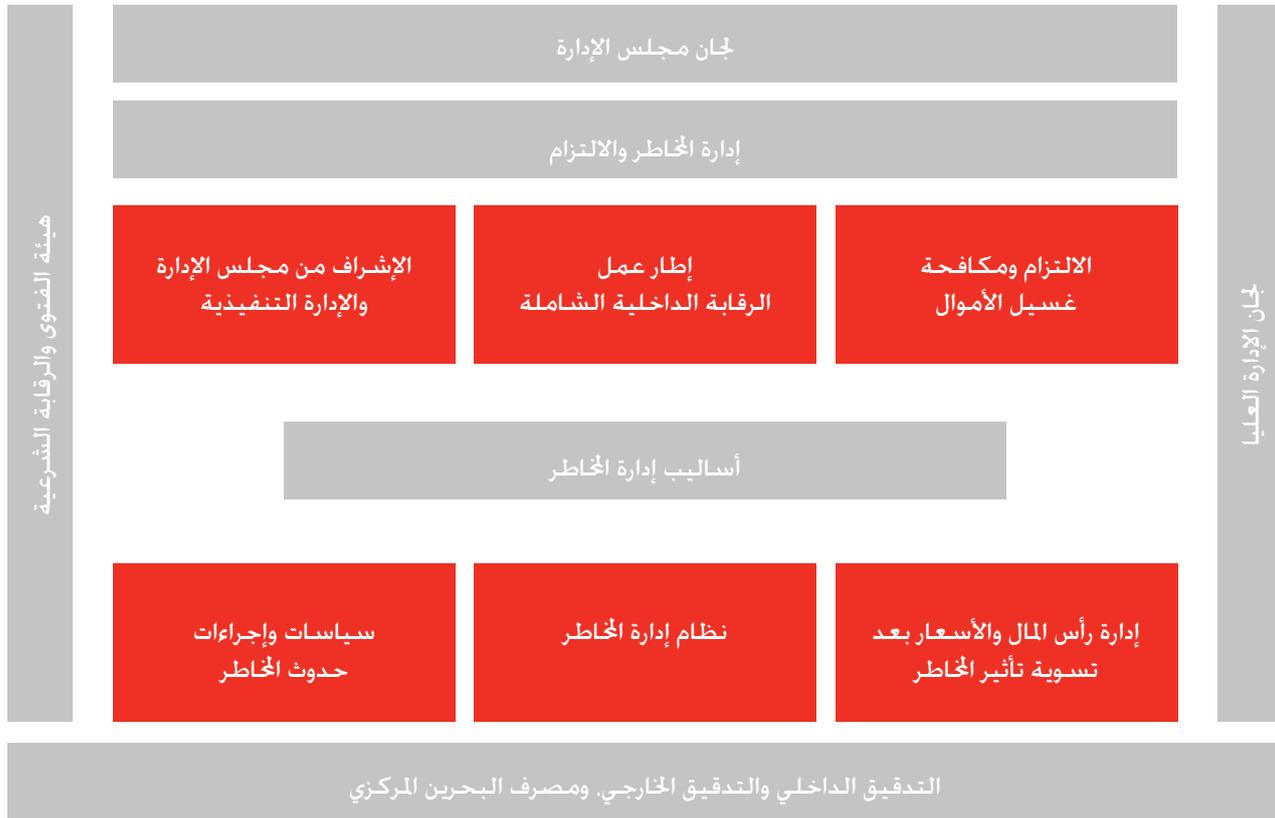
ونتيجة لذلك، يؤدي إطار عمل إدارة المخاطر إلى إيجاد التناسق بين الأعمال وأهداف إدارة المخاطر.

طريق والالتزام

إدارة رأس المال

إن حجر الأساس لإطار إدارة المخاطر هو الوصول إلى العلاقة المثلى بين المخاطر والعوائد مقارنة برأس المال المتوفر من خلال إدارة رأس المال بشكل مركز وبرقابة جيدة تشمل مجموعات إدارة المخاطر والشئون المالية ومجموعات الأعمال.

إطار عمل إدارة المخاطر وحوكمة الشركات



الحوكمة

يدعم إطار عمل إدارة المخاطر إطار فعال للحوكمة. كما ورد بالقسم الخاص بالحوكمة الإدارية في الصفحات 40-57.

المسئولية عن المخاطر

تقع مسئولية تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر في المجموعة على عاتق دائرة إدارة المخاطر تحت إشراف لجنة التدقيق والمخاطر. ويتولى رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في المجموعة. كونهم في الخط الأمامي للدفاع. مسئولية المخاطر المختلفة. ويتوجب عليهم التأكد من إدارة هذه المخاطر وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر. وتساعد إدارة المخاطر رؤساء مجموعات الأعمال والمجموعات المساندة في تحديد المخاطر والمسئولين عنها وتقييم احتمالاتها وتبعاتها والخيارات المتاحة للتعامل معها. ووضع أولويات أعمال إدارة المخاطر. وخطط إدارة المخاطر. والتفويض بتنفيذ خطط إدارة المخاطر ومتابعة جهود إدارة المخاطر.

وحدة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال

أنشأ المصرف وحدة مستقلة ومتخصصة لتنسيق تنفيذ برنامج الالتزام ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشمل البرنامج السياسات والإجراءات لإدارة الالتزام بالأنظمة واللوائح. ومكافحة غسيل الأموال. ومعايير الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات الجوهرية والحساسة والتداول بناء على معلومات داخلية.

وبمقتضى ما تمليه متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. يضمن مصرف السلام-البحرين من خلال سياساته الخاصة سلامة عمل سياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال ووجود إجراءات رقابة داخلية لمنع واكتشاف عمليات غسيل الأموال. وتملي هذه السياسات كيفية وضع الإرشادات العامة والإجراءات لقبول العملاء والحفاظة على استمرار التعامل معهم. ومراقبة عملياتهم وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي والمعايير الدولية مثل توصيات الفريق الخاص للإجراءات المالية لمكافحة غسيل الأموال FATF ووثائق لجنة بازل.

جميع التحويلات الإلكترونية الواردة والصادرة يتم عرضها للتدقيق مقابل عدد من قوائم العقوبات الصادرة من قبل بعض الهيئات التنظيمية بما في ذلك لجان عقوبات مجلس الأمن ووزارة الخزانة الأمريكية-مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC. بالإضافة إلى تلك المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي.

كذلك يتضمن البرنامج الالتزام بالأنظمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين ووزارة الصناعة والتجارة.

وقد اتخذ المصرف الخطوات اللازمة للالتزام بمتطلبات قانون الالتزام بقواعد الضرائب على الحسابات الأجنبية فاكتا (FATCA) متى كان ذلك مطلوباً من قبل الجهات التنظيمية.

المسئولية الاجتماعية

يلتزم المصرف بواجبات المواطنة للإسهام في تحسين المجتمعات التي يمارس أنشطته فيها. ونحن نسعى إلى تقديم الدعم لحكومة مملكة البحرين في جهودها الرامية إلى تحسين نوعية حياة الناس في مملكة البحرين.

يؤكد مصرف السلام-البحرين ش.م.ب. التزامه تجاه المجتمع من خلال دعم المبادرات التي تضيف القيمة إلى البنية التحتية السكنية والتعليمية والصحية في المملكة، وتحفيز النمو الاقتصادي والازدهار من خلال تقديم الدعم للمشاريع الريادية وتطوير الشباب.

وإلى جانب الإسهام بالتسهيلات الطبية والتبرعات الخيرية للمحتاجين، قدم المصرف أيضاً الدعم للمبادرات الثقافية التي تهدف إلى المحافظة على الثقافة والتراث الوطني البحريني للأجيال القادمة.

مختلف

مختلف

متطور

مختلف

مختلف

مختلف

المالية

المالية الموحدة

لموحدة

المالية

المالية الموحدة

القوائم المالية
الموحدة

المالية الموحدة

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام-البحرين المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية 2015

استعرضت الهيئة أعمال المصرف خلال العام واطلعت على الميزانية العمومية وحساب الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية والتغيرات في الملكية واجتمعت بإدارة المصرف وقدمت تقريرها السنوي على النحو التالي:

أولاً:

1. أشرفت الهيئة على أنشطة المصرف ومعاملاته خلال العام وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات. وعقدت لذلك عدة لقاءات واجتماعات مع المسؤولين بالمصرف. وتقرر الهيئة حرص إدارة المصرف على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة.
2. درست الهيئة العمليات التي عرضت عليها أثناء العام. واعتمدت عقودها ومستنداتها. وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها. وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى المناسبة. وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات المصرف المختصة لتنفيذها.

ثانياً:

اطلعت الهيئة على ما طلبت الإطلاع عليه من سجلات المصرف وحصلت على البيانات التي تعينها على أداء واجب الرقابة والتدقيق.

ثالثاً:

راجعت الهيئة نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها وطلبت من إدارة المصرف الالتزام بها.

رابعاً: الميزانية العمومية

اطلعت الهيئة على الميزانية والبيانات الملحقه بها والإيضاحات المتممة لها. وقد أبدت ملاحظاتها عليها وتلقت إجابة المصرف على تلك الملاحظات.

وترى الهيئة ما يلي:

وقد تبين بعد المراجعة أن هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة المصرف من معلومات تمثل موجودات ومطلوبات المصرف وإيراداته وحقوق الملكية وحسابات المودعين والمصروفات التشغيلية وأن دقة المعلومات والبيانات هي من مسؤولية إدارة المصرف.

وترى الهيئة أن الميزانية العمومية للقوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين قد أعد وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

خامساً: الزكاة

لما كان النظام الأساس للمصرف لا يلزم المصرف بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه. فقد قامت الهيئة بحساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها. كما يتم الإفصاح عنها في الميزانية.

سادساً: تحويل بي ام اي بنك (BMI):

استحوذ المصرف على حصة مقدارها 100% من بي ام اي بنك (BMI) بقصد تحويله إلى بنك إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة. وقد تم تحويل هذا البنك فعلاً في 1 يناير 2016 وأصبح يمارس نشاطه وفق أحكام الشريعة الإسلامية في هذا التاريخ. ومرفق تقرير الهيئة عن التحويل.

سابعاً: الدخل المحرم:

وبناء على قرار الهيئة في أن الدخل المحرم يبدأ بحسابه وإخراجه ابتداءً من التاريخ المحدد للتحويل الكامل للبنك الذي حدد له 1 يناير 2016. فإن خصم الدخل المحرم من بي ام اي بنك (BMI) لا يلزم المصرف بإخراجه.

وقد قررت الهيئة تجنب دخل ما اشتدت فيه المخالفة الشرعية من العمليات المنفذة خلال العام لصرفه في الخيرات.

والهيئة إذ تؤكد أن مسؤولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات المصرف تقع على عاتق إدارة المصرف. لتقرر أن معاملات المصرف المنفذة خلال العام. لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية. وذلك في حدود ما عرضته عليها إدارة المصرف. وما قدمته بشأنها من ملاحظات. وما أبدته إدارة المصرف من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات.

أعضاء الهيئة



أ. د. حسين حامد حسان
رئيس الهيئة



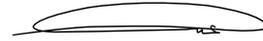
الشيخ / عدنان عبدالله القطان
عضو الهيئة



أ.د. علي محيي الدين القرة داغي
عضو الهيئة



د. محمد برهان أربونا
عضو الهيئة



د. محمد عبد الحكيم زعير
عضو وأمين سر الهيئة

هاتف: ٩٧٣ ١٧٥٣٥٤٥٥
فاكس: ٩٧٣ ١٧٥٣٥٤٥٥
manama@bh.ey.com
www.ey.com/me
سجل تجاري رقم - ٦٧٠٠

إرنست ويونغ
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٤ - البرج الجنوبي
مجمع البحرين التجاري العالمي
المنامة - مملكة البحرين



تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مصرف السلام - البحرين ش.م.ب.

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق القائمة الموحدة للمركز المالي المرفقة لمصرف السلام - البحرين ش.م.ب. [«البنك»] وشركاته التابعة [المشار إليهما معاً «بالمجموعة»] كما في 31 ديسمبر 2015، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في الحقوق للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وإلتزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية هو من مسؤولية مجلس إدارة البنك. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب منا هذه المعايير تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتفديرات الهامة التي أجراها مجلس إدارة البنك وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. باعتقادنا أن إجراءات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأي.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في الحقوق للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أمور أخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2)، نفيد بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

وحسب علمنا أنه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما التزم البنك بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

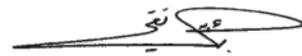
دارسة و يونس

سجل قيد الشريك رقم: 115
9 فبراير 2016
المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

31 ديسمبر 2015

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	إيضاح	
			الموجودات
277,751	152,572	5	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
145,789	313,109		صكوك حكومية
182,110	103,345	6	مربحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك
88,193	64,157	7	صكوك الشركة
270,428	268,848	8	مربحات
189,601	239,031	8	مضاربات
141,052	155,217	10	إجارة منتهية بالتمليك
10,851	7,154		مشاركات
308,659	32,032	11	موجودات قيد التحويل
147,096	123,514	12	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
65,149	68,786	13	إستثمارات عقارية
59,262	49,021	14	عقارات قيد التطوير
10,492	9,994	15	إستثمار في شركات زميلة
32,893	43,892	16	موجودات أخرى
25,971	25,971	3	الشهرة
1,955,297	1,656,643		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك
			المطلوبات
121,266	120,795		مربحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك
1,034,052	842,570		مربحات ووكالات مستحقة الدفع لغير البنوك
226,648	224,366		حسابات جارية
149,621	2,327	11	مطلوبات قيد التحويل
21,337	35,986	17	تمويل لأجل
45,418	48,246	18	مطلوبات أخرى
1,598,342	1,274,290		مجموع المطلوبات
28,152	62,351	19	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
			حقوق الملاك
214,093	214,093	20	رأس المال
93,777	94,140		إحتياطيات وأرباح مبقاة
10,705	10,705	20	تخصيصات مقترحة
318,575	318,938		مجموع الحقوق العائدة إلى مساهمي البنك
10,228	1,064		حقوق غير مسيطرة
328,803	320,002		مجموع حقوق الملاك
1,955,297	1,656,643		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك



يوسف تقي
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



الشيخة/ حصه بنت خليفة آل خليفة
رئيس مجلس الإدارة

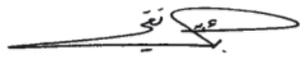
تشكل الإيضاحات المصرفية من 1 إلى 42 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

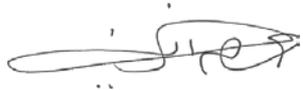
القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

بنك

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	إيضاح	
			الدخل التشغيلي
51,494	48,230	22	دخل من عقود التمويل
7,120	13,109		دخل من الصكوك
12,282	8,334	23	مكاسب من بيع إستثمارات وصكوك
2,863	3,249	24	دخل من إستثمارات
(6,413)	399		تغيرات القيمة العادلة من إستثمارات
758	820		دخل أرباح أسهم
1,578	870		مكاسب صرف العملات الأجنبية
6,650	9,184	25	دخل الرسوم والعمولات ودخل آخر- صافي
76,332	84,195		
(1,035)	(931)		ربح مستحق الدفع على مرابحات ووكالات لبنوك
(28,040)	(23,805)		ربح مستحق الدفع على وكالات لغير البنوك
(974)	(839)		ربح على تمويل لأجل
(391)	(1,471)	19	عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب
176	662	19	حصة المجموعة كمضارب
(215)	(809)		
46,068	57,811		مجموع الدخل التشغيلي
			المصروفات التشغيلية
13,991	12,474		تكاليف الموظفين
2,415	2,752		تكلفة الممتلكات والمعدات
1,507	1,821		إستهلاك
8,505	8,220		مصروفات تشغيلية أخرى
26,418	25,267		مجموع المصروفات التشغيلية
19,650	32,544		الربح قبل الخصصات ونتائج الشركات الزميلة
(4,198)	(22,851)	9	مخصص الإضمحلال - صافي
369	855	15	حصة البنك من ربح شركات زميلة
15,821	10,548		صافي الربح للسنة
			العائد إلى:
15,550	12,346		- مساهمي البنك
271	(1,798)		- حقوق غير مسيطرة
15,821	10,548		
1,982,531	2,140,931		المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بالآلاف)
8.0	5.8		النصيب الأساسي والخفض للسهم في الأرباح (فلس)


يوسف تقي
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي


الشيخة/ حصة بنت خليفة آل خليفة
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المصرفية من 1 إلى 42 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	إيضاح	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني		
15,821	10,548		الأنشطة التشغيلية
			صافي الربح للسنة
			تعديلات للبنود التالية:
1,507	1,821		إستهلاك
3,509	1,945		إطفاء علاوة على الصكوك
6,413	(399)		تغيرات القيمة العادلة من إستثمارات
4,198	22,851		مخصص الإضمحلال - صافي
(369)	(855)		حصة البنك من ربح شركات زميلة
31,079	35,911		الدخل التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			تغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(22,400)	10,109		إحتياطي إجباري لدى المصرف المركزي
79,767	(168,112)		صكوك حكومية
4,358	8,976		مرابحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك بتاريخ إستحقاق أصلية من 90 يوماً أو أكثر
(41,342)	22,883		صكوك الشركة
(102,733)	52,916		مرابحات
(59,890)	(4,886)		مضاربات
(2,319)	11,033		إجارة منتهية بالتمليك
8,294	4,272		مشاركات
130,707	140,870		موجودات قيد التحويل
(2,901)	(20,187)		موجودات أخرى
(38,874)	(471)		مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك
91,894	(245,716)		وكالات مستحقة الدفع لغير البنوك
105,438	(2,282)		حسابات جارية
(59,800)	(64,855)		مطلوبات قيد التحويل
3,216	2,729		مطلوبات أخرى
124,494	(216,810)		صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الإستثمارية
(13,604)	21,464		إستثمارات وإستثمار في شركات زميلة، صافي
9,238	8,153		إستثمارات عقارية وعقارات قيد التطوير، صافي
127,670	-	3	تدفقات نقدية ناجمة من إستحواذ شركة تابعة
1,754	-		بيع أسهم خزانة
(1,015)	(237)		شراء ممتلكات ومعدات
124,043	29,380		صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(2,300)	14,649		تمويل لأجل
(84)	5,994		حقوق حاملي حسابات الإستثمار
(125)	-		مصروفات إصدار أسهم
(7,446)	(10,705)		أرباح أسهم مدفوعة
(345)	(566)		أرباح أسهم مدفوعة لحقوق غير المسيطرة
(742)	(6,800)		صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة
(11,042)	2,572		صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
237,495	(184,858)		صافي التغير في النقد وما في حكمه
171,040	408,535		النقد وما في حكمه في 1 يناير
408,535	223,677		النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر
			يشمل النقد وما في حكمه على:
187,313	81,448	5	نقد وأرصدة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي
48,088	38,884	5	أرصدة لدى بنوك أخرى
173,134	103,345		مرابحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك بتاريخ إستحقاق
408,535	223,677		أصلية أقل من 90 يوماً

تشكل الإيضاحات المصرفية من 1 إلى 42 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

العائد إلى مساهمي البنك

المبالغ بالآف الدنانير البحرينية

مجموع حقوق غير مسيطرة الملاك	مجموع الإحتياطيات	مخصصات مقترحة	مجموع الإحتياطيات	إحتياطي علاوة إصدار أسهم	إحتياطي حوّل عمولات أجنبية	إحتياطي القيمة العادلة للعمار	التغيرات في القيمة العادلة	أرباح مبنية	أرباح احتياطي قانوني	أرباح خزنة أسهم	رأس المال
328,803	10,228	318,575	10,705	93,777	12,209	(1,401)	22,704	1,287	46,497	12,481	214,093
10,548	(1,798)	12,346	-	12,346	-	-	-	12,346	-	-	-
114	-	114	-	114	-	1,549	(1,435)	-	-	-	-
(1,472)	(180)	(1,292)	-	(1,292)	-	(1,292)	-	-	-	-	-
(10,705)	-	(10,705)	(10,705)	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	10,705	(10,705)	-	-	-	(10,705)	-	-	-
(566)	(566)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(6,620)	(6,620)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	(1,235)	1,235	-	-
(100)	-	(100)	-	(100)	-	-	-	(100)	-	-	-
320,002	1,064	318,938	10,705	94,140	12,209	(2,893)	24,253	(148)	46,803	13,716	214,093
246,097	10,818	235,279	7,485	78,580	2,573	(501)	21,659	651	43,272	10,926	149,706
15,821	271	15,550	-	15,550	-	-	-	-	15,550	-	-
1,681	-	1,681	-	1,681	-	1,045	636	-	-	-	-
(819)	81	(900)	-	(900)	-	(900)	-	-	-	-	-
(7,446)	-	(7,446)	(7,446)	-	-	-	-	-	-	-	-
(345)	(345)	-	10,705	(10,705)	-	-	-	(10,705)	-	-	-
72,886	-	72,886	-	8,499	8,499	-	-	-	-	-	64,387
(125)	-	(125)	-	(125)	-	-	-	-	-	-	-
(601)	(597)	(4)	-	(4)	-	-	-	(4)	-	-	-
1,754	-	1,754	-	1,262	1,262	-	-	-	-	492	-
-	-	-	-	-	-	-	-	(1,555)	1,555	-	-
-	-	-	(39)	39	-	-	-	39	-	-	-
(100)	-	(100)	-	(100)	-	-	-	(100)	-	-	-
328,803	10,228	318,575	10,705	93,777	12,209	(1,401)	22,704	1,287	46,497	12,481	214,093

تشكل الإيضاحات المصرفية من 1 إلى 42 جزءاً من هذه الفوائم المالية الموحدة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2015

1 التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسس مصرف السلام-البحرين ش.م.ب. ("البنك") في ملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية وفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص. ب. 18282، البرج الشرقي، مركز البحرين التجاري العالمي، شارع الملك فيصل، المنامة 316، ملكة البحرين.

بتاريخ 30 مارس 2014، قام البنك باستحواذ حصة ملكية بنسبة 100% في بي ام اي بنك. ش.م.ب. (مقفلة) ("بي ام اي")، وهي شركة مساهمة مقفلة في ملكة البحرين، من خلال مقابضة الأسهم. تتضمن أرقام السنة الحالية على تأثير توحيد بي ام اي وتتضمن أرقام المقارنة على نتائج بي ام اي للفترة من 1 أبريل 2014 إلى 30 سبتمبر 2014 حيث تم الإنتهاء من عملية الاستحواذ بتاريخ 30 مارس 2014. يعمل بي ام اي بموجب ترخيص مصرفي تقليدي بالتجزئة صادر عن مصرف البحرين المركزي. وافقت هيئة الرقابة الشرعية لبي ام اي على تحويل بي ام اي إلى بنك إسلامي اعتباراً من 1 يناير 2015 وتم اعتماد إثبات جميع الإيرادات التقليدية في القائمة الموحدة للدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

يعمل البنك وشركته التابعة بي ام اي بنك من خلال إحدى عشر فرعاً في ملكة البحرين ويقدم جميع أصناف الخدمات والمنتجات المصرفية المتفحة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الإستثمارية المشاركة في الأرباح، تقديم العقود التمويلية الإسلامية، التعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمضارب ورب المال وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

بالإضافة إلى بي ام اي بنك. ش.م.ب. (مقفلة)، فإن الشركات التابعة الرئيسية هي كما يلي:

نسبة الملكية %		طبيعة الشركة	اسم الشركة
2014	2015		
76%	76%	طائرة قيد التأجير (إيضاح 16)	السلام للتأجير اثنان المحدودة
90%	90%	عقارات إستثمارية	أسلوج القابضة ترست
44%	-	صندوق إستثمار مفتوح	صندوق السلام آسيا لعهد الإستثمار العقاري

يشار إلى البنك وشركته التابعة معاً "بالمجموعة".

لقد تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 9 فبراير 2016.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2015

2 السياسات المحاسبية

1.2 أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. بإستثناء الإستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر وإستثمارات أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع والإستثمارات العقارية التي تم إدراجها بالقيمة العادلة. تتضمن هذه القوائم المالية الموحدة على جميع الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في الميزانية المحتفظ بها من قبل المجموعة.

تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني. لكونه العملة الرئيسية الوظيفية لعمليات المجموعة وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني. ما لم يذكر خلاف ذلك.

1.2 أ بيان بالإلتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية. تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تعرض المجموعة قائمتها الموحدة للمركز المالي على نطاق واسع من أجل السيولة. تم عرض تحليل فيما يتعلق بالاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً بعد تاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي (المتداول) ولأكثر من 12 شهر بعد تاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي (غير المتداول) في إيضاح 32.

1.2 ب أسس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 13 ديسمبر 5102. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة. تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والمكاسب والخسائر غير المحققة الناجمة من المعاملات البيئية بالكامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويستمر توحيدها حتي تاريخ إيقاف السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القوة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها. يتم تضمين نتائج الشركات التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة. إن وجدت، في القائمة الموحدة للدخل من تاريخ الإقتناء أو لغاية تاريخ الإستبعاد. أيهما أنسب. يتم إحتساب التغيرات في حصة الملكية في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كعملة أسهم حقوق.

2	السياسات المحاسبية (تتمة)
1.2	أسس الإعداد (تتمة)
1.2 ب	أسس التوحيد (تتمة)

تمثل حقوق الأقلية (الحقوق غير المسيطرة) جزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات غير المحتفظ بها من قبل المجموعة ويتم عرضها كبنء منفصل في القائمة الموحدة للدخل وضمن حقوق الملاك في القائمة الموحدة للمركز المالي وبصورة منفصلة عن حقوق مساهمي الشركة الأم.

2.2 التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما تؤثر هذه الفرضيات والتقديرات على الإيرادات والمصروفات والمخصصات الناتجة وكذلك تغيرات القيمة العادلة المسجلة في الحقوق.

تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة ما إذا كان يتوجب تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر أو متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى الإستحقاق.

التقديرات غير المؤكدة

إن الفرضيات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي، والتي لديها مخاطر هامة لتكون سبباً لتعديل جوهري للقيم المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة هي موضحة أدناه:

إضمحلال الشهرة

يثبت الإضمحلال عندما تزيد القيم المدرجة للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد عن قيمتها القابلة للإسترداد، والتي تعد الأعلى من قيمتها العادلة ناقصاً تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة.

تعتمد قيمة الشهرة القابلة للإسترداد لكل وحدة منتجة للنقد على حساب القيمة المتداولة باستخدام التدفقات النقدية المتوقعة من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، لتوقعات لفترة خمس سنوات بإستخدام معدل النمو الاسمي لإجمالي الناتج المحلي.

تتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أي فروق قد تنتج بين الخسارة المقدرة وخبرة الخسارة الفعلية.

مخصصات إضمحلال جماعية للعقود المالية

بالإضافة إلى مخصصات معينة مقابل العقود المالية الهامة بشكل فردي، ترى المجموعة أيضاً ضرورة عمل مخصص إضمحلال جماعي مقابل العقود المالية التي بالرغم من أنه لم يتم تحديدها بصورة خاصة كونها تتطلب عمل مخصص معين إلا أن مخاطرها أعلى للتخلف عن الدفع عن تلك الممنوحة أصلاً. إن هذا المخصص الجماعي مبني أساساً على أي تدهور في وضع العقود المالية منذ منحها (المقتناة) كما تم تحديدها من قبل المجموعة. يعتمد مبلغ المخصص هذا على النمط التاريخي لخسائر العقود الأخرى ضمن كل تصنيف وتعديل لتعكس التغييرات الإقتصادية الحالية.

خسائر إضمحلال العقود المالية

تقوم المجموعة على أساس منتظم بمراجعة العقود المالية لتقييم ما إذا كان يتوجب تسجيل مخصص إضمحلال في القائمة الموحدة للدخل. وبالأخص، يتطلب عمل الإدارة بذل الجهد في تقدير المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستويات المحصنات المطلوبة. إن هذه التقديرات مبنية بالضرورة على فرضيات حول عوامل متعددة تتضمن درجات مختلفة من الرأي وعدم التيقن. ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية ما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل هذه المحصنات.

إضمحلال إستثمارات أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع

تعامل المجموعة الإستثمارات في أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع كمضمحلة عندما يكون هناك انخفاض هام أو طويل الأمد في القيمة العادلة أدنى من تكلفتها أو إذا وجد دليل موضوعي آخر يثبت الإضمحلال تحديد ما إذا كان انخفاض هام أو طويل الأمد ووجود دليل موضوعي آخر يتطلب رأياً. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات الإعتيادية في سعر السهم لأسهم حقوق الملكية المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل حساب القيمة الحالية لأسهم حقوق الملكية غير المسعرة.

تقييم إستثمارات أسهم حقوق الملكية الخاصة والإستثمارات العقارية غير المسعرة يستند تقييم الإستثمارات المذكورة أعلاه عادةً إلى إحدى الطرق التالية:

- تقييم من قبل مثنين مستقلين خارجيين؛
 - أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية؛
 - القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى ماثلة لها بصورة أساسية؛
 - القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المحصومة بالمعدلات الحالية لأدوات تحمل نفس الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
 - نماذج تقييم أخرى.
- حدد المجموعة تقنيات التقييم على أساس دوري وتفحص صلاحية هذه إما بإستخدام أسعار معاملات السوق الحالية الجديرة بالملاحظة لنفس الأداة أو بيانات أخرى متوفرة في السوق جديرة بالملاحظة.

مبدأ الاستمرارية

قامت المجموعة بعمل تقييم لقدرتها على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة

ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء للاحتفاظ بالإستثمارات. لا تقوم المجموعة بتوحيد الشركات ذات الأغراض الخاصة التي لا تمتلك القدرة على السيطرة عليها. عند تحديد ما إذا كانت المجموعة لديها القدرة على السيطرة على الشركات ذات الأغراض الخاصة، يتم إجراء فرضيات حول الأهداف من أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة وتعرضات المجموعة لمخاطر والمكافآت وكذلك قدرتها على اتخاذ القرارات التشغيلية عن الشركات ذات الأغراض الخاصة.

3.2 السياسات المحاسبية الهامة

1.3.2 معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة

تم إعداد هذه القوائم المالية الموحدة باستخدام السياسات المحاسبية، التي هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014. باستثناء إصدار معيار المحاسبة المالي رقم 27 والتعديل الذي أدخل على معيار المحاسبة المالي رقم 23 من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية النافذ اعتباراً من 1 يناير 2016.

التعديل الذي أدخل على معيار المحاسبة المالي رقم 23 - المتعلق بالتوحيد

إن التعديل الذي أدخل على معيار المحاسبة المالي رقم 23 يقدم توضيح بشأن الطريقة التي ينبغي من المؤسسة المالية الإسلامية اتباعها لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية للشركة المستثمر فيها أو الشركة التابعة، ينبغي توحيدها من تلقاء نفسها. يقدم التعديل توضيح إلى أنه بالإضافة إلى الشروط الموجودة في المعيار، فإن السيطرة قد تكون موجودة أيضاً من خلال الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى وحقوق التصويت للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعطي السلطة الفعلية على المؤسسة أو حقوق التصويت المحتملة، أو مزيج من تلك العوامل. وفيما يتعلق بحقوق التصويت، يوضح التعديل أيضاً بأنه ينبغي على المؤسسة المالية الإسلامية الأخذ في الاعتبار فقط حقوق التصويت الموضوعية في تقييمها لتحديد ما إذا كانت المؤسسة المالية لديها سلطة على المؤسسة، من أجل أن تكون موضوعية. فإنه ينبغي أن تكون حقوق التصويت قابلة للممارسة عندما يتم اتخاذ القرارات ذات الصلة ويجب أن يكون لدى حامل تلك الحقوق القدرة العملية على ممارسة تلك الحقوق. ويجب أن يتضمن تحديد حقوق التصويت على حقوق التصويت الموضوعية الحالية وحقوق التصويت الحالية القابلة للممارسة.

إن هذه التعديلات والتوضيحات هي إلزامية في الفترات المالية السنوية المبتدئة في أو بعد 31 ديسمبر 2015. يتطلب تطبيق الأحكام الانتقالية بأثر رجعي بما في ذلك إعادة عرض أرقام المقارنة للفترة السابقة. لا يوجد أي تأثير لهذا التعديل على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

معيار المحاسبة المالي رقم 27 - المتعلق بحسابات الإستثمار

سوف يستبدل معيار المحاسبة المالي رقم 27 بمعيار المحاسبة المالي رقم 5 - «المتعلق بالإفصاحات على أسس توزيع الأرباح بين حقوق الملاك وحاملي حسابات الإستثمار» ومعيار المحاسبة المالي رقم 6 - «المتعلق بحقوق حاملي حسابات الإستثمار وما في حكمها». عند تطبيق هذا المعيار سيتم تعزيز بعض الإفصاحات فيما يتعلق بحاملي حسابات الإستثمار وأسس توزيع الأرباح دون أي تأثير جوهري على القوائم المالية للمجموعة.

2	السياسات المحاسبية (تتمة)
3.2	السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

(أ) العقود المالية

تتكون العقود المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي وصكوك حكومية وصكوك الشركة ومرايبات (بعد حسم الأرباح المؤجلة) ومضاربات ومشاركات وإجارة منتهية بالتمليك. تدرج الأرصدة المتعلقة بهذه العقود بعد حسم مخصصات الإضمحلال.

(ب) صكوك حكومية وصكوك الشركة

الصكوك الحكومية وصكوك الشركة هي عبارة عن أوراق مالية مسعرة وغير مسعرة مصنفة كإستثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 25 الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

(ج) مرايبات مستحقة القبض

المرابحة هي عقد الذي بموجبه يقوم إحدى الأطراف ("البائع") ببيع الموجود إلى الطرف الآخر ("المشتري") بالتكلفة مضافاً إليه الربح على أساس الدفع المؤجل. بعد قيام البائع بشراء الموجود على أساس وعد المشتري بشراء نفس الموجود على أساس المرابحة. يشتمل سعر البيع على تكلفة الموجود وهامش ربح متفق عليه. يسدد سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها مبلغ الربح) من قبل المشتري إلى البائع بالتقسيط على مدى فترة التمويل المتفق عليه. بموجب عقد المرابحة يجوز للمجموعة التصرف إما كبائع أو مشتري. حسب الحالة.

تعتبر المجموعة الوعد المقدم للشراء من قبل المشتري في معاملة المرابحة لصالح البائع ملزماً.

تدرج المرابحات المستحقة القبض بالتكلفة. محسوماً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الإضمحلال. إن وجد. والمبالغ المسددة.

(د) المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين. الذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال). حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأسمال المضاربة) إلى الطرف الآخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب بإستثمار رأسمال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناجمة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. سيتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة. وإلا سيتحمل رب المال الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال. حسب الحالة.

يتم إثبات المضاربة بالقيمة العادلة لموجودات المضاربة بعد حسم مخصص الإضمحلال. إن وجد. وبعد سداد مبالغ رأسمال المضاربة. إذا أدى تقييم موجودات المضاربة إلى فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية. فإنه يتم إثبات مثل ذلك الفرق كربح أو خسارة للمجموعة.

(هـ) إجارة منتهية بالتمليك

الإجارة (المنتهية بالتمليك) هي عبارة عن اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة (المؤجر) بتأجير موجود للعميل (المستأجر) (بعد شراء أو إقتناء الموجود المحدد. سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه. حسب طلب العميل والوعد بالتأجير) مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو فترات تأجير محددة. مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

2	السياسات المحاسبية (تتمة)
2.2	التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)
2.3.2	ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)
	هـ) إجازة منتهية بالتمليك (تتمة)

تحدد إتفاقية الإجازة الموجود المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك، أسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول الزماني المتفق عليه والصيغة المطبقة خلال مدة الإيجار.

تحتفظ المجموعة (المؤجر) بملكية الموجود خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الإلتزامات من قبل العميل (المستأجر) بموجب إتفاقية الإجازة، تقوم المجموعة (المؤجر) ببيع الموجود المؤجر للعميل (المستأجر) بقيمة إسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المجموعة (المؤجر). وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية أو طائرات.

يتم حساب الاستهلاك علي أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإجازة المنتهية بالتمليك فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل موجود على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود. أيهما أقل.

و) مشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأسمال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأسمال المشاركة. ويتم عادةً تأسيس شركة ذو غرض خاص أو شراكة للقيام بالمشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يشكل رأس المال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم إحتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

تدرج المشاركة بالتكلفة المطفأة بعد حسم أي إضمحلال.

ز) موجودات ومطلوبات قيد التحويل

موجودات قيد التحويل

مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية

تدرج المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المشطوبة ومخصص الإضمحلال، إن وجد.

القروض والسلف

تدرج القروض والسلف بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المشطوبة ومخصص الإضمحلال، إن وجد.

إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تصنف الإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كإستثمارات متاحة للبيع ويتم إدرجها بالقيمة العادلة على الأسس المنصوص عليها في إيضاح 2.3.2.ح. يتم إثبات أية تغيرات في القيم العادلة لاحقاً لعملية الإستحواذ في الدخل الشامل الآخر (إيضاح 26).

مطلوبات قيد التحويل:

تدرج المطلوبات قيد التحويل بالتكلفة المطفأة.

ح) إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تصنف هذه الإستثمارات كإستثمارات متاحة للبيع أو مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر.

تثبت جميع الإستثمارات مبدئياً بالتكلفة، والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للإستثمار. يتم احتساب تكلفة الإقتناء المتعلقة بالإستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر في القائمة الموحدة للدخل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(ح) إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة (تتمة)

بعد الإثبات المبدئي لهذه الإستثمارات، يتم لاحقاً تحديد قيم نهاية الفترة كالتالي:

إستثمارات متاحة للبيع

بعد الإثبات المبدئي، يتم الإفصاح عن إستثمارات أسهم حقوق الملكية المصنفة كإستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق «كإستثمارات متاحة للبيع». يتم عادةً إعادة قياس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة، إلا إذا كان لا يمكن تحديد قيمها العادلة بموثوقية، فإنه في هذه الحالة يتم قياسها بالتكلفة بعد حسم الإضمحلال. يتم تسجيل تغيرات القيمة العادلة في الحقوق حتى يستبعد الإستثمار، أو عندما يصبح الإستثمار مضمحلاً. عند الاستبعاد أو الإضمحلال فإن المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً «كتغيرات في القيمة العادلة» ضمن الحقوق، يتم تضمينها في القائمة الموحدة للدخل.

لا يتم إسترجاع خسائر إضمحلال الإستثمارات المتاحة للبيع من خلال القائمة الموحدة للدخل ويتم إثبات الزيادة في قيمتها العادلة بعد حسم الإضمحلال مباشرةً في حقوق الملاك.

إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر

تصنف الإستثمارات ضمن هذه الفئة عند الإثبات المبدئي، إذا تم تقييم هذه الإستثمارات على أساس القيمة العادلة وفقاً لسياسة إدارة مخاطر المجموعة وإستراتيجية إستثماراتها. تتضمن هذه جميع إستثمارات أسهم حقوق الملكية الخاصة بما فيها إستثمارات المشاريع المشتركة والشركات الزميلة التي هي ليست ذات طبيعة إستراتيجية.

تسجل الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر في القائمة الموحدة للمركز المالي بالقيمة العادلة. تسجل التغيرات في القيمة العادلة «كتغيرات القيمة العادلة من الإستثمارات» في القائمة الموحدة للدخل. يتم إثبات المكسب من بيع تلك الإستثمارات «كمكسب من بيع الإستثمارات والصكوك» في القائمة الموحدة للدخل. يتم إثبات الدخل المحقق من تلك الإستثمارات «كدخل من الإستثمارات» في القائمة الموحدة للدخل.

ط) إستثمارات في شركات زميلة

يتم إحتساب إستثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة، والتي تم إقتنائها لأغراض إستراتيجية بموجب طريقة الحقوق للمحاسبة. تحتسب إستثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بإستثمارات في شركات زميلة. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المؤسسة أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى.

بموجب طريقة الحقوق، يدرج الإستثمار في الشركة الزميلة في القائمة الموحدة للمركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الإقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. يتم إثبات الخسائر التي تجاوزت تكلفة الإستثمار في الشركة الزميلة عندما تنكبد المجموعة إلتزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة المدرجة للإستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغيرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك.

2	السياسات المحاسبية (تتمة)
2.2	التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)
2.3.2	ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)
ط	إستثمارات في شركات زميلة (تتمة)

إن تواريخ إعداد تقارير الشركة الزميلة والمجموعة متطابقة والسياسات المحاسبية للشركة الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة الحقوق، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة إضمحلال إضافية لحصة إستثمارات المجموعة في شركتها الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال الإستثمارات في الشركات الزميلة. ففي هذه الحالة تقوم المجموعة بإحتساب قيمة الإضمحلال الذي يعد الفرق بين القيمة القابلة للإسترداد للشركة الزميلة وقيمتها المدرجة وإثبات المبلغ في القائمة الموحدة للدخل.

يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين المكاسب/الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من الإستثمار المذكور أعلاه في الشركة الزميلة في القائمة الموحدة للتغيرات في الحقوق.

ي) إستثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كإستثمارات عقارية. وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 26، يتم إثبات الإستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم قياسه لاحقاً بناءً على النية ما إذا كانت الإحتفاظ بالإستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لإستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة يتم إثبات أي مكاسب غير محققة مباشرةً في حقوق الملاك. يتم تعديل أي خسائر غير محققة في الحقوق إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملاك، فإنه يتم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل. في حالة وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترة المالية السابقة، فإنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة للفترة المالية الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. يتم إدراج الإستثمارات العقارية بأدنى من قيمتها المدرجة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع.

ك) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المقتناة خديداً لغرض التطوير كعقارات قيد التطوير ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، إيهما أقل.

ل) مباني ومعدات

تدرج المباني والمعدات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم وأي إضمحلال في القيمة. يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع المباني والمعدات. فيما عدا الأراضي المملوكة ملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

• معدات الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
• أثاث ومعدات مكتبية	3 إلى 5 سنوات
• مركبات	4 إلى 5 سنوات
• تخسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير
• برامج الحاسب الآلي	10 سنوات

2	السياسات المحاسبية (تتمة)
2.2	التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)
2.3.2	ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

م) الشركات التابعة المقتناة لغرض البيع

يتم تصنيف الشركة التابعة المقتناة لغرض بيعها لاحقاً خلال اثنا عشر شهراً "كمحتفظ بها لغرض البيع" عندما يكون بيعها محتملاً جداً. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الشركة التابعة كبنود منفصل في القائمة الموحدة للمركز المالي "كموجودات محتفظ بها لغرض البيع" و "مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع". يتم قياس الموجودات التي تم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع بأدنى من قيمتها المدرجة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع. أي خسارة إضمحلال ناجمة تخفض القيمة المدرجة للموجودات. لا يتم إستهلاك الموجودات التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ن) دمج الأعمال والشهرة

يتم إحساب دمج الأعمال بإستخدام طريقة الإقتناء للمحاسبة. يتم قياس تكلفة الإقتناء كإجمالي للمقابل المحول والمقاسة بالقيمة العادلة بتاريخ الإستحواذ والقيمة لأي حقوق غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال. تقيس المجموعة الحقوق غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بتناسب حصتهم في صافي الموجودات المحددة للملكية المشتراة.

عندما تقوم المجموعة بإقتناء الأعمال. فأنها تقيم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الإقتصادية والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الإستحواذ.

إذا حققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصة الملكية. فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ إستحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة.

يتم تسجيل الإستثمارات المقتناة، التي لا تقع ضمن تعريف دمج الأعمال. كموجودات تمويلية أو إستثمارات عقارية. حسب مقتضى الحال. عندما يتم استحواذ مثل هذه الإستثمارات. تقوم المجموعة بتخصيص تكلفة الاستحواذ بين الموجودات والمطلوبات المحددة بشكل فردي بناءً على قيمها العادلة النسبية بتاريخ الاستحواذ. إن تكلفة تلك الموجودات هي إجمالي مجموع المقابل المدفوع وأي حقوق غير مسيطرة مثبتة. إذا كانت لدى الحقوق غير المسيطرة حصة ملكية حالياً ويحق لها حصة نسبية من صافي الموجودات عند التصفية. فإن المجموعة تقوم بإثبات الحقوق غير المسيطرة بالتناسب مع حصتهم في صافي الموجودات.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة. التي تعد الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المثبت لأي حقوق غير مسيطرة وأي حصة ملكية محتفظ بها مسبقاً فوق صافي الموجودات المحددة المقتناة والمطلوبات المفترضة. إذا كانت القيمة العادلة لصافي الموجودات المقتناة تزيد عن إجمالي المقابل المحول. تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا تم تحديد جميع الموجودات المقتناة وجميع المطلوبات المفترضة بشكل صحيح وتقوم بمراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي سيتم إثباتها بتاريخ الإستحواذ. إذا كانت نتائج عملية إعادة التقييم تشير إلى وجود زيادة في القيمة العادلة لصافي الموجودات المقتناة فوق إجمالي المقابل المحول. فإنه يتم بعد ذلك إثبات المكسب في القائمة الموحدة للدخل.

2	السياسات المحاسبية (تتمة)
2.2	التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)
2.3.2	ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)
	(ن) دمج الأعمال والشهرة (تتمة)

بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم فحص الشهرة للإضمحلال على الأقل سنوياً. يتم إثبات أي اضمحلال ناتج مباشرةً القائمة الموحدة للدخل. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من وحدات المجموعة المنتجة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج. بغض النظر ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للملكية المشتراة تم تخصيصها في تلك الوحدات.

يُثبت الإضمحلال عندما تتجاوز القيمة المدرجة للموجود أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للإسترداد، والتي تعد الأعلى من قيمتها العادلة ناقصاً تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة.

تتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أي فروق قد تنتج بين الخسارة المقدرة وخبرة الخسارة الفعلية.

يتم تحديد اضمحلال الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد) أدنى من قيمها المدرجة للوحدة فإنه يتم إثبات خسارة الإضمحلال مباشرةً في القائمة الموحدة للدخل.

لفرض فحص الإضمحلال، يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الإقتران لكل وحدة من الوحدات المنتجة للنقد للمجموعة أو مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج. بغض النظر ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات، كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

س) إضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت وجود اضمحلال موجود مالي محدد، إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إحتماب إيه خسارة إضمحلال ضمن القائمة الموحدة للدخل.

يتم تحديد الإضمحلال كما يلي:

1. للموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تحديد الإضمحلال بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أساس سعر الربح الفعلي الأصلي؛
2. للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن الإضمحلال هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة؛ و
3. للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن الإضمحلال يحسب بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة على أساس معدل العائد الحالي في السوق لموجود مالي مماثل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 التقديرات والفرصيات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(س) إضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية (تتمة)

بالنسبة للإستثمارات في أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع فإن إسترجاع خسائر الإضمحلال يتم تسجيلها كزيادة في التغييرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن الحقوق.

ع) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة أما التسوية على أساس صافي المبلغ أو تنوي تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

ف) مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي إلتزام حالي (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الإلتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

ص) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الأجانب. وتُستحق هذه المكافآت بناءً على رواتب الموظفين عند إنهاء الخدمة وعدد سنوات الخدمة. ولكن بشرط إتمام حد أدنى من الخدمة. يتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على فترة الخدمة.

أما بما يخص موظفيها البحرينيين. تقوم المجموعة بدفع اشتراكات في نظام هيئة التأمين الاجتماعي التي تحسب كنسبة من رواتب الموظفين. إن إلتزامات المجموعة تكون محصورة في نطاق المبالغ المساهم بها في هذا النظام والتي يتم صرفها عند إستحقاقها.

ق) إثبات الإيراد

مراجعات مستحقة القبض

عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلومًا عند بداية العقد. فإنه يتم إثبات الدخل على أساس القسط الثابت على الفترة المتبقية. يعلق إثبات الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن إسترداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها أو عادةً عندما تكون أقساط المراجعات متأخرة عن السداد 90 يوماً. أيهما أسبق.

الصكوك

يتم إثبات الدخل من الصكوك على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد المعني لذلك النوع من الصكوك. يعلق إثبات الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن إسترداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها أو عادةً عندما تكون متأخرة عن السداد 90 يوماً. أيهما أسبق.

مضاربات

يتم إثبات الدخل من معاملات المضاربة عند وجود الحق لاستلامها أو يتم الإعلان عن هذه من قبل المضارب. أيهما أسبق. في حالة الخسائر في المضاربة. تثبت حصة المجموعة من هذه الخسائر الى الحد الذي يتم فيه خصم الخسائر من حصة رأس المال المضارب.

أرباح الأسهم

يتم إثبات دخل أرباح الأسهم عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعاتها.

2	السياسات المحاسبية (تتمة)
2.2	التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)
2.3.2	ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)
	ق) إثبات الإيراد (تتمة)

إجارة منتهية بالتمليك

يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتمليك على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق بالإجارة المنتهية بالتمليك المتعثرة. يعلق الدخل الفعلي عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها أو عادة عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 90 يوماً. أيهما أسبق.

مشاركات

يتم إثبات دخل المشاركة عند وجود الحق لإستلام المدفوعات أو التوزيعات. في حالة الخسائر في المشاركة، تثبت حصة المجموعة من هذه الخسائر إلى الحد الذي يتم فيه خصم الخسائر من حصة رأس المال المشارك.

دخل الرسوم والعمولات

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق منوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها، ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية على الرسوم المدفوعة مقدماً والرسوم المستحقة مبكراً. يتم إثبات هذه الرسوم عند استحقاقها إلى الحد التي تعتبر فيها الرسوم معززة للعائد. فأنها تثبت على فترة العقود التمويلية.

دخل الرسوم من معاملات الخدمات: يتم إثبات الرسوم الناتجة من تمويل الشركات والخدمات الاستشارية وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت. يتم إثبات دخل الرسوم الآخر عندما يتم تقديم الخدمات.

ر) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للإستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يجريه مئمنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً من ذلك، قد يعتمد التقدير أيضاً على القيمة لأداة أخرى مشابهة لها، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق إحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للإستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على صافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية من قبل المجموعة بإستخدام معدلات الربح الحالية للإستثمارات ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

ش) عملات أجنبية

تسجل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي بأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. يتم إثبات المكاسب والخسائر الناتجة عن التحويل في القائمة الموحدة للدخل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

- 2.2 التقديرات والفرصيات المحاسبية الهامة (تتمة)
2.3.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)
(ش) عملات أجنبية (تتمة)

الموجودات غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تسجيلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات. يتم تضمين مكاسب أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المصنفة «كمتاحة للبيع» والإستثمارات في الشركات الزميلة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك حتى تباع أو تستبعد الموجودات المعنية فعندها يتم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل. يتم إثبات المكاسب الناجمة عن تحويل الموجودات غير النقدية المصنفة «كمدرجة بالقيمة العادلة من ضمن الأرباح أو الخسائر» مباشرةً في القائمة الموحدة للدخل.

(ت) تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية التي لا تعتبر الدينار البحريني عملتها الرئيسية إلى الدينار البحريني بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إعداد التقارير المالية. ويتم تحويل بنود الدخل والمصروفات على أساس متوسط أسعار الصرف السائدة في تلك فترة التقارير المالية. يتم تضمين أي فروق ناجمة عن التحويل في «إحتياطي تحويل العملات الأجنبية» التي تشكل جزءاً من الدخل الشامل الآخر بإستثناء إلى الحد الذي تم فيه تخصيص فروق التحويل إلى الحقوق غير المسيطرة. عند إستبعاد العمليات الأجنبية، يتم إثبات فروق التحويل المرتبطة بها والمثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر في القائمة الموحدة للدخل.

(ث) موجودات مستردة

الموجودات المستردة هي موجودات مكتسبة من تسوية الديون. ويتم إدراج هذه الموجودات بأدنى من قيمتها المدرجة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع ويتم تسجيلها ضمن «الموجودات الأخرى».

(خ) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

يتم إثبات جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة. وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود أو المطلوب.

(ض) إستبعاد الموجودات المالية

يتم إستبعاد الموجودات المالية عند انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو قيام المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بأدنى من القيمة المدرجة الأصلية للموجود والحد الأقصى للمقابل الذي يتوجب على المجموعة دفعة.

(ذ) إستبعاد المطلوبات المالية

يتم إستبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الإلتزام بموجب المطلوب قد تم إخلائه أو إلغائه أو عند انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بأخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد، ويتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في القائمة الموحدة للدخل.

(أ) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة وبالتالي لا يتم إظهارها في القائمة الموحدة للمركز المالي.

2	السياسات المحاسبية (تتمة)
2.2	التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)
2.3.2	ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أ.ب) أرباح الأسهم العادية

يتم إثبات توزيعات أرباح الأسهم العادية كمطلوب ويتم خصمها من الحقوق عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة. يتم تضمين أرباح أسهم السنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ إعداد التقارير المالية في الحقوق ويتم الإفصاح عنها كحدث بعد تاريخ الميزانية.

أ.ج) حقوق حاملي حسابات الإستثمار

تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الإستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الأرباح والمخصصات المتعلقة بها بعد حسم المبالغ المسددة.

تُحسب حصة حاملي حقوق حاملي حسابات الإستثمار على أساس الدخل الناتج من الموجودات الممولة من حسابات الإستثمار بعد حسم حصة المضارب (كمضارب ورب المال). تُحسب المصروفات التشغيلية من أموال المساهمين ولا يتم تضمينها في الحساب.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق حاملي حسابات الإستثمار في الدخل هو إجمالي دخل الإستثمار محسوماً منه دخل المساهمين. يتم تحويل جزء من الدخل الناتج من حقوق حاملي حسابات الإستثمار إلى احتياطي معادلة الأرباح وحصة المضارب وإحتياطي مخاطر الإستثمار ويتم توزيع الدخل المتبقي على حقوق حاملي حسابات الإستثمار.

أ.د) أسهم خزانة

أسهم الخزانة هي أدوات الملكية الخاصة بالبنك التي يتم إعادة إقتناؤها، ويتم إثباتها بالتكلفة وتخصم من الحقوق. لم يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أي فرق بين القيمة المدرجة والمقابل، إذا تم إعادة إصدارها في علاوة إصدار الأسهم.

أ.هـ) الزكاة

وفقاً للنظام الأساسي للمجموعة، تقع مسؤولية دفع الزكاة على مساهمي البنك.

أ.و) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي ومرابحات مستحقة القبض من البنوك بتاريخ إستحقاق أصلية أقل من 90 يوماً.

أ.ز) وكالات مستحقة الدفع

تقبل المجموعة الأموال من قبل البنوك والعملاء بموجب ترتيبات الوكالات التي بموجبها يدفع العائد للعملاء على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية. لا توجد أي قيود على المجموعة لإستخدام الأموال المستلمة بموجب اتفاقية الوكالة.

أ.ح) التمويل المشترك والتمويل الذاتي

يتم تصنيف الإستثمارات والتمويل والمبالغ المستحقة القبض التي يتم تمويلها بشكل مشترك من قبل المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار ضمن "التمويل المشترك" في القوائم المالية الموحدة. ويتم تصنيف الإستثمارات والتمويل والمبالغ المستحقة القبض الممولة بصورة فردية من قبل البنك ضمن "التمويل الذاتي".

يتم استخدام حقوق حاملي حسابات الإستثمار لتمويل موجودات المجموعة حسب مقتضى الحال.

2	السياسات المحاسبية (تتمة)
2.2	التقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)
2.3.2	ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أ.ط) إحتياطي مخاطر الإستثمار

هذا الإحتياطي هو عبارة عن مبلغ تم تخصيصه من قبل المجموعة من دخل حاملي حسابات الإستثمار. بعد تخصيص حصة المضارب. بهدف تعويض الخسائر المستقبلية لحاملي حسابات الإستثمار.

أ.ي) الإيرادات المحظورة في الشريعة الإسلامية

إن المجموعة ملزمة بالمساهمة في الأعمال الخيرية لأي دخل يتحقق من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصدقات لكي يتم إستخدامها لأغراض الاجتماعية الخيرية.

أ.ك) ربح من مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك وغير البنوك

يستحق الربح على هذه العقود المالية على أساس التناسب الزمني على مدى فترة عقد التأجير بناءً على المبالغ الأصلية المستحقة.

3 دمج الأعمال

خلال سنة 2014، قدم البنك عرضاً لاستحواذ 100% من أسهم رأس المال الصادر والمدفوع لبي ام أي. عن طريق مقايضة 11 سهم جديد من أسهم البنك مقابل كل سهم من أسهم بي ام أي. تمت الموافقة على عملية الاستحواذ عن طريق مقايضة الأسهم من قبل مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ 8 أكتوبر 2013. قام البنك بإصدار 643,866,927 سهم للمساهمين السابقين للبنك. بلغ إجمالي المبالغ المحصلة من إصدار الأسهم الجديدة 72,886 ألف دينار بحريني. متضمنة على علاوة إصدار أسهم بمبلغ وقدره 8,499 ألف دينار بحريني. بلغت الشهرة الناجمة من عملية الاستحواذ المذكورة أعلاه 25,971 ألف دينار بحريني.

قامت الإدارة بإجراء فحص للإضحلال السنوي للشهرة من خلال مقارنة القيمة المدرجة مع المبلغ القابل للاسترداد (القيمة المستخدمة) كما في 31 ديسمبر 2015. يتضمن تحديد القيمة المستخدمة على استخدام فرضيات مختلفة بما في ذلك التدفقات النقدية المحصومة المقدرة. يمثل معدل الخصم المطبق على التدفقات النقدية المتوقعة تكلفة رأس المال المعادل لتخصيص علاوة المخاطر.

إن الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير المبالغ القابلة للإسترداد للوحدات المنتجة للنقد كانت حساسة لفحص مرونة حسابات القيمة المستخدمة. على هذا الأساس، تعتقد الإدارة بأن التغيرات المعقولة في الفرضيات الرئيسية المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للإسترداد للوحدات المنتجة للنقد للمجموعة سوف لن ينتج عنها إضحلال.

4 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار

31 ديسمبر 2015			
مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر	مدرجة بالتكلفة المطفأة/ أخرى	متاحة للبيع / مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق	مجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الموجودات			
-	152,572	-	152,572
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي			
-	313,109	-	313,109
صكوك حكومية			
-	103,345	-	103,345
مرابحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك			
-	64,157	-	64,157
صكوك الشركة			
-	268,848	-	268,848
مرابحات			
-	239,031	-	239,031
مضاربات			
-	155,217	-	155,217
إجارة منتهية بالتمليك			
-	7,154	-	7,154
مشاركات			
-	31,991	41	32,032
موجودات قيد التحويل			
115,008	-	8,506	123,514
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة			
-	-	68,786	68,786
إستثمارات عقارية			
-	49,021	-	49,021
عقارات قيد التطوير			
-	9,994	-	9,994
إستثمار في شركات زميلة			
-	41,855	2,037	43,892
موجودات أخرى			
-	25,971	-	25,971
الشهرة			
115,008	1,462,265	79,370	1,656,643
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار			
-	120,795	-	120,795
مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك			
-	842,570	-	842,570
مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لغير البنوك			
-	224,366	-	224,366
حسابات جارية			
-	2,327	-	2,327
مطلوبات قيد التحويل			
-	35,986	-	35,986
تمويل لأجل			
-	48,246	-	48,246
مطلوبات أخرى			
-	62,351	-	62,351
حقوق حاملي حسابات الإستثمار			
-	1,336,641	-	1,336,641

4 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار (تتمة)

31 ديسمبر 2014

مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر	مدرجة بالقيمة العادلة / للبيع / متاحة	مدرجة بالتكلفة	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
-	-	277,751	277,751
-	-	145,789	145,789
-	-	182,110	182,110
-	-	88,193	88,193
-	-	270,428	270,428
-	-	189,601	189,601
-	-	141,052	141,052
-	-	10,851	10,851
-	75,189	233,470	308,659
125,779	21,317	-	147,096
-	65,149	-	65,149
-	-	59,262	59,262
-	-	10,492	10,492
-	2,412	30,481	32,893
-	-	25,971	25,971
125,779	164,067	1,665,451	1,955,297

مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر	مدرجة بالقيمة العادلة / للبيع / متاحة	مدرجة بالتكلفة	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
-	-	121,266	121,266
-	-	1,034,052	1,034,052
-	-	226,648	226,648
-	-	149,621	149,621
-	-	21,337	21,337
-	-	45,418	45,418
-	-	28,152	28,152
-	-	1,626,494	1,626,494

5 نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
42,350	32,240	إحتياطي إجباري لدى المصرف المركزي*
187,313	81,448	نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي
48,088	38,884	أرصدة لدى بنوك أخرى
277,751	152,572	

* إن هذا الرصيد غير متوفر للاستخدام في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.

6 مرابحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
176,455	103,345	دول مجلس التعاون الخليجي
5,655	-	أوروبا
182,110	103,345	

بالإضافة إلى المبالغ المذكورة أعلاه، بلغت الأرباح المؤجلة من المرابحات المستحقة القبض من البنوك 12 ألف دينار بحريني (2014: 30 ألف دينار بحريني). تتكون هذه من موجودات مولة بصورة مشتركة بإجمالي 62,351 ألف دينار بحريني (2014: 24,281 ألف دينار بحريني) وموجودات مولة بصورة ذاتية بإجمالي 40,994 ألف دينار بحريني (2014: 157,829 ألف دينار بحريني).

7 صكوك الشركة

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
70,011	45,518	درجة الإستثمار
9,364	10,330	درجة غير إستثمارية
8,818	8,309	صكوك غير مصنفة
88,193	64,157	

لا توجد موجودات مولة بصورة مشتركة (2014: 3,871 ألف دينار بحريني) وموجودات مولة بصورة ذاتية بإجمالي 64,157 ألف دينار بحريني (2014: 84,322 ألف دينار بحريني).

8 مبيعات ومضاربات**أ.8 مبيعات**

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
275,166	273,300	مبيعات - إجمالي
(4,738)	(4,452)	محسوم منها: مخصص محدد
270,428	268,848	مبيعات - صافي

يتم إظهار المبيعات بعد حسم الأرباح المؤجلة البالغة 50,310 ألف دينار بحريني (2014: 53,630 ألف دينار بحريني).

ب.8 مضاربات

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
189,607	248,354	مضاربات - إجمالي
(6)	(9,323)	محسوم منها: مخصص محدد
189,601	239,031	مضاربات - صافي

9 التغيرات في التخصيصات

2015			
إجمالي	إستثمارات متاحة للبيع	تسهيلات تمويلية وموجودات أخرى	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
			الرصيد في بداية السنة:
9,401	4,328	5,073	مخصص محدد
4,709	-	4,709	مخصص جماعي
			التحويل
160	-	160	مخصص محدد
(160)	-	(160)	مخصص جماعي
			مبالغ مشطوبة
(1,928)	-	(1,928)	مخصص محدد
-	-	-	مخصص جماعي
			مخصص الإضمحلال:
22,945	1,143	21,802	التخصيص للسنة - محدد
500	-	500	التخصيص للسنة - جماعي
(594)	-	(594)	إستردادات خلال السنة
22,851	1,143	21,708	
			الرصيد في نهاية السنة:
29,984	5,471	24,513	مخصص محدد
5,049	-	5,049	مخصص جماعي
2014			
إجمالي	إستثمارات متاحة للبيع	تسهيلات تمويلية وموجودات أخرى	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
			الرصيد في بداية السنة:
8,618	4,038	4,580	مخصص محدد
1,294	-	1,294	مخصص جماعي
			التحويل
708	-	708	مخصص محدد
(708)	-	(708)	مخصص جماعي
			مخصص الإضمحلال:
1,015	290	725	التخصيص للسنة - محدد
4,123	-	4,123	التخصيص للسنة - جماعي
(940)	-	(940)	إستردادات خلال السنة
4,198	290	3,908	
			الرصيد في نهاية السنة:
9,401	4,328	5,073	مخصص محدد
4,709	-	4,709	مخصص جماعي

10 إجارة منتهية بالتمليك

تمثل هذه صافي الإستثمارات في الموجودات المؤجرة للفترة سواءً كانت تقريبية أو تغطي جزء رئيسي من العمر الإنتاجي المقدر لمثل هذه الموجودات. تنص معظم وثائق التأجير بأن يتعهد المؤجر بنقل الموجودات المؤجرة إلى المستأجر عند الوفاء بكامل إلتزاماته بموجب إتفاقية التأجير.

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
		فيما يلي التغييرات في موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك:
110,631	141,052	في 1 يناير
3,654	-	موجودات الإجارة الناجمة من عملية الإستحواذ على بي ام اي بنك
37,887	48,277	إضافات خلال السنة - صافي
(10,101)	(15,939)	استهلاك موجودات الإجارة
-	(17,729)	محول إلى موجودات أخرى*
(1,019)	(444)	مخصص محدد
141,052	155,217	في 31 ديسمبر

* عند انتهاء عقد التأجير، تم تحويل هذه الموجودات إلى موجودات أخرى.

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
		إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية هي كالتالي:
41,446	10,494	مستحق الدفع خلال سنة واحدة
59,141	62,881	مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات
40,465	81,842	مستحق الدفع بعد 5 سنوات
141,052	155,217	

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
		تنقسم الإجارة المنتهية بالتمليك إلى فئات الموجودات التالية:
119,836	155,217	أراضي ومباني
19,334	-	طائرات
1,882	-	مكائن
141,052	155,217	

بلغ الإستهلاك المتراكم على الموجودات الخاضعة للإجارة المنتهية بالتمليك 31.236 ألف دينار بحريني (2014: 23.852 ألف دينار بحريني).

11 موجودات ومطلوبات قيد التحويل

تمثل هذه موجودات ومطلوبات بي ام اي بنك التي تستحق عليها فائدة ولا تتوافق مع الشريعة الإسلامية. تم تسجيل هذه الموجودات والمطلوبات كبنود منفصل في مقدمة القائمة الموحدة للمركز المالي. فيما يلي تفاصيل الموجودات والمطلوبات قيد التحويل:

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
		الموجودات
13,949	-	مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية
215,438	31,437	قروض وسلف
75,189	16	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - دين
24	24	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - متاحة للبيع - الحقوق*
4,083	555	موجودات أخرى
308,659	32,032	
		المطلوبات
138,793	-	ودائع العملاء
10,828	2,327	مطلوبات أخرى
149,621	2,327	

إيضاح: بالإضافة لما هو مذكور أعلاه، يتضمن "النقد والأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي" على مبلغ وقدره لا شيء (2014: 54,000 ألف دينار بحريني) للأرصدة التقليدية. تمثل هذه إيداعات قصيرة الأجل لدى مصرف البحرين المركزي وتحتل دخل بقيمة إسمية على الموجودات التقليدية.

* تم تصنيف إستثمارات أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 (2014: المستوى 3) في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (إيضاح 12). خلال السنة، لم تكن هناك أية تحويلات في القيمة العادلة لتلك الإستثمارات.

12 إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

يتم تصنيف الإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كمتاحة للبيع أو مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهرى على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهرى على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي:

المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2015
7,646	4,702	102,660	115,008	الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر
4,774	-	3,732	8,506	الموجودات المالية المتاحة للبيع
12,420	4,702	106,392	123,514	

المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2014
18,476	-	107,303	125,779	الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر
6,730	-	14,587	21,317	الموجودات المالية المتاحة للبيع
25,206	-	121,890	147,096	

خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و2014، لم تكن هناك أية تحولات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 لقياسات القيمة العادلة. فيما يلي التغييرات في الإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المصنفة ضمن المستوى 3 في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهرى لا يمكن ملاحظتها ضمن المستوى 3

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
110,404	121,890	1 يناير
35,031	-	إضافات خلال السنة
(6,797)	(2,426)	تغييرات القيمة العادلة
(1,303)	(408)	مبالغ مسددة خلال السنة
(15,020)	(12,653)	إستبعادات خلال السنة
(425)	(11)	تغييرات أخرى
121,890	106,392	في 31 ديسمبر

13 إستثمارات عقارية

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
20,759	19,027	مباني
44,390	49,759	أراضي
65,149	68,786	

تم تصنيف الإستثمارات المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 (2014: المستوى 3) في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. تمثل الحركة التغيرات في القيمة العادلة خلال السنة.

14 عقارات قيد التطوير

تمثل هذه العقارات المقتناة من خلال الأدوات الإستثمارية خديداً لأغراض التطوير في ملكة البحرين والمملكة المتحدة. تتضمن القيم المدرجة على سعر الأرض وتكاليف البناء ذات الصلة.

15 إستثمار في شركات زميلة

لدى المجموعة حصة ملكية بنسبة 14.4% (2014: 14.4%) في بنك السلام الجزائر. وهو بنك غير مدرج مؤسس في الجزائر. لدى البنك تمثيل في مجلس إدارة بنك السلام الجزائر والذي من خلاله أصبح لدى البنك نفوذ مؤثر على بنك السلام الجزائر.

لدى المجموعة حصة ملكية بنسبة 20.9% (2014: 20.9%) في بنك الخليج الأفريقي هو بنك إسلامي خاص مؤسس في كينيا. إن هذا الإستثمار هو بالشئ الكيني ومحتفظ به من قبل بي ام أي بنك.

تم احتساب حصة ملكية المجموعة في بنك السلام الجزائر وبنك الخليج الأفريقي بإستخدام طريقة الحقوق في القوائم المالية الموحدة.

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لإستثمارات المجموعة في بنك السلام الجزائر وبنك الخليج الأفريقي:

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
236,788	234,168	حصة المجموعة من قائمة المركز المالي للشركات الزميلة:
163,546	169,231	مجموع الموجودات
73,242	64,937	مجموع المطلوبات
22,844	20,484	صافي الموجودات
14,837	16,411	مجموع الإيرادات
8,007	4,073	مجموع المصروفات
369	855	صافي الربح للسنة
		حصة المجموعة من صافي ربح الشركات الزميلة

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
		موجودات قيد التحويل (أ)
3,848	236	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - دين
2,412	2,036	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - متاحة للبيع - أسهم حقوق الملكية (ب)
6,260	2,272	
3,897	4,007	موجودات مسترده
6,878	7,995	ربح مستحق القبض
5,494	3,910	مباني ومعدات
1,001	1,066	مبالغ مدفوعة مقدماً
669	685	إيجار مستحق القبض على موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك
8,694	15,469	ذم مدينة أخرى وسلف (ج)
-	8,488	طيران [محسوماً منها إضمحلال بمبلغ وقدره 7,600 ألف دينار بحريني (د)]
32,893	43,892	

(أ) تمثل هذه موجودات لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية ناجمة من إستحواذ البنك البحرينى السعودى ش.م.ب. (سابقاً البنك البحرينى السعودى).

(ب) تم تصنيف إستثمارات أسهم حقوق الملكية المتاحة للبيع المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 فى التسلسل الهرمى للقيمة العادلة (إيضاح 12). فيما يلى التغيرات فى هذه الإستثمارات:

قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري لا يمكن ملاحظتها ضمن المستوى 3

ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
2,656	2,412	1 يناير
20	188	تغيرات القيمة العادلة
(100)	(69)	مبالغ مسددة خلال السنة
-	(334)	إستبعادات خلال السنة
(164)	(161)	مخصص
2,412	2,036	

(ج) تتضمن هذه على مبلغ وقدره 10,865 ألف دينار بحرينى (2014: 5,687 ألف دينار بحرينى) تتعلق بمبالغ مستحقة القبض من بيع إستثمارات ومبالغ مدفوعة مقدماً للمقاولين.

(د) تم تأجير الطائرة وتم إنهاء عقد التأجير خلال السنة، إن الإدارة بصدد إعادة تأجير الطائرة.

17 تمويل لأجل

يخضع التمويل لأجل للشروط الأساسية التالية:

أ) مبلغ وقدره 7,531 ألف دينار بحريني (2014: 8,446 ألف دينار بحريني) يحمل ربح ويسدد على أساس ربع سنوي مع الإستحقاق النهائي في 13 ديسمبر 2018. إن الضمان لهذا التسهيل هي طائرات قيد التأجير بقيمة مدرجة قدرها 8,488 ألف دينار بحريني (2014: 17,728 ألف دينار بحريني)؛

ب) مبلغ وقدره 11,490 ألف دينار بحريني (2014: 12,891 ألف دينار بحريني) يحمل ربح ويستحق في 21 أغسطس 2016. إن الضمان لهذا التسهيل هي إستثمارات عقارية بقيمة مدرجة قدرها 19,027 ألف دينار بحريني (2014: 20,759 ألف دينار بحريني)؛ و

ج) مبلغ وقدره 16,965 ألف دينار بحريني (2014: لا شيء) يحمل ربح ويستحق في 28 ديسمبر 2018. إن الضمان لهذا التسهيل هي إستثمارات في صكوك الشركة وصكوك حكومية بقيمة مدرجة قدرها 40,710 ألف دينار بحريني (2014: لا شيء).

18 مطلوبات أخرى

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
14,558	13,034	مبالغ مستلمة مقدماً من العملاء لبيع عقارات
11,704	19,623	ذم دائنة ومستحقات
8,119	5,474	ربح مستحق الدفع
3,129	3,728	أرباح أسهم مستحقة الدفع
7,908	6,387	مكافآت نهاية الخدمة ومستحقات أخرى متعلقة بالموظفين
45,418	48,246	

19 حقوق حاملي حسابات الإستثمار

إن أموال حقوق حاملي حسابات الإستثمار مختلطة مع أموال المجموعة ويتم إستخدامها لتمويل والإستثمار في التمويل بطرق إسلامية ولا يتم منح الأولوية لأي من الأطراف لغرض الإستثمارات وتوزيع الأرباح. وفقاً لشروط القبول لحقوق حاملي حسابات الإستثمار يتم إستثمار نسبة 100% من هذه المبالغ مع الأخذ في الاعتبار متوسط الأعمار ذات الصلة. إن وجدت. تتراوح حصة المضارب في الربح بين 40% و 50%. يتم احتساب المصروفات التشغيلية على أموال المساهمين ولا يتم تضمينها في الحساب.

تتكون الأرصدة من حسابات التوفير البالغة 49,093 ألف دينار بحريني (2014: 17,814 ألف دينار بحريني) وحسابات تحت الطلب البالغة 13,258 ألف دينار بحريني (2014: 10,338 ألف دينار بحريني).

إن متوسط عائد الربح لحاملي حسابات الإستثمار هو 0.21% (2014: 0.38%).

20 حقوق الملاك

2014	2015	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		رأس المال المصرح به:
250,000	250,000	2.500.000.000 (2014: 2.500.000.000 سهم) سهم عادي بقيمة إسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم
149,706	214,093	الصادر والمدفوع بالكامل: (بقية إسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم)
64,387	-	الرصيد في بداية السنة للسهم
214,093	214,093	أسهم صادرة

20.1 تخصيصات مقترحة

أوصى مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 9 فبراير 2016 بتوزيع أرباح أسهم نقدية بواقع 5 فلس للسهم أو بنسبة 5% (2014: بواقع 5 فلس للسهم أو بنسبة 5%) من رأس المال المدفوع خاضعة لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي القادم.

21 إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الإحتياطي القانوني. يجوز للمجموعة أن تقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي. عندما يبلغ الإحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

22 دخل من عقود التمويل

2014	2015	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
15,192	15,736	مرايحات
7,584	13,104	مضاريات
7,930	10,136	إجارة المنتهية بالتمليك*
2,807	558	مشاركات
725	896	مرايحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك
17,256	7,800	دخل من موجودات قيد التحويل**
51,494	48,230	

* بلغ استهلاك الإجارة المنتهية بالتمليك 15,939 ألف دينار بحريني (2014: 10,101 ألف دينار بحريني).

** يتم تقديم المشورة لساهمي البنك، ولكنهم غير ملزمون. بالمساهمة بهذا الدخل للأعمال الخيرية.

23 مكاسب من بيع إستثمارات وصكوك

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
-	3,555	مكاسب من بيع:
941	2,469	إستثمارات متاحة للبيع
2,970	905	عقارات قيد التطوير*
7,352	265	صكوك
698	-	إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر
321	1,140	إستثمارات عقارية
		إستثمارات أخرى
12,282	8,334	

* المبيعات : 17,203 ألف دينار بحريني (2014: 3,934 ألف دينار بحريني) والتكلفة: 14,734 ألف دينار بحريني (2014: 2,993 ألف دينار بحريني).

24 دخل من إستثمارات

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
997	(728)	(خسارة) / دخل من إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر
1,866	1,687	دخل إيجار من إستثمارات عقارية
-	2,290	دخل من موجودات مصنفة كمحتفظ بها بغرض البيع
2,863	3,249	

25 دخل الرسوم والعمولات ودخل آخر - صافي

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
3,775	4,336	رسوم وعمولات متعلقة بالتمويل والمعاملات
268	387	رسوم أمانة ورسوم أخرى
2,607	4,461	دخل آخر
6,650	9,184	

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
15,821	10,548	صافي الربح للسنة
		(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر:
		البنود التي سيعاد تصنيفها إلى القائمة الموحدة للدخل في الفترات اللاحقة:
		مكسب غير محقق معاد تصنيفه إلى القائمة الموحدة للدخل من استبعاد استثمارات متاحة للبيع
-	(965)	
636	(470)	(خسارة) / مكسب غير محقق من إستثمارات متاحة للبيع
1,045	1,549	التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات العقارية
(819)	(1,472)	إعادة تحويل عملات أجنبية
862	(1,358)	(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة
16,683	9,190	مجموع الدخل الشامل للسنة
		العائد إلى:
16,331	11,168	مساهمي البنك
352	(1,978)	حقوق غير مسيطرة
16,683	9,190	

27 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. تتم الموافقة على المعاملات مع تلك الأطراف من قبل مجلس الإدارة. إن جميع القروض والسلف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة هي منتجة وخالية من أي مخصص لخسائر إئتمانية محتملة.

فيما يلي الأرصدة الهامة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر 2015:

2015				
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الموجودات:				
-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
36	-	-	36	مرابحات وكالات مستحقة القبض من البنوك
32,835	36	-	-	مرابحات
1,885	-	-	-	مضاريات
187	187	-	-	إجارة منتهية بالتمليك
55	-	55	-	مشاركات
5,588	4	3,660	-	موجودات أخرى
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار:				
1,508	-	-	-	مرابحات وكالات مستحقة الدفع لبنوك
26,925	653	637	23,400	وكالات مستحقة الدفع لغير البنوك
6,439	50	163	4,010	حسابات جارية
217	64	153	-	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
1,108	3	3	191	مطلوبات أخرى
743	-	-	-	إلتزامات وارتباطات محتملة

27 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

2014				
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
				الموجودات:
28	-	-	28	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
30,229	49	20	-	مرابحات
14,366	-	56	-	مضاربات
1,214	207	1,007	-	إجارة منتهية بالتمليك
908	-	65	-	مشاركات
721	74	404	-	موجودات قيد التحويل
900	6	3	6	موجودات أخرى
				المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار:
103,373	946	3,355	90,015	وكالات مستحقة الدفع لغير البنوك
6,881	55	1,980	3,905	حسابات جارية
1,521	121	1,400	-	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
2,359	-	805	-	مطلوبات قيد التحويل
154	4	17	4	مطلوبات أخرى
1,106	-	-	-	إلتزامات وارتباطات محتملة

27 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

فيما يلي الدخل والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة:

2015					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
الدخل:					
63	5	4	-	54	دخل من عقود التمويل
81	1	-	-	80	دخل آخر
1,476	-	1,259	-	217	مكسب من بيع استثمارات وصكوك
المصروفات:					
3	-	-	-	3	ربح من مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك
2,893	16	13	2,720	144	ربح مدفوع على وكالات مستحقة لغير البنوك
2	-	2	-	-	حصة الأرباح من حقوق حاملي حسابات الإستثمار
438	-	432	-	6	مصروفات تشغيلية أخرى
9,425	-	-	-	9,425	مخصص الإضمحلال
2014					
المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم	المساهمين الرئيسيين	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
الدخل:					
526	14	115	-	397	دخل من عقود التمويل
(3,799)	-	-	-	(3,799)	التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات
195	-	-	-	195	دخل آخر
المصروفات:					
1,992	32	57	1,612	291	ربح مدفوع على وكالات مستحقة لغير البنوك
27	23	4	-	-	حصة الأرباح من حقوق حاملي حسابات الإستثمار

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 365 ألف دينار بحريني لسنة 2015 (2014: 329 ألف دينار بحريني).

بلغت تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين للسنة والمشمولة على مكافآت القصيرة الأجل والمكافآت غير النقدية والبالغة 3,142 ألف دينار بحريني (2014: 3,493 ألف دينار بحريني).

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
		إلتزامات محتملة نيابة عن العملاء
37,077	28,144	خطابات ضمان
9,704	9,594	إعتمادات مستندية
3,464	2,275	خطابات قبول
50,245	40,013	
		إرتباطات غير قابلة للنفق غير مستخدمة
87,337	79,465	إرتباطات تمويلية غير مستخدمة
50,023	37,023	إرتباطات غير مولة غير مستخدمة
23,880	6,981	إرتباطات تجاه تكلفة التطوير
161,240	123,469	
4,182	4,182	إرتباطات متعلقة بشراء إستثمارات
		إرتباطات النفقات الرأسمالية
		ارتباطات النفقات الرأسمالية المتوقعة المتعاقد عليها بتاريخ
		القائمة الموحدة للمركز المالي ولكن لم يتم عمل مخصص لها
45	29	بعد
215,712	167,693	
15,781	14,448	عقود صرف أجنبي آجلة - المبلغ الاعتراري

تلتزم الاعتمادات المستندية والضمانات (متضمنة الإعتمادات المستندية المعززة) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بإلتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادة تواريخ إنتهاء محددة أو حكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الإرتباطات قد تنتهي دون تنفيذها. فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل الاحتياجات النقدية المستقبلية.

إرتباطات عقود التآجير التشغيلية - المجموعة كمستأجر

دخلت المجموعة في مختلف عقود التآجير التشغيلية لمبانيها. فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقد التآجير المستقبلية بموجب عقود التآجير غير القابلة للإلغاء:

2014 ألف دينار بحريني	2015 ألف دينار بحريني	
1,789	1,328	خلال سنة واحدة
3,517	2,576	بعد سنة ولكن ليست أكثر من خمس سنوات
5,306	3,904	

29 إدارة مخاطر**1.29 المقدمة**

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة. مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل وحدة داخل المجموعة تعتبر مسؤولة عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياتها. وتتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. وهي بدورها تنقسم إلى مخاطر متاجرة وغير متاجرة. وكما تخضع لمخاطر الدفع المبكر والمخاطر التشغيلية.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعة. ويتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي للمجموعة.

هيكلية إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة هو المسؤول بصورة نهائية عن تحديد ومراقبة المخاطر؛ وبالرغم من ذلك، توجد هناك هيئات مستقلة مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول ككل عن إدارة المخاطر والموافقة على إستراتيجيات ومبادئ المخاطر.

اللجنة التنفيذية

إن اللجنة التنفيذية هي المسؤولة عن مراقبة عملية إدارة المخاطر ككل داخل البنك.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسؤولية التأكد من إتزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة المخاطر/ الائتمان

توصي لجنة المخاطر/ الائتمان سياسة المخاطر وإطارها للمجلس. إن دورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ وفحص الضغوطات وتقديم تقارير المخاطر للمجلس ولجان المجلس والمنظمين والإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى هذه المسؤوليات، إعتقاد ومراقبة المعاملات الائتمانية للأفراد هو جزء من مسؤوليات لجنة المخاطر/ الائتمان.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف لإدارة الموجودات والمطلوبات لقائمة المركز المالي للمجموعة من حيث الهيكل والتوزيع والمخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي وسجل الاستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم قائمة المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة. بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة التدقيق

يتم تعيين لجنة التدقيق من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. تساعد لجنة تدقيق مجلس الإدارة على القيام بمسئوليته فيما يتعلق بتقييم جودة وسلامة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة ونظام قياس تقييم المخاطر وأساليب مراقبة الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للمجموعة وسلامة الرقابة المالية والداخلية للمجموعة والقوائم المالية الموحدة. كما يقوم بمراجعة إلتزام المجموعة بالمتطلبات القانونية وتوصي بتعيين وتعويض والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين والداخلين للمجموعة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر المجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات وإلتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة ويقدم تقارير بشأن استنتاجاته وتوصياته الى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تقاس مخاطر المجموعة باستخدام أساليب تعكس كلا من الخسائر المتوقع بأن تنشأ في الظروف الاعتيادية والخسائر غير المتوقعة، والتي هي عبارة عن الخسارة الفعلية النهائية المقدرة على أساس النماذج الإحصائية. إن النماذج المستخدمة من الاحتمالات المستمدة من التجارب السابقة، معدلة بحيث تعكس البيئة الاقتصادية. كما تقوم المجموعة بإجراء فحوصات على أساس أسوأ الحالات والأحداث التاريخية الصعبة التي قلما تحدث ولكنها حدثت في الواقع.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعية من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود إستراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها. مع المزيد من التركيز على القطاعات الختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل والسيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. تم تقديم وتوضيح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة، لجنة الإئتمان / المخاطر ورؤساء جميع الأقسام. يتضمن التقرير إجمالي التعرض لمخاطر الإئتمان والتنبؤات القياسية للإئتمان واستثناءات سقف التملك ومعدلات السيولة وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة عن مخاطر القطاع ومخاطر العميل والمخاطر الجغرافية على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الإئتمانية على أساس ربع سنوي. يتسلم مجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم واستنتاج مخاطر المجموعة.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي للمدير المالي وجميع أعضاء المجموعة ذات العلاقة عن استخدام حدود السوق وإستثمارات الملكية الخاصة والسيولة وبالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تظهر التركيزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بإلتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركيزات مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز من أجل الحفاظ على محافظ إستثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركيزات المحددة لمخاطر الإئتمان بناءً على ذلك.

2.29 مخاطر الإئتمان

مخاطر الإئتمان هي مخاطر عدم إلتزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بإلتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحميل الطرف الآخر لخسارة مالية. تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الإئتمان عن طريق متابعة المخاطر الإئتمانية، وضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الإئتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الإئتمانية، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات الإئتمانية بالدخول في ترتيبات تعاقدية مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (باستثناء التعرض الحكومي) لبنود القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم إظهار الحد الأقصى للمخاطر بعد حسم المحصص. قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض	إجمالي الحد الأقصى للتعرض	
2014	2015	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		الموجودات
48,088	38,884	أرصدة لدى بنوك أخرى
182,110	103,345	مربحات مستحقة القبض من البنوك
88,193	64,157	صكوك الشركة
376,716	413,308	مربحات ومضاربات
137,719	154,501	إجارة منتهية بالتمليك
10,851	7,154	مشاركات
290,618	31,334	موجودات قيد التحويل
16,753	23,714	موجودات أخرى
1,151,048	836,397	المجموع
215,712	167,693	إرتباطات وإلتزامات محتملة
1,366,760	1,004,090	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

أينما تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن إن تنتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الائتمان

دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل مربحات ومضاربات ومشاركات وصكوك وإجارة منتهية بالتمليك. تشتمل عقود المربحات على أراضي ومباني وسلع ومركبات وأخرى. كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. المضاربة هي إتفاقية شراكة التي بموجبها يعمل البنك الإسلامي كمقدم للأموال (رب المال) بينما يقدم المستفيد من الأموال (المضارب أو المدير) الخبرة المهنية والإدارية والدرابية التقنية من أجل تنفيذ مشروع أو تجارة أو خدمة بهدف تحقيق الربح. إن أنواع الأدوات المالية هي:

مربحات

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء الموجود. (والذي يمثل موضوع المربحة) ومن ثم إعادة بيع هذه الموجودات للعميل (المستفيد) بعد إضافة هامش الربح على التكلفة. يتم سداد سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) على أفساط من قبل المربح بموجب الفترة المتفق عليها.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم نقل ملكية الموجود المستأجر الخاضعة للإجارة المنتهية بالتمليك للمستأجر عند نهاية عقد الإجارة. شريطة سداد جميع أقساط الإجارة.

أ) إن جودة الائتمان للأرصدة مع البنوك والمرابحات مستحقة القبض من البنوك الخاضعة لمخاطر إئتمان هي كالتالي:

31 ديسمبر 2015						
المجموع	فات موعد استحقاقها أو مضمحلة بشكل فردي	لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة			فئة "A" ألف دينار بحريني	فئة "B" ألف دينار بحريني
		غير مصنفة	غير مصنفة	غير مصنفة		
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
38,884	-	1,559	2,326	34,999	أرصدة لدى بنوك	
103,345	-	29,670	27,659	46,016	مرابحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك	
142,229	-	31,229	29,985	81,015		
31 ديسمبر 2014						
المجموع	فات موعد استحقاقها أو مضمحلة بشكل فردي	لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة			فئة "A" ألف دينار بحريني	فئة "B" ألف دينار بحريني
		غير مصنفة	غير مصنفة	غير مصنفة		
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
48,088	-	5,277	5,446	37,365	أرصدة لدى بنوك	
182,110	-	31,716	77,119	73,275	مرابحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك	
230,198	-	36,993	82,565	110,640		

إن الفئات المشار إليها في الجداول أعلاه هي موضوعة من قبل واحدة أو أكثر من وكالات التصنيف الدولية الأربع (ستاندرز وبورز، موديز، فيتش وكابيتل انتليجنز). إن التعرضات غير المصنفة هي لدى مؤسسات مالية متعددة عالية الجودة في الشرق الأوسط. والتي لم يتم تصنيفها من قبل وكالات تصنيف الائتمانية. في رأي الإدارة، بأن هذه التصنيفات تعادل "A" للبنوك المصنفة.

ب) إن جودة الائتمان لـصكوك الشركة والتسهيلات التمويلية والموجودات الأخرى الخاضعة لمخاطر إئتمان. حسب التصنيفات الائتمانية الداخلية هي كالتالي:

31 ديسمبر 2015						
فات موعد إستحقاقها			لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة			
المجموع	مضمحلة	غير مضمحلة	دون المستوى	مراقبة	مرضية	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
64,157	643	-	-	-	63,514	صكوك الشركة
413,309	39,117	56,489	-	11,254	306,449	مرايحات ومضاربات
154,502	2,640	14,282	-	5,409	132,171	إجارة منتهية بالتمليك
7,153	-	2,928	-	435	3,790	مشاركات
31,334	14,913	15,438	-	-	983	موجودات قيد التحويل
23,714	-	-	-	-	23,714	موجودات أخرى
694,169	57,313	89,137	-	17,098	530,621	

31 ديسمبر 2014						
فات موعد إستحقاقها			لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة			
المجموع	مضمحلة	غير مضمحلة	دون المستوى	مراقبة	مرضية	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
88,193	643	-	-	-	87,550	صكوك الشركة
376,716	3,651	4,348	-	43,141	325,576	مرايحات ومضاربات
137,719	1,537	4,850	967	1,818	128,547	إجارة منتهية بالتمليك
10,851	52	525	-	-	10,274	مشاركات
290,618	27,703	47,736	-	1,167	214,012	موجودات قيد التحويل
16,753	-	-	-	-	16,753	موجودات أخرى
920,850	33,586	57,459	967	46,126	782,712	

بالإضافة إلى ما هو مذكور أعلاه، بلغت التسهيلات المقدمة لحكومة ملكة البحرين والشركات المتعلقة بها 95,964 ألف دينار بحريني (2014: 86,644 ألف دينار بحريني).

جميع تصنيفات المخاطر الداخلية مصممة لـتختلف الفئات وتستخدم وفقاً لسياسة تصنيف المجموعة. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر العائدة بصورة منتظمة.

ج) فيما يلي تحليل التسهيلات التمويلية التي فات موعد استحقاقها ولكنها غير مضمحلة:

31 ديسمبر 2015				
المجموع	أكثر من 90 يوماً	من 31 إلى 90 يوماً	من 0 إلى 30 يوماً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
56,488	19,205	17,836	19,447	مرابحات ومضاربات
14,282	2,602	7,080	4,600	إجارة منتهية بالتمليك
2,928	599	2,182	148	مشاركات
15,438	13,653	638	1,147	موجودات قيد التحويل
89,137	36,059	27,736	25,342	

31 ديسمبر 2014				
المجموع	أكثر من 90 يوماً	من 31 إلى 90 يوماً	من 0 إلى 30 يوماً	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
4,348	175	1,420	2,753	مرابحات ومضاربات
4,850	4,649	195	6	إجارة منتهية بالتمليك
525	452	-	73	مشاركات
47,736	8,046	13,092	26,598	موجودات قيد التحويل
57,459	13,322	14,707	29,430	

يتم تغطية جميع التسهيلات التمويلية التي فات موعد إستحقاقها ولكنها غير مضمحلة بضمانات تبلغ 186,280 ألف دينار بحريني (2014: 77,935 ألف دينار بحريني). سيتم استخدام الضمانات على أساس كل عميل على حده وهي تقتصر على التعرض الإجمالي للعملاء.

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، محددة بالمبالغ المدرجة في القائمة الموحدة للمركز المالي بالإضافة إلى إرتباطات العملاء المفصّل عنها في إيضاح رقم 28، بإستثناء الإرتباطات الرأسمالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض تسهيلات تمويلية بإجمالي 57,899 ألف دينار بحريني (2014: 53,187 ألف دينار بحريني). إن جميع تسهيلات المعاد تفاوضها هي منتجة ومضمونة بالكامل.

كما في 31 ديسمبر 2015، بلغ مبلغ التعرض الائتماني الذي يزيد عن 15% من رأس المال التنظيمي للبنك للأطراف الأخرى الفردية لا شيء (2014: 3,356 ألف دينار بحريني).

29.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن إجراءات قانونية أو قضائية قد تبطل أو تعيق شروط العقد أو الاتفاقيات المعنية أو تؤثر سلباً على عمليات المجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2015، بلغت قيمة القضايا القانونية المرفوعة ضد المجموعة والتي لم يبت فيها بعد 6,285 ألف دينار بحريني (2014: 2,586 ألف دينار بحريني). بناءً على رأي المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع المطالبات المقدرة الناجمة من هذه القضايا القانونية ليست لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة حيث قامت المجموعة أيضاً برفع قضايا ضد هذه الأطراف.

30 التركزات

يظهر التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الأقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التركيز مؤشراً للتأثير النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها المالية لتفادي تركيز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

مطلوبات وحقوق حاملي إرتباطات والإستثمار محتملة	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك	موجودات	مطلوبات وحقوق حاملي إرتباطات والإتزامات محتملة	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك	موجودات
2014	2014	2014	2015	2015	2015
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
					الإقليم الجغرافي:
					دول مجلس التعاون الخليجي
215,180	1,553,152	1,732,319	170,087	1,266,869	1,470,200
-	1,887	7,764	23	26,722	20,031
4,133	6,038	51,977	694	21,067	67,108
1,133	52,728	117,572	744	15,643	77,351
4	7,007	22,179	-	1,302	10,923
568	5,682	23,486	49	5,038	11,030
221,018	1,626,494	1,955,297	171,597	1,336,641	1,656,643
-	328,803	-	-	320,002	-
221,018	1,955,297	1,955,297	171,597	1,656,643	1,656,643
					حقوق الملاك

مطلوبات و حقوق حاملي حسابات الإستثمار و حقوق الملاك	مطلوبات و حقوق حاملي حسابات الإستثمار و حقوق الملاك	موجودات	مطلوبات و حقوق حاملي حسابات الإستثمار و حقوق الملاك	مطلوبات و حقوق حاملي حسابات الإستثمار و حقوق الملاك	موجودات
2014	2014	2014	2015	2015	2015
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
					القطاع الصناعي:
					حكومي وقطاع عام
30,642	119,408	467,622	28,168	107,008	537,925
					بنوك ومؤسسات مالية
5,366	426,788	554,429	4,911	273,763	303,063
83,405	205,966	410,678	48,089	210,969	407,449
55,553	104,447	193,638	48,678	103,745	122,415
-	47,412	21,822	-	37,704	11,171
4,186	547,402	185,828	1,456	499,008	179,001
41,866	175,071	121,280	40,295	104,444	95,619
221,018	1,626,494	1,955,297	171,597	1,336,641	1,656,643
-	328,803	-	-	320,002	-
221,018	1,955,297	1,955,297	171,597	1,656,643	1,656,643
					حقوق الملاك

31 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على الأدوات المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها. ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة.

1.31 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لبلغ ونوعية الإستثمارات الممكن قبولها. يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الإستثمار للمجموعة.

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر والإستثمارات المتاحة للبيع) ناتجة فقط من التغيرات المحتملة والممكنة في أسعار الأسهم. وهي كالتالي:

2015				
10% انخفاض		10% زيادة		
التأثير على الحقوق	التأثير على صافي الربح	التأثير على الحقوق	التأثير على صافي الربح	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
-	(193)	193	-	مسعرة:
-	(585)	-	585	البحرين
-	(284)	284	-	السعودية
-	(179)	-	179	سنغافورة
(373)	(10,736)	373	10,736	فرانكفورت
				غير مسعرة

2014				
10% انخفاض		10% زيادة		
التأثير على الحقوق	التأثير على صافي الربح	التأثير على الحقوق	التأثير على صافي الربح	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
(301)	-	301	-	مسعرة:
-	(540)	-	540	البحرين
(372)	(1,155)	372	1,155	السعودية
-	(152)	-	152	سنغافورة
(1,502)	(10,730)	1,502	10,730	فرانكفورت
				غير مسعرة

2.31 مخاطر عائد الربح

تتعرض المجموعة لتقلبات في معدلات الربح على موجوداتها ومطلوباتها. تقوم المجموعة بإثبات دخل بعض موجوداتها المالية على أساس التناسب الزمني. لقد وضعت المجموعة حدود لمخاطر معدل الربح وتتم مراقبة هذه المخاطر بصورة مستمرة من قبل لجنة موجودات ومطلوبات المجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كل من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتواريخ إستحقاق أقل من سنة واحدة هي كالتالي:

31 مخاطر السوق (تتمة)
2.31 مخاطر عائد الربح (تتمة)

2015			
التأثير على صافي الربح	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح	التغير في المعدل %
ألف دينار بحريني		ألف دينار بحريني	
237	(0.10)	(237)	0.10
191	(0.10)	(191)	0.10
2014			
التأثير على صافي الربح	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح	التغير في المعدل %
ألف دينار بحريني		ألف دينار بحريني	
208	(0.10)	(208)	0.10
142	(0.10)	(142)	0.10

3.31 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة. ويتم مراقبة المراكز على أساس دوري للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعه من قبل لجنة موجودات ومطلوبات المجموعة.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحرينى أو الدولار الأمريكى أو الريال السعودى. بما إن الدينار البحرينى والريال السعودى مثبتان بالدولار الأمريكى. فأن المراكز من تلك العملات لا تعد تمثل مخاطر عملة جوهرية كما في 31 ديسمبر 2015 و2014.

32 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الإئتمان ما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر. قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

يلخص الجدول أدناه بيان الإستحقاق المتوقع لموجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2015 و 2014:

31 ديسمبر 2015					
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
الموجودات					
152,572	-	5,852	11,215	135,505	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
313,109	193,564	72,206	46,618	721	صكوك حكومية
103,345	-	-	-	103,345	مرابحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك
64,157	9,678	37,238	16,566	675	صكوك الشركة
507,879	93,635	214,864	153,444	45,936	مرابحات ومضاربات
155,217	81,842	62,881	6,222	4,272	إجارة منتهية بالتمليك
7,154	1,591	2,793	819	1,951	مشاركات
32,032	9,869	22,163	-	-	موجودات قيد التحويل
123,514	357	123,157	-	-	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
68,786	-	68,786	-	-	إستثمارات عقارية
49,021	-	49,021	-	-	عقارات قيد التطوير
9,994	2,469	7,525	-	-	إستثمار في شركات زميلة
43,892	4,102	3,056	2,144	34,590	موجودات أخرى
25,971	25,971	-	-	-	النشهرة
1,656,643	423,078	669,542	237,028	326,995	

31 ديسمبر 2015					
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار					
120,795	-	16,291	13,437	91,067	مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك
842,570	-	758,313	84,257	-	وكالات مستحقة الدفع لغير البنوك
224,366	-	-	-	224,366	حسابات جارية
2,327	-	-	-	2,327	تمويل لأجل
35,986	-	28,455	7,531	-	مطلوبات قيد التحويل
48,246	-	7,922	20,329	19,995	مطلوبات أخرى
62,351	-	31,175	12,470	18,706	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
1,336,641	-	842,156	138,024	356,461	

31 ديسمبر 2014					
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
					الموجودات
277,751	-	21,176	-	256,575	نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي
145,789	47,867	87,655	-	10,267	صكوك حكومية
182,110	-	-	-	182,110	مرابحات ووكالات مستحقة القبض من البنوك
88,193	15,637	52,654	19,902	-	صكوك الشركة
460,029	98,168	211,206	121,852	28,803	مرابحات ومضاربات
141,052	40,465	59,141	13,044	28,402	إجارة منتهية بالتمليك
10,851	2,674	3,393	1,774	3,010	مشاركات
308,659	-	257,148	21,326	30,185	موجودات قيد التحويل
147,096	1,975	145,121	-	-	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
65,149	-	65,149	-	-	إستثمارات عقارية
59,262	-	59,262	-	-	عقارات قيد التطوير
10,492	2,739	7,753	-	-	إستثمار في شركات زميلة
32,893	6,469	474	2,096	23,854	موجودات أخرى
25,971	25,971	-	-	-	الشهرة
1,955,297	241,965	970,132	179,994	563,206	

31 ديسمبر 2014					
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	لغاية ثلاثة أشهر	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
					المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار
121,266	-	77,087	44,179	-	مرابحات ووكالات مستحقة الدفع لبنوك
1,034,052	-	930,647	103,405	-	وكالات مستحقة الدفع لغير البنوك
226,648	-	-	-	226,648	حسابات جارية
149,621	-	125,022	14,962	9,637	مطلوبات قيد التحويل
21,337	-	20,099	935	303	تمويل لأجل
45,418	-	527	4,323	40,568	مطلوبات أخرى
28,152	-	14,076	5,631	8,445	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
1,626,494	-	1,167,458	173,435	285,601	

يلخص الجدول أدناه بيان إستحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الإلتزامات التعاقدية للسداد غير المخصصة كما في 31 ديسمبر 2015 و2014:

31 ديسمبر 2015					
عند الطلب	لغاية ثلاثة أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
-	112,366	8,429	-	-	120,795
-	384,898	427,200	30,472	-	842,570
224,366	-	-	-	-	224,366
27,986	34,365	-	-	-	62,351
-	-	2,327	-	-	2,327
-	-	7,531	28,455	-	35,986
9,319	23,370	67,062	9,063	7,674	116,488
40,013	291	1,037	2,577	-	43,918
-	6,245	12,438	195	-	18,878
-	1,037	5,986	3,063	-	10,086
301,684	562,572	532,010	73,825	7,674	1,477,765

31 ديسمبر 2014					
عند الطلب	لغاية ثلاثة أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
-	103,091	18,175	-	-	121,266
-	332,009	553,664	147,730	649	1,034,052
226,648	-	-	-	-	226,648
-	28,152	-	-	-	28,152
-	58,422	25,511	51,971	13,717	149,621
303	935	20,099	-	-	21,337
33,594	7,337	50,686	18,358	7,653	117,628
2,199	17,475	24,381	6,190	-	50,245
-	5,971	5,855	427	-	12,253
81	1,254	9,083	7,888	49	18,355
262,825	554,646	707,454	232,564	22,068	1,779,557

33 معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية	يقوم أساساً بإدارة الحسابات الإستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تقدم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات.
الخزانة	يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية. خدمات التجارة والخزانة متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.
الإستثمارات	يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة ويقوم بخدمة العملاء بتقديم منتجات إستثمارية وإدارة الصناديق وتقديم إستثمارات بديلة.
رأس المال	يدير رأس مال المجموعة غير المستخدم عن طريق إستثماره في الأدوات المالية ذات جودة عالية ويتكبد جميع مصروفات إدارة هذه الإستثمارات وإحتساب المصروفات المتعلقة بنظم الحوكمة الرأسمالية .

هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تكاليف التحويل هي على أساس المعدل المجمع والذي يساوي تقريباً تكلفة الأموال.

فيما يلي بيان بمعلومات القطاعات:

31 ديسمبر 2015					
الخدمات المصرفية	الخزانة	الإستثمارات	رأس المال	المجموع	
ألف دينار بحريني					
32,493	8,969	7,054	9,293	57,811	الدخل التشغيلي
8,998	6,532	(4,458)	(524)	10,548	نتيجة القطاع
655,372	618,757	219,074	163,440	1,656,643	موجودات القطاع
1,108,457	177,678	39,565	330,943	1,656,643	المطلوبات والحقوق حسب القطاع

تم تخصيص الشهر الناجمة من استحواذ بي ام اي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

31 ديسمبر 2014					
الخدمات المصرفية	الخزانة	الإستثمارات	رأس المال	المجموع	
ألف دينار بحريني					
30,931	5,757	8,507	873	46,068	الدخل التشغيلي
7,148	4,448	5,600	(1,375)	15,821	نتيجة القطاع
830,396	537,408	356,947	230,546	1,955,297	موجودات القطاع
1,444,201	121,549	62,258	327,289	1,955,297	المطلوبات والحقوق حسب القطاع

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية وتكبد كافة مصروفاتها التشغيلية من دول مجلس التعاون.

34 موجودات الأمانة

بلغت الصناديق المدارة في نهاية السنة 80,891 ألف دينار بحريني (2014: 78,178 ألف دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة ولا يتم إدراجها في القائمة الموحدة للمركز المالي.

35 هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة من خمس علماء يقومون بمراجعة امثال المجموعة للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية. تتضمن مراجعتهم فحص الأدلة المتعلقة بالتوثيق والإجراءات المتبناة من قبل المجموعة للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

36 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للصكوك الحكومية هي 303,506 ألف دينار بحريني (2014: 147,593 ألف دينار بحريني). إن القيمة العادلة المقدره للأدوات المالية للمجموعة لا تختلف جوهرياً عن قيمتها المدرجة كما في 31 ديسمبر 2015 و2014.

37 الإيرادات والمصروفات المحظورة في الشريعة الإسلامية

خلال السنة، استلمت المجموعة دخلاً محظوراً بموجب قواعد الشريعة الإسلامية بإجمالي 189 ألف دينار بحريني (2014: 211 ألف دينار بحريني). تتضمن هذه على دخل مكتسب من الإستثمارات والتمويلات التقليدية وگرامية مالية محتسبة على عملاء ودخل من أرصدة الحسابات الجارية المحتفظ بها في البنوك المراسلة. وتم تخصيص هذه الأموال للمساهمات الخيرية.

38 الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباتها الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات وتبرعات القرض الحسن وذلك من خلال تبرعاتها للأعمال الخيرية. خلال السنة دفعت المجموعة مبلغ وقدره 320 ألف دينار بحريني (2014: 225 ألف دينار بحريني) على حساب التبرعات الخيرية.

39 الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادي الذي عقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، لقد تقرر تعديل النظام الأساسي للمجموعة لإبلاغ المساهمين عن إلتزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم إثبات الزكاة في القائمة الموحدة للدخل كمصروف. بلغت الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2015 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة بواقع 3.9 فلس (2014: بواقع 3.8 فلس) للسهم.

40 كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين. كما يتم إدارة كفاية رأس المال لكل شركة من شركات المجموعة بشكل منفصل وبصورة فردية. لا توجد لدى المجموعة أية قيود جوهرية على قدرتها للحصول على أو استخدام موجوداتها وتسوية التزاماتها باستثناء القيود التي قد تنتج عن الأطر الرقابية من خلاله الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها.

من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة للمخاطر

تم احتساب الرأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

2015 ألف دينار بحريني	
268,814	حقوق ملكية العادية لرأس المال فئة 1
32,240	رأس المال فئة 2
301,054	مجموع رأس المال
1,381,565	التعرض المرجح لمخاطر الائتمان
19,606	التعرض المرجح لمخاطر السوق
99,967	التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية
1,501,138	مجموع التعرض المرجح للمخاطر
%20.1	مجموعة نسبة رأس المال
%12.5	الحد الأدنى المطلوب

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال لسنة 2014 على أنه 18.7%. وتتضمن هذه على رأس المال التنظيمي والبالغ 263,222 ألف دينار بحريني والموجودات المرجحة للمخاطر والبالغة 1,407,346 ألف دينار بحريني المحتسبة وفقاً لأنظمة إتفاقية بازل 2 المتعمدة من قبل مصرف البحرين المركزي.

41 نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للمجموعة بنظام حماية الودائع (النظام) المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس خطة حماية الودائع ومجلس حماية الودائع. ولا توجد مطلوبات مستحقة إلا إذا كان أحد البنوك الأعضاء في نظام حماية الودائع غير قادر على الوفاء بالتزاماته.

42 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية. إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي الربح ومجموع الموجودات ومجموع المطلوبات ومجموع الحقوق للمجموعة المبينة مسبقاً.